الأمم المتحدة

S/2010/191

مجلس الأمن

Distr.: General
19 April 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير لجنة التحقيق في الوقائع المتعلقة بملابسات اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة بنظير بوتو.

وأثني على أعضاء اللجنة والعاملين معهم لإنجاز ولايتهم الصعبة بسرعة وإتقان، وأحث السلطات المعنية في باكستان على التصرف على أساس الاستنتاجات المفيدة للجنة. ويظل واجب إجراء تحقيق جنائي، وتحديد الجناة وتقديمهم للعدالة مسؤولية السلطات الباكستانية المختصة.

ويحدوني أمل قوي في أن يسهم هذا الجهد في الكفاح الذي تستطيع باكستان وحدها أن تضطلع به ضد الإفلات من العقاب وتعزيز حكم القانون في ذلك البلد. وسأغدو ممتنا إذا تفضلتم بإحاطة أعضاء المجلس علما بهذه المسألة. وقد أحلت التقرير أيضا إلى حكومة باكستان.

(توقيع) **بان** كي - مون
الأمين العام

280410 280410 10-31849 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في الوقائع والملابسات المتعلقة باغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة بنظير بوتو

موجز

في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اغتيلت رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة بنظير بوتو عند مغادرتها لقاء انتخابيا في لياقت باغ في مدينة روالبندي الباكستانية. وفي الهجوم على السيدة بوتو قتل أيضا ٢٤ شخصا وجرح ٩١ آخرين.

وبعد تلقي طلب من حكومة باكستان وإجراء مشاورات موسعة مع المسؤولين الباكستانيين وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، شكل الأمين العام لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء عيّنهم للتحقيق في ملابسات وظروف اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة. ولا يزال واجب إجراء تحقيق جنائي، وتحديد هوية الجناة وتقديمهم للعدالة يقع على السلطات الباكستانية المختصة.

عيّن الأمين العام السفير هيرالدو مونوز، الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة، رئيسا للهيئة، والسيد مرزوقي دارسومان، وهو مدع عام سابق لإندونيسيا، والسيد بيتر فيتزجيرالد، نائب مفوض الشرطة الأيرلندية سابقا (دائرة الشرطة الوطنية الأيرلندية). وبدأت اللجنة أنشطتها في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وقدمت تقريرها إلى الأمين العام في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠.

وخلال اضطلاعها بالتحقيق، تلقت اللجنة دعما مهما من حكومة باكستان وكثيرين من مواطنيها. وتنفيذا للولاية المنوطة بهم قام أعضاء اللجنة والموظفون العاملون معهم برحلات عديدة إلى باكستان وأجرت اللجنة ما يزيد عن ٢٥٠ مقابلة، التقت خلالها بمسؤولين باكستانيين ومواطنين عاديين، ومواطنين أجانب لديهم معلومات عن الأحداث التي وقعت في باكستان وبأعضاء فريق شرطة المملكة المتحدة (سكوتلانديارد) الذي درس جوانب الاغتيال. كما استعرضت اللجنة مئات الوثائق، وشرائط الفيديو والصور الفوتوغرافية وغيرها من المواد الوثائقية التي وفرتها السلطات الاتحادية وسلطات المقاطعات في باكستان وآخرون. كما التقت اللجنة بممثلين لحكومات أخرى، مثل أفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

ولم يتح للجنة الالتقاء ببعض كبار المسؤولين المهمين، غير أن اللجنة راضية عن أن هذا لم يعق قدرتها على تحديد الملابسات والظروف المتعلقة بالاغتيال. ومع ذلك، كان هناك

معلومات من هذه المصادر، بما في ذلك معلومات متعلقة بتهديدات للسيدة بوتو، موجودة بالفعل في حوزة السلطات الباكستانية وعرفت بها اللجنة فيما بعد. وشعرت اللجنة بحيرة إزاء جهود ذلتها بعض السلطات الحكومية الباكستانية الرفيعة المستوى لإعاقة الاتصال بالمصادر العسكرية والاستخباراتية التي كشفت عنها الإعلانات العامة الصادرة عن تلك المصادر. ومكّن تمديد الولاية حتى ٣١ آذار/مارس اللجنة من مواصلة النظر في هذه المسألة ومن الالتقاء ببعض العسكريين والاستخباراتيين الباكستانيين السابقين والحاليين.

ويتناول التقرير السياقين السياسي والأمني لعودة السيدة بوتو إلى باكستان، والترتيبات الأمنية التي أعدتها لها السلطات الباكستانية، التي تحملت المسؤولية الرئيسية عن حمايتها، وحماية حزبها السياسي (حزب الشعب الباكستاني)؛ والملابسات التي وقعت قبل الاغتيال وبعده مباشرة؛ والتحقيقات والإجراءات الجنائية التي اتخذتها الحكومة الباكستانية والشرطة الباكستانية عقب وقوع الجريمة.

وجاءت عودة السيدة بوتو إلى باكستان في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ واغتيالها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لتمثل ذروة سنة من الصراع السياسي الشديد، الذي تمحور أساسا حول الانتخابات التي كان مقررا إجراؤها في أواخر تلك السنة وما تنطوي عليه من إتاحة الانتقال إلى الديمقراطية بعد ثماني سنوات من الحكم العسكري. كما كانت تلك السنة واحدة من أعنف السنوات في تاريخ باكستان. فقد عادت في سياق اتفاق سياسي شابه التوتر وعدم الوضوح مع الجنرال برفيز مشرف، كجزء من عملية يسرتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وكان بالإمكان منع اغتيال السيدة بوتو إذا ما اتخذت التدابير الأمنية المناسبة. وتقع مسؤولية أمن السيدة بوتو يوم اغتيالها على الحكومة الاتحادية، وحكومة مقاطعة البنجاب وشرطة مقاطعة روالبندي. إذ لم يتخذ أي من هذه الكيانات التدابير الأمنية اللازمة لمواجهة المخاطر الأمنية الاستثنائية والجديدة والملحة التي عرف أنها كانت تواجهها.

ولم تفعل الحكومة الاتحادية برئاسة الجنرال مشرف سوى أنها أبلغت السيدة بوتو والسلطات المحلية بالتهديدات الخطيرة ضدها رغم أنها كانت على علم تام بتلك التهديدات الخطيرة وتعقبتها كما أنها لم تبادر إلى التصدي لتلك التهديدات أو التأكد من أن الأمن المقدم لها يمكن أن يتصدى لها. وهذا أمر خطير بصفة خاصة بالنظر إلى محاولة اغتيالها في كراتشي عند عودتها إلى باكستان في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ووفر حزب الشعب الباكستاني للسيدة بوتو أمنا إضافيا. وتُسلّم اللجنة ببطولة الأفراد من مؤيدي الحزب، الذين ضحى الكثير منهم بأنفسهم لحمايتها؛ غير أن ترتيبات

الأمن الإضافي التي وفرها الحزب كانت تفتقر إلى القيادة وغير مرضية واتسمت بسوء التنفيذ.

وتسببت الأفعال التي قامت بها والتي لم تقم بها شرطة مدينة روالبندي عقب اغتيال السيدة بوتو مباشرة، بما في ذلك غسل مسرح الحادث بخراطيم المياه وعدم جمع الأدلة وحفظها في إلحاق أضرار بالتحقيق لا يمكن علاجها. وافتقر التحقيق في اغتيال السيدة بوتو والذين ماتوا معها إلى توجه واتسم بعدم الفعالية كما افتقر إلى الالتزام بتحديد هوية جميع الجناة وتقديمهم إلى العدالة. وفي حين ماتت السيدة بوتو عندما قام صبي انتحاري عمره ١٥ سنة ونصف السنة بتفجير متفجراته بالقرب من سيارتها، لا يوجد من يصدّق أن هذا الصبي تصرف بمفرده.

لقد واجهت السيدة بوتو تهديدات من عدد من المصادر؛ شملت تنظيم القاعدة، وحركة الطالبان، وجماعات الجهاد المحلية وربما من عناصر في المؤسسة الباكستانية. ومع ذلك، وجدت اللجنة أن التحقيق تركز على المشاركين من ذوي المستوى المتدني و لم يول إلا تركيزا ضئيلا أو لم يول أي تركيز على الإطلاق للتحقيق مع من يشغلون مستويات مرتفعة في التخطيط للاغتيال وتمويله وتنفيذه.

وتعرض التحقيق لعرقلة شديدة من جانب وكالات الاستخبارات ومن مسؤولين حكوميين، مما أعاق البحث غير المقيد عن الحقيقة. والأهم من ذلك، أن دوائر الاستخبارات المشتركة أجرت تحقيقات موازية وجمعت أدلة واحتجزت أشخاصا مشتبها بهم. وقد تم إطلاع الشرطة بصورة انتقائية على الأدلة التي جمعت من ذلك التحقيق الموازي.

وتعتقد اللجنة أن عدم قيام الشرطة بإجراء تحقيق فعال في اغتيال السيدة بوتو كان أمرا متعمدا. فهؤلاء المسؤولون الذين كانوا يخشون مشاركة وكالات الاستخبارات، لم يكونوا واثقين من مدى الجرأة التي يتحلون بها في اتخاذ الإجراءات، التي كانوا يعرفون، كمحترفين، أنه كان يتعين اتخاذها.

ولا تزال تقع على السلطات الباكستانية مسؤولية إجراء تحقيق جنائي جاد ويمكن الوثوق به لتحديد هوية الذين فكروا وأمروا ونفذوا هذه الجريمة الشنعاء ذات الأبعاد التاريخية وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وإجراء ذلك التحقيق يشكل خطوة رئيسية نحو إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم السياسية في ذلك البلد.

أولا – مقدمة

١ – في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اغتيلت رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة السيدة بنظير بوتو أثناء مغادرتها لقاء انتخابيا في لياقت باغ، في مدينة روالبندي الباكستانية. وقتل في الهجوم على السيدة بوتو ٢٤ شخصا وجرح ٩١ شخصا آخرين.

٢ – في أيار/مايو ٢٠٠٨، طلبت حكومة باكستان من الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء لجنة دولية لغرض التحقيق في اغتيال السيدة بوتو. وبعد مشاورات موسعة مع المسؤولين الباكستانيين ومع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرر الأمين العام تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء للتعرف على حقائق وملابسات اغتيال رئيسة الوزراء السابقة. واتفق مع حكومة باكستان على أن يكون طابع اللجنة هو تقصي الحقائق لا أن تكون لجنة تحقيق جنائي. فواجب إجراء تحقيق جنائي، ومعرفة الجناة وتقديمهم إلى العدالة يظل من اختصاص السلطات الباكستانية. واستنادا إلى هذا الاتفاق، بعث الأمين العام برسالة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبلغه فيها برغبته في الاستجابة للطلب وإنشاء لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء. ورد رئيس مجلس الأمن في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بأنه أحاط علما مع التقدير بما يعتزمه الأمين العام. وترد كمرفق لهذه الوثيقة الرسالتان المذكورتان، واختصاصات اللجنة التي اتفق عليها (انظر الضميمة).

٣ – وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، عيّن الأمين العام السفير هيرالدو مونوز، الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة رئيسا للجنة. ثم عيّن بعد ذلك عضوان آخران: السيد مرزوقي داروسومان، وهو نائب عام سابق لإندونيسيا، والسيد بيتر فيتزجيرالد، نائب مفوض سابق للشرطة الأيرلندية، شرطة ماردا سوشانا. ودعم أعضاء اللجنة بمجموعة صغيرة من الموظفين تضمنت موظفين فنيين ممن لهم خبرة في مجال التحقيقات الجنائية والشؤون القانونية والسياسية.

٤ – وطلب من اللجنة أن تقدم تقريرها إلى الأمين العام في غضون ستة أشهر من بدء أنشطتها. وتقرر أن يطلع الأمين العام حكومة باكستان على التقرير وأن يقدمه إلى مجلس الأمن للعلم. كما تقرر أن تبدأ اللجنة أنشطتها في موعد يحدده الأمين العام ويبلغ رسميا إلى حكومة باكستان. وأعلن الأمين العام بدء أنشطة لجنة التحقيق في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بعد فترة جمعت خلالها الأمانة العامة تبرعات لدعم عمل اللجنة وتكوين موظفيها وهيكلها الإداري. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعلن الأمين العام تمديد ولاية اللجنة لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ٣١ آذار/مارس.

٥ - سافر أعضاء اللجنة إلى باكستان في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وفي شباط/فبراير ٢٠١٠ لمواصلة التحقيق. والتقوا بمجموعة عريضة من المسؤولين الباكستانيين والأشخاص العاديين الباكستانيين على السواء وأجروا معهم مقابلات. كما أجروا مقابلات في أماكن خارج باكستان والتقوا بممثلين لحكومات أخرى. وسافر موظفو اللجنة مرارا إلى باكستان خلال فترة الولاية. وأجرى الأعضاء والموظفون ما يزيد عن ٢٥٠ مقابلة مع باكستانيين وأشخاص آخرين داخل باكستان وخارجها على السواء. وطلب أشخاص كثيرون ممن أجرت اللجنة مقابلات معهم أن تظل أسماؤهم مجهولة. ولهذا، لا يتضمن التقرير قائمة بمن أجريت معهم مقابلات. كما استعرضت اللجنة مئات الوثائق وأشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية وغيرها من المواد الوثائقية التي زودتها بها السلطات الاتحادية وسلطات المقاطعات في باكستان وآخرون.

٦ - وفي سياق التحقيق، تلقت اللجنة دعما كبيرا من حكومة باكستان ومن كثيرين من مواطنيها. وتود اللجنة الإعراب عن امتنانها لهذا التعاون. وفي الأمم المتحدة، تلقت اللجنة دعما قيما أيضا من الممثل الدائم لباكستان، السفير عبد الله هارون. غير أن اللجنة شعرت بحيرة إزاء الجهود التي قام بها مسؤولون حكوميون معينون لإعاقة الوصول إلى المصادر العسكرية ومصادر الاستخبارات الباكستانية، وهو أمر كشفت عنه الإعلانات العامة الصادرة عنهم، وقد مكن تمديد الولاية حتى ٣١ آذار/مارس اللجنة من مواصلة بحث هذا الأمر، وأمور أخرى والالتقاء في نهاية المطاف ببعض الأفراد السابقين والحاليين من القوات المسلحة والاستخبارات، كما اتصلت اللجنة بممثلي عدد من الحكومات الأجنبية، وبدوائر استخباراتها في بعض الحالات. غير أنه كانت هناك معلومات متصلة بالموضوع، بما في ذلك معلومات عن تهديدات وجهت إلى السيدة بوتو موجودة بالفعل في حوزة السلطات الباكستانية، وعرفت بها اللجنة في نهاية المطاف.

٧ - ويتناول هذا التقرير الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة بشأن الوقائع والملابسات المتعلقة باغتيال السيدة بوتو.

ثانيا - الوقائع والملابسات

ألف - السياق السياسي

٨ - حدث اغتيال السيدة بوتو في ظل خلفية يكتنفها صراع على السلطة السياسية في باكستان بشأن استمرار الحكم العسكري بقيادة الجنرال برفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان أو إعادة الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطيا إلى السلطة. وكانت عودة السيدة بوتو

إلى باكستان نقطة اشتعال هذا الصراع، الذي ستكون لنتيجته تداعيات مهمة للعناصر السياسية الرئيسية المؤثرة في البلد. وإضافة إلى ذلك، وكما سيبين الوصف الوارد أدناه، كان عام ٢٠٠٧ عاما اتسم بالعنف بشكل خاص في باكستان، الذي شهد زيادات حادة في العنف من جانب الإسلاميين المتطرفين والدولة.

الاغتيالات السياسية والإفلات من العقاب في باكستان

٩ - لم يكن اغتيال السيدة بوتو هو المرة الأولى في تاريخ باكستان الوطني القصير التي تقتل فيه شخصية سياسية بارزة أو تموت على نحو غير متوقع. فأول رئيس وزراء للبلد، لياقت علي خان، اغتيل في عام ١٩٥١ في نفس المتنزه الذي اغتيلت فيه السيدة بوتو. وقتلت الشرطة الشخص الذي قام بالاغتيال لحظيا، غير أنه لم تعرف قط المسؤوليات الأوسع نطاقا، بما في ذلك من كان وراء القتل. ووالد السيدة بوتو، ذوالفقار علي بوتو، رئيس جمهورية باكستان خلال الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٣ ورئيس وزرائها خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٧، عزل في انقلاب عسكري في عام ١٩٧٧، واتهم باغتيال والد أحد معارضيه السياسيين وشنق في عام ١٩٧٩. ويعتقد كثيرون أن العملية القضائية ضد السيد بوتو شابتها عيوب خطيرة وكان وراءها دوافع سياسية. وبعد ذلك مات الجنرال ضياء الحق، القائد العسكري الذي عزل السيد بوتو وحكم باكستان لمدة ١١ سنة، في حادث اصطدام طائرة مع سفير الولايات المتحدة إلى باكستان في عام ١٩٨٨؛ وتوصلت التحقيقات التي أجرتها الولايات المتحدة وباكستان إلى استنتاجات متضاربة، ولا يزال يكتنفها الكثير من التخمين. وتشمل حالات القتل الأخرى لشخصيات سياسية التي لم يتم حلها قط موت أخوي السيدة بوتو: شاهنواز، الذي قتل في فرنسا في عام ١٩٨٥، ومرتضى الذي قتل في باكستان في ١٩٩٧. وتتواصل القائمة وتنمو بحوادث القتل الأخيرة لتشمل، في جملة حوادث أخرى، مقتل نواب أكبر بغتي، وهو قائد وطني بلوشي عمره ٧٩ سنة في عملية عسكرية جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٦ وثلاثة قادة بلوش آخرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بينهم غلام محمد بلوش.

١٠ - ولم تتضافر جهود تذكر من خلال مؤسسات إنفاذ القانون وقطاع العدالة لتقديم الذين خططوا وساندوا ومولوا ونفذوا هذه الجرائم وغيرها. وقد أسهم هذا الوضع في انتشار توقعات على نطاق واسع بالإفلات من العقاب في حالات القتل السياسي. ولا يتوقع الناس التعرف على الجناة وتقديمهم إلى العدالة، باستثناء من هم عند أدنى مستوى.

السياق السياسي والأمني

١١ - جاءت عودة السيدة بوتو واغتيالها عند ذروة سنة من الصراعات السياسية الداخلية الشديدة في باكستان. وقد دارت هذه الصراعات إلى حد كبير حول الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠٠٧، مع ما انطوت عليه من احتمالات سواء من حيث فتح آفاق الانتقال إلى الديمقراطية بعد ثماني سنوات من الحكم العسكري، أو إحداث تغييرات كبيرة في القوى السياسية التي ستترأس الحكومة الجديدة. وكانت أيضا إحدى السنوات الأكثر عنفا في تاريخ باكستان، حيث شهدت زيادة كبيرة في هجمات المتطرفين التي قام بها إسلاميون متطرفون ضد أهداف محلية، بما فيها التفجيرات الانتحارية، واستخدام القوة من قِبل السلطات ضد حركات المعارضة. وأخيراً، انتهت السنة في سياق تصاعد المخاوف الدولية بشأن قوة حركة طالبان وتنظيم القاعدة في المنطقة وزيادة الضغوط الممارسة على باكستان للقيام بدور أقوى في المعركة الدائرة ضدهما.

١٢ - وقد ظلت باكستان خاضعة للحكم العسكري منذ عام ١٩٩٩، عندما قاد الجنرال مشرف، رئيس أركان الجيش، انقلابا عسكريا أطاح بحكومة منتَخبة. وقام نظامه أول الأمر بتعليق العمل بالدستور وتعديله بعد ذلك ليكون بمثابة إطار قانوني للحكومة وتعزيز السلطات الرئاسية. وفي هذا الإطار، تركَّزت السلطة في يد شخص الجنرال مشرف الذي غدا، بعد الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٢، رئيس أركان الجيش ورئيس باكستان في آن واحد. وبفضل هذه السلطة المزدوجة، استفاد الجنرال مشرف من سلطة الجيش، وأقام في الوقت نفسه تحالفاً من الأحزاب السياسية في الجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية، وهو ما مكّنه من ممارسة سيطرة إضافية على مراكز القوى الأخرى الهامة. وشمل هذا التحالف حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح القائد الأعظم، التي سيطرت على الحكومة المحلية في مقاطعة البنجاب، وهي أكبر مقاطعات البلاد وأغناها، وفي إقليم السند؛ والحركة القومية المتحدة التي تتمتع بقاعدة شعبية تاريخية في كراتشي؛ وخلال معظم هذه الفترة، مجلس العمل المتّحد، الذي يضم الجزء الأكبر من الأحزاب الإسلامية. وكان من تبعات قرار الجنرال مشرف بالموافقة على طلب الولايات المتحدة تعاون باكستان في الحرب على الإرهاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أيضا أنه تمتع بمساندة قوية من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

١٣ - وكان الجنرال مشرف أيضا يحظى بالدعم الكامل لما يعرف في باكستان باسم ”المؤسسة“، أي هيكل السلطة الفعلية الذي يضم في جوهره الدائم القيادة العسكرية العليا ووكالات الاستخبارات، وعلى وجه الخصوص دوائر الاستخبارات المشتركة القوية التي

يديرها الجيش، وكذلك الاستخبارات العسكرية ومكتب الاستخبارات. وتستند قدرة المؤسسة على ممارسة السلطة في باكستان في جزء كبير منها على الدور الرئيسي الذي يضطلع به الجيش الباكستاني ووكالات الاستخبارات في الحياة السياسية في البلاد، حيث ظل الجيش يحكم البلاد بصورة مباشرة لمدة ٣٢ سنة من عمرها البالغ ٦٢ سنة كدولة مستقلة. واستقال الجنرال مشرف أخيرا من منصبه كرئيس لأركان الجيش يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وسلّم المنصب لخليفته الذي اختاره بنفسه، وهو الجنرال أشفق برفيز كياني. غير أن هذا لم يغيِّر الطابع العسكري للنظام في شيء.

١٤ - وكان منصب رئاسة الوزراء قد عُلق خمس مرات في باكستان بسبب الأحكام العرفية أو شكل آخر من أشكال التدخل العسكري، ولم يُمض أي رئيس وزراء مدني منتخَب قط فترة ولاية كاملة ومدتها خمس سنوات في باكستان. فقد خُلع معظمهم أو أُقيلوا من منصبهم من خلال شكل من أشكال التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر. وقبل انتخابات عام ٢٠٠٧، كانت السيدة بوتو، رئيسة حزب الشعب الباكستاني، قد شغلت منصب رئيس الوزراء مرتين في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ حتى آب/أغسطس ١٩٩٠ والفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وانتهت حكومتها الأولى بعد ٢٠ شهرا فقط، بينما دامت الثانية أقل من ثلاث سنوات. وفي المرتين كلتيهما، أقالها الرئيسان آنذاك، وهما غلام إسحاق خان وفاروق ليغاري، على التوالي، بناء على ادعاءات تتعلق بالفساد والمحاباة. ومع أن الرجلين كانا مدنيين، فإن كلا منهما كان على علاقات وثيقة بالجيش. وكانت السيدة بوتو وحزب الشعب الباكستاني يعتقدان أن الجيش، أو المؤسسة على نطاق أوسع، هي التي أجبرتها على التنحي عن السلطة.

١٥ - وبحلول عام ٢٠٠٧، عندما كان من المقرر إجراء انتخابات برلمانية جديدة وأن تصوِّت الهيئة الانتخابية لرئاسة الجمهورية، كانت هناك ضغوط متزايدة لإنهاء الحكم العسكري المباشر، على الصعيدين الداخلي والدولي على السواء، بما في ذلك من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وطرح حزبا المعارضة السياسية الرئيسيان في باكستان، وهما حزب الشعب الباكستاني برئاسة السيدة بوتو وحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف، تنافسهما الطويل الأمد جانبا، وعملا معا منذ أوائل عام ٢٠٠٥ لتحديد إطار مشترك للعودة إلى الحكم الديمقراطي. ووقّع على هذا الاتفاق، المسمى ''ميثاق الديمقراطية''، في أيار/مايو ٢٠٠٦ كل من السيدة بوتو والسيد نواز شريف، زعيمي كل من حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف.

١٦ - وازدادت حدة التوتر في البلد بعد ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، عندما أقال الجنرال مشرف رئيس المحكمة العليا افتخار محمد تشودري من منصبه. وأقامت الحكومة دعوى لعزله استنادا إلى مزاعم تتعلق بتدخله في مسائل معروضة على المحاكم الابتدائية والشطط في استعمال السلطة محاباة لابنه والحصول على موارد للدولة تتعدى تلك الواجبة لمنصبه. غير أنه تبيّن للعديد من المراقبين وجود قضيتين أساسيتين في المحك، وكلتاهما تكتسيان أهمية مركزية للسياق السياسي. فالأولى تهم إجراءات المحكمة العليا لاستدعاء ضباط عسكريين كبار ومسؤولين في الاستخبارات واستجوابهم في شأن عشرات الحالات من الناس الذين اختفوا في الأشهر الأخيرة، والتي رفعها أقاربهم الذين كانوا يخشون أن تكون قوات أمن الدولة قد احتجزتهم بشكل غير قانوني. وتمسكت الحكومة بقولها إن المحكمة تقوّض جهودها لمكافحة الجماعات الإرهابية. وتتعلق المسألة الثانية بتشكيل المحكمة وقراراتها المستقلة على نحو متزايد، والتي اتخذت أهمية كبيرة، نظرا لسلطتها التي تخوّل لها الحسم في مشروعية الانتخابات الرئاسية المقبلة، التي كان من المؤكد أنها ستواجه تحديات دستورية.

١٧ - وكان رد الجمهور على ما قام بها الجنرال مشرف قويا، وخاصة من أصحاب المهن القانونية الذين قالوا إن تلك الإجراءات تشكل انتهاكا واضحا لاستقلالية القضاء. وبتنظيم من رابطة محامي المحكمة العليا في البلاد ورابطات المحامين المحلية، نظموا عشرات المناقشات العامة والمسيرات الحاشدة والمظاهرات في الشوارع مطالبين بإعادة رئيس المحكمة العليا إلى منصبه. وسرعان ما أصبحت هذه المعارضة تعرف باسم ''حركة المحامين''، التي تنامت على مدى العام لتصبح واحدة من أكبر الحركات الجماهيرية في تاريخ باكستان، إذ أنها استقطبت طائفة واسعة من المشاعر المناوئة للحكم العسكري المتواصل. وأصبحت الحركة عاملا رئيسيا في الديناميات السياسية في تلك السنة، وشكلت أنشطتها خلفية لتكثيف النضال في سبيل نيل السلطة السياسية.

١٨ - وأعادت هيئة مؤلفة من ١٣ عضوا في المحكمة العليا تشودري رئيس هذه المحكمة إلى منصبه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ولم يُثر هذا الخلاف احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق فحسب، وإنما أدى أيضا إلى إماطة اللثام عن مشاركة وكالات الاستخبارات الباكستانية في المسائل السياسية والقضائية بشكل موثق توثيقا جيدا على نحو غير عادي. ففي الإفادة الخطية المشفوعة بيمين التي أدلى بها كبير القضاة تشودري أمام المحكمة العليا والتي تشير إلى الاتهامات الموجَّهة إليه، وصف كيف استدعاه الجنرال مشرف إلى دار الجيش وقيل له إنه قد أُقيل من منصبه. ورافق الجنرال مشرف في هذا الاجتماع رئيس الوزراء شوكت عزيز وخمسة جنرالات آخرين وضابطٌ برتبة عميد ما زالوا في الخدمة العسكرية، من بينهم المديرون العامون للاستخبارات العسكرية ودوائر الاستخبارات المشتركة ومكتب

الاستخبارات ورئيس هيئة الأركان العسكرية. وقدم إفادات خطية مشفوعة بيمين المديران العامان للاستخبارات العسكرية ومكتب الاستخبارات وكذلك رئيس هيئة الأركان العسكرية كجزء من الدعوى التي أقامتها الحكومة ضد رئيس المحكمة العليا.

١٩ - وشهدت السنة أيضا زيادة كبيرة في حوادث العنف السياسي سواء من قِبل الدولة أو بعض الإسلاميين المتطرفين. وتعرض آلاف المشاركين في المظاهرات التي دعت إليها حركة المحامين للضرب والسجن؛ ووُضع قادتها رهن الحبس الانفرادي، واتُّهم العديد منهم بالإرهاب أو الفتنة. وداهمت الشرطة محطتين على الأقل من محطات التلفزيون الرئيسية، واعتقل نحو ٢٥٠ صحفيا خلال هذا العام وفُرضت قيود صارمة على وسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه، وثّقت منظمات ذات مصداقية في مجال حقوق الإنسان أنباء اختفاء مئات من القوميين البلوشيين وإعدام البعض منهم خارج نطاق القانون، وهم الذين ادعت الحكومة أنهم أعضاء في جماعات إرهابية إسلامية. كما زاد عدد ''المواجهات'' المدبَّرة التي قتلت فيها قوات الأمن بعض المشتبه في ضلوعهم في أعمال إرهابية ممن كانوا محتجزين لديها؛ ووفقا لما ذكرته لجنة حقوق الإنسان في باكستان، فقد قُتل ٢٣٤ شخصا في مصادمات مع الشرطة في مقاطعة البنجاب وحدها.

٢٠ - وازدادت بصورة حادة أعمال العنف الناجم عن التطرف التي ارتكبها إسلاميون متطرفون، وخاصة بعد الهجوم الذي شنته الحكومة في تموز/يوليه على المتشددين الموالين لحركة طالبان ومؤيديهم في المسجد الأحمر في قلب إسلام أباد، مما أدى إلى معركة استمرت أسبوعا. وأبلغ فريق التحقيقات الخاصة التابع لوكالة التحقيقات الاتحادية، التي تدعم التحقيقات في هذه الحالات، لجنة حقوق الإنسان بوقوع ٤٤ تفجيرا انتحاريا في عام ٢٠٠٧ مما أسفر عن مقتل نحو ٦١٤ شخصا، وهي زيادة كبيرة بالمقارنة بثمانية حوادث من هذا النوع وقعت في عام ٢٠٠٦. ووقع ٣٥ من هذه التفجيرات بعد حصار المسجد الأحمر. وحددت مصادر غير حكومية موثوقة عدد التفجيرات الانتحارية بنحو ٧٠ تفجيرا، أسفرت عن أكثر من ٩٠٠ قتيل. وكان النطاق الإقليمي لهذه الأعمال نطاقا هاما، حيث وقعت تفجيرات انتحارية في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي والبنجاب والسند ومعظم المدن الكبرى، بما فيها العاصمة إسلام أباد وروالبندي، حيث يقع مقر قيادة الجيش. وكثيرا ما كانت التفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات موجَّهة ضد الشرطة والعسكريين. كما نُفذت هجمات أخرى في أماكن عامة، مما أوقع إصابات كثيرة في صفوف المدنيين.

٢١ - وواجهت الحملات التي شنتها الحكومة لفترة طويلة ضد المقاتلين المتشددين الإسلاميين والتي تخللتها محاولات متقطعة للهدنة، ولا سيما في المناطق القبلية الخاضعة

للإدارة الاتحادية ومنطقة وادي سوات في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، صعوبات خطيرة في عام ٢٠٠٧. ففي تموز/يوليه، وبعد فترة قصيرة من حصار المسجد الأحمر، أعلن مقاتلون عن انتهاء هدنة دامت عشرة أشهر في وزيرستان وشنوا سلسلة من الهجمات بالقنابل أسفرت عن مصرع ٧٠ شخصا في يومين فقط. وتكبد الجيش خسائر هامة في المنطقة، حيث احتجزت حركة طالبان، بقيادة بيت الله محسود، ما لا يقل عن ٢٥٠ جنديا رهائن لديها في آب/أغسطس. وبعد مفاوضات بين الحكومة والسيد محسود، تم تبادل هؤلاء الرهائن في تشرين الثاني/نوفمبر نظير حوالي ٥٧ مقاتلا معتقلا. وفي وقت سابق، وفي وادي سوات، أبرمت حكومة مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالجنرال مشرف، اتفاقا للهدنة في أيار/مايو ٢٠٠٧ مع منظمة 'تحريك نفاذ الشريعة المحمدية'، التي انضمت في نهاية المطاف إلى منظمة 'تحريك طالبان باكستان' الموالية لبيت الله محسود. واعتبر العديد من المحللين أن هذه الهدنة أعطت المتشددين سيطرة فعلية على وادي سوات، لكنها سرعان ما انهارت واستُؤنف القتال هناك في أيلول/سبتمبر.

التفاوض بشأن عودة السيدة بوتو

٢٢ - غادرت السيدة بوتو باكستان في عام ١٩٩٨ متوجهة إلى دُبي لتقيم فيها، بعد انقضاء عامين على عزلها من منصب رئاسة الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. واستمرت في قيادة حزب الشعب الباكستاني خلال السنوات التسع التي قضتها في منفاها الاختياري حيث شاركت عن بعد مشاركة متعمقة في إدارة شؤونه. وخلال تلك الفترة، تصدّت للتهم بالفساد التي وُجّهت إليها في إسبانيا وباكستان وسويسرا، وكابدت الشدائد من أجل الإفراج عن زوجها آصف علي زرداري، من السجون الباكستانية، حيث كان يواجه تهما بالفساد وادعاء وقوفه وراء اغتيال مرتضى بوتو. وقد تناولت في كتابها الأخير المعنون ''المصالحة''، صعوبات متعلقة بكونها شخصا غير مرغوب فيه لعدة سنوات في الأوساط السياسية الدولية بسبب هذه الاتهامات. وكان عزمها على العودة إلى الحياة السياسية الكاملة في باكستان، دافعا لدخولها في حوار مع الجنرال مشرّف تحقيقا لهذا الغرض، رغم أنها وجّهت إلى حكومته العسكرية انتقادات لاذعة.

٢٣ - وكانت جهود جادة للتقريب بين وجهات نظر السيدة بوتو والجنرال مشرّف قد بدأت في عام ٢٠٠٤. فقد أبلغ بعض المستشارين المقرّبين من الجنرال مشرّف اللجنةَ أنهم شجعوه على فتح قنوات التواصل مع السيدة بوتو لاعتقادهم أن توسيع قاعدة الدعم السياسي سيكون في مصلحة الجنرال مشرف في فترة ولايته الرئاسية المقبلة، وأن هناك من المصالح المشتركة بينهما ما يضفي الجدوى على هذا التحالف. وهكذا بدأ التحرك بصورة

سرية، حيث عُقد ما لا يقل عن خمسة اجتماعات في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بين السيدة بوتو والفريق الممثل للجنرال مشرّف، الذي كان يضم طارق عزيز، الأمين السابق لمجلس الأمن القومي، والجنرال أشفق برويز كياني، المدير العام لدوائر الاستخبارات المشتركة آنذاك، واجتماعات لاحقة بينها وبين الفريق حميد جواد، رئيس هيئة أركان الجنرال مشرّف. وبالرغم من الأهمية التي اتسمت بها هذه الاجتماعات لتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك، فإنها لم تسفر عن أي اتفاقات تُذكر. وسعيا لكسر هذا الجمود، جرى الترتيب لعقد اجتماع مباشر بين السيدة بوتو والجنرال مشرّف، حيث التقيا سرّا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في أبو ظبي. ثم اجتمعا من جديد في ٢٧ تموز/يوليه في أبو ظبي. وقد أجرت هي ومجموعة من مستشاريها المقربين، من بينهم السيد رحمان مالك ومخدوم أمين فهيم، اتصالات متواصلة مع الجنرال مشرّف.

٢٤ - وقد يسّرت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة هذه المناقشات، بمشاركتهما بصورة متعمقة في هذه العملية. فأعطت الحكومتان الأولوية لضمان استمرار تولي الجنرال مشرّف دور قيادة البلد لاعتقادهما أن لذلك أهمية حاسمة في الحرب المتواصلة على الإرهاب، وفي الوقت ذاته اعتقادا منهما أن هذا المسعى قد يتعزز باعتلاء زعيمة مدنية شريكة تحظى بالثقة، مقاليد رئاسة الحكومة. كما قامت المملكة المتحدة بدور مبكر (٢٠٠٤-٢٠٠٥) في حث السيدة بوتو والجنرال مشرّف على الدخول في مناقشات وفي تشجيع الولايات المتحدة على النظر إلى السيدة بوتو على أنها شريكة محتملة. وفي وقت لاحق، ازداد اضطلاع الولايات المتحدة بدور في السعي إلى إقناع الجنرال مشرّف بالموافقة على إبرام ''توافق'' مع السيدة بوتو. وكان الجنرال مشرّف والسيدة بوتو قد أجريا عدة اتصالات بشأن هذه العملية مع مسؤولين على أعلى المستويات في وزارة خارجية الولايات المتحدة على مدى عام ٢٠٠٧.

٢٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بدأت السيدة بوتو، بعد إعلانها عن موعد عودتها إلى باكستان، الإعراب في هذه المناقشات عن شواغل واحتياجات تتعلق بأمنها الشخصي، ولا سيما مع جهات اتصالاتها في حكومة الولايات المتحدة. وقد أبلغ ممثلو حكومة الولايات المتحدة اللجنةَ بأنهم أسدوا المشورة إلى السيدة بوتو بأن أوصوها بإعارة شركات أمن خاصة باكستانية من التي تستعين بها البعثات الدبلوماسية، وبأنهم تحدثوا مرة واحدة على الأقل مع مسؤولين في معسكر مشرّف بشأن إعداد ترتيبات توفير الأمن للسيدة بوتو. إلا أن هؤلاء المسؤولين أنفسهم، ذكروا أن الولايات المتحدة لم تقبل تحمّل أية مسؤولية عن أمن السيدة بوتو في باكستان. وأبلغت مصادر أخرى مقربة من السيدة بوتو اللجنةَ بأن

السيدة بوتو كانت تتوقع أن تؤدي الولايات المتحدة دورا قويا في حث الجنرال مشرّف على تزويدها بكل الدعم الأمني الذي كانت بحاجة إليه.

٢٦ - وأبلغ الجنرال مشرّف حلفاءه السياسيين المقرّبين، بمن فيهم زعماء حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح القائد الأعظم، بهذه العملية بعد عقده اجتماعا مع السيدة بوتو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وطوال ذلك العام، واصل معظم هؤلاء الحلفاء الإعراب عن بالغ تحفظاتهم، بل إنهم استبعدوا أي فائدة في السعي إلى الحصول على دعم حزب الشعب الباكستاني لإعادة انتخاب الجنرال مشرف رئيسا للبلد، لأنهم كانوا واثقين من الفوز وحدهم، ومتأكدين من أن النجاح سيحالفهم في الانتخابات البرلمانية، وقلقِين إزاء احتمال أن يؤدي توسيع نطاق هذا التحالف إلى إضعاف سلطتهم. وبالمثل، لم يعتقد إلا قلة قليلة في القيادة العليا لحزب الشعب الباكستاني بأن إقامة تحالف مع الجنرال مشرّف سيعود بالنفع على الحزب.

٢٧ - وعلى نحو ما أفاد به المحاورون من جميع أطراف المناقشات إلى اللجنةَ، فإن السيدة بوتو أعربت عن عدة شواغل في تلك الاجتماعات. ومن أهمها ما يلي: '١' عودتها إلى باكستان للمشاركة في العمل السياسي؛ '٢' إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٧؛ '٣' استقالة مشرّف من الجيش؛ '٤' إصدار عفو في القضايا الجنائية ضدها وضد زوجها آصف علي زرداري؛ '٥' رفع الحظر المفروض على ترشّح رؤساء الوزراء السابقين لولاية ثالثة، وهو أمر كان سيحظر عليها تقلّد منصبها من جديد. وذكرت المصادر نفسها أن الأهداف الرئيسية للجنرال مشرّف كانت تتمثل في مراعاة المصالح الدولية بتمكين السيدة بوتو من العودة وضمان استمراره إمساكه بزمام السلطة.

٢٨ - وأدى تناول وسائط الإعلام لهذه العملية إلى تعميم تصور باحتمال تقاسمهما الحكم معا بعد الانتخابات، بحيث يحتفظ الجنرال مشرّف بمنصبه رئيسا للبلد بينما تتولى السيدة بوتو رئاسة الوزراء. وأكد عدد من المصادر التي أجرت اللجنة مقابلات معها أن هذا الخيار كان ضمن المواضيع المطروحة في تلك المناقشات وأن ما ستؤول إليه الأمور كان متوقفا على نتائج الانتخابات العامة. كما كان الجنرال مشرّف قد قدّم ضمانات لقيادة حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح القائد الأعظم، بأنه في حال فوز حزبهم بالانتخابات، سيصبح زعيمهم تشودري برويز إلهي، رئيسَ الوزراء المقبل. وجرى أيضا التطرق إلى خيارات أخرى من قبيل أن تُسند رئاسة مجلس الشيوخ إلى السيدة بوتو. وكان عدم الوضوح يكتنف الشروط المحددة لاتفاق تقاسم السلطة بين السيدة بوتو والجنرال مشرّف و لم توضع قط في صيغتها النهائية على نحو لا لبس فيه.

٢٩ - وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أُجريت وراء الكواليس مناقشات مكثفة بين السيدة بوتو والجنرال مشرف وفريقَيهما. فقد كانا يتشاطران شعورا متزايدا باستعجال الأحداث، لكن أولويات كل منهما كانت مختلفة. فقد ارتأت السيدة بوتو أن أكثر الشواغل إلحاحا كان يتمثل في وضع آلية قانونية لإلغاء تُهم الفساد الجنائية القديمة الموجهة إليها وإلى زوجها؛ أما بالنسبة للجنرال مشرّف فكان يرى أن أكثر القضايا استعجالا ضمانُ دعم حزب الشعب الباكستاني لإعادة انتخابه رئيسا للبلد. وبعد اجتماع عُقد في دبي، تلته اجتماعات أخرى في إسلام آباد والعديد من المناقشات التي أجريت في اللحظات الأخيرة، تم التوصل إلى اتفاقين توافقيَين على المسألتين الأساسيتين معا في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل أقل من أسبوعين من الإعلان عن موعد عودة السيدة بوتو.

٣٠ - وسُلّمت مهمة إجراء المفاوضات المتعلقة بمسألة القضايا القديمة إلى ممثلين رفيعي المستوى عن حزب الرابطة الإسلامية - جناح القائد الأعظم، وحزب الشعب الباكستاني، حيث اجتمعوا مرتين على الأقل في أيلول/سبتمبر في بيت آمن من بيوت جهاز الاستخبارات المشتركة في إسلام آباد. وخلال هذه الاجتماعات واجتماعات لاحقة، صاغ المفاوضون ما كان سيُصبح قانونَ المصالحة الوطنية، الذي ينص على إصدار عفو فعلي عن الشخصيات السياسية التي ''ثبت زورا تورطها لأسباب سياسية أو لغرض إلحاق الضرر السياسي بها في قضايا'' وُجّهت ضدها بين عام ١٩٨٦ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقّع الجنرال مشرّف على هذا القانون. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعادت الهيئة الانتخابية المؤلفة من أعضاء البرلمان ومجالس المقاطعات في فترة انعقادها، انتخاب الجنرال مشرّف رئيسا للبلد. وبالرغم من أن أعضاء حزب الشعب الباكستاني قد امتنعوا عن التصويت، فقد بقوا في الجلسة، وهو ما كان مطلوبا لاكتمال النصاب القانوني بعد رفض أعضاء حزب معارض آخر المشاركة فيها فانسحبوا. وسمح ذلك بأن أدى تصويت حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح القائد الأعظم لصالح الجنرال مشرّف، إلى كسب المنافسة.

٣١ - ووفقا لمصادر عديدة، لم يتمكن الجنرال مشرّف من إقناع حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح القائد الأعظم، بالموافقة على دعم رفع الحظر على الترشّح لولاية ثالثة. فقد عارض زعماء الحزب هذا الإجراء معارضة شديدة، خشية أن يقلّص من سلطتهم في نهاية المطاف، ويسهّل عودة السيد نواز شريف، ويعطي دفعة للانتخابات لصالح السيدة بوتو والسيد شريف. ومن ثم، لم يكن هناك قط أي وجود لاتفاق على استحداث الإمكانية القانونية لتمكين السيدة بوتو من الترشح لولاية ثالثة.

٣٢ - وعزّز هذا الوضع بالنسبة للسيدة بوتو أهمية أن تُجرى الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة. فقد تناولت تناولا مستفيضا في كتابها المعنون ''المصالحة''، حالات التزوير التي شابت انتخابات سابقة، وتطرقت بتفصيل إلى التأكيد على أن دوائر الاستخبارات المشتركة والاستخبارات العسكرية أدت الدور الرئيسي في هذه الإجراءات. وبالإضافة إلى هذا التاريخ، كان هناك ما يوثّق توثيقا جيدا المشاكل التي اكتنفت قوائم الناخبين في عام ٢٠٠٧، حيث كان لا بد من إعدادها من جديد في منتصف ذلك العام، إلى جانب آلاف الشكاوى التي تقدم بها نشطاء تابعون لحزب الشعب الباكستاني والرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف، تفيد بأن سلطات الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح القائد الأعظم، كانت تمهّد للقيام بالتزوير على الصعيد المحلي. إلا أنه لكي يتسنى للسيدة بوتو أن تصبح رئيسة للوزراء، كان يتعين على حزب الشعب الباكستاني أن يفوز في الانتخابات بأغلبية كافية، ويقيم التحالفات اللازمة لضمان أن يكون قادرا، عند تشكيل جمعية وطنية جديدة، على سن تشريعات تسمح بالترشح لولاية ثالثة. وقد زاد هذا من وطأة الضغط على السيدة بوتو، ليس فحسب للتيقّظ إزاء احتمال حدوث تزوير، وإنما أيضا لشنّ حملة عامة قوية للفوز بأصوات الناخبين.

عودة بينظير بوتو إلى باكستان

٣٣ - لقد جاء إعلان السيدة بينظير بوتو في ١٤ أيلول/سبتمبر بأنها ستعود إلى باكستان في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لقيادة الحملة الانتخابية لحزب الشعب الباكستاني ضمن هذا السياق. وكان هذا الإعلان أيضاً نقطة خلاف رئيسية مع الجنرال مشرف. واعتقد مشرف وآخرون مقربون إليه بأنه قد توصل معها إلى اتفاق ثابت بأنها لن تعود إلا بعد الانتخابات، التي كان مقررا حينئذٍ إجراؤها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأخبر عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات ممن تتوفر لديهم معلومات مباشرة عن الوضع اللجنة بأن الجنرال مشرف كان غاضباً عندما أصدرت السيدة بوتو إعلانها وأعتقد، حسب أحد المصادر، أن الإجراء الذي اتخذته يمثل ''خرقا تاماً للاتفاق''. وأفادت مصادر مطلعة أخرى بأن السيدة بوتو بدت مندهشة بنفس القدر إزاء ردّ فعل الجنرال مشرف.

٣٤ - وقرر حزب الشعب الباكستاني في تموز/يوليه ٢٠٠٧ في اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية المركزية في لندن أن تواصل السيدة بوتو رئاستها للحزب، وأن مشاركتها في الحملة بالغة الأهمية لزيادة فرص الفوز وأنها ستعلن موعد عودتها في شهر أيلول/سبتمبر.

٣٥ - وطوال فترة المفاوضات، كانت المخاوف الأمنية هي الحجة الرئيسية لإصرار الجنرال مشرف على ضرورة أن ترجئ السيدة بوتو عودتها إلى ما بعد الانتخابات وأكد هو وفريقه

ما أطلقته الجماعات المتطرفة من تهديدات ضدها وما ينجم عن الحملة الانتخابية من مخاطر شديدة. وعندما أعلنت السيدة بوتو قرارها بالعودة لتولي الحملة الانتخابية، أكد لها فريق الجنرال مشرف مجددا تلك الحجج، كما واصلوا ذلك بعد عودتها.

٣٦ - وفي حين أعربت السيدة بوتو للعديد من أقرب مؤيديها عن المخاوف التي انتابتها إزاء هذه التهديدات وغيرها، فإنهم يقولون إنها لم تثق تماماً بالتحذيرات بشأن التهديدات التي نقلها إليها الجنرال مشرف وحكومته. ووفقا لمصادر مختلفة كان لديها فهم واضح للمخاطر الجسيمة التي تواجهها. إلا أن السيدة بوتو كانت تعتقد أن الجنرال مشرف يتذرع بالمسألة الأمنية كخدعة لتخويفها وإبقائها خارج باكستان ومنعها من القيام بالدعاية الانتخابية. وأدى انعدام الثقة الكامن لدى السيدة بوتو في الجنرال مشرف وخشيتها من تزوير الانتخابات إلى قيامها بتنظيم حملة نشطة للغاية وكثرة ظهورها أمام الجمهور رغم المخاطر التي واجهتها.

٣٧ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عادت السيدة بوتو إلى باكستان من المنفى، على متن طائرة متجهة من دبي إلى كراتشي. ومكث زوجها هناك، وكان ذلك قرارا متعمدا اتخذ على أسس أمنية. واستقبلتها حشود هائلة في المطار في كراتشي وعلى جانبي طريق الفيصل السريع، الأمر الذي بطأ من تقدم موكبها نحو وجهتها النهائية عند النصب التذكاري لمحمد علي جناح، مؤسس دولة باكستان، حيث كانت تعتزم إلقاء خطاب. وبُعيد منتصف الليل، وبالقرب من حي كارساز، دوى انفجار بالقرب من السيارة المصفحة التي كانت تستقلها. ثم تلاه انفجار ثان أكثر قوة. ولم تصب السيدة بوتو بأذى، ولكن أصيب أفراد كثيرون آخرون، إذ وصل العدد الرسمي للضحايا إلى ١٤٩ وفاة و ٤٠٢ إصابة.

٣٨ - وغداة الهجوم قالت السيدة بوتو إنها لا تتهم الحكومة بارتكابه. إلا أنها حاولت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر تقديم شكوى رسمية في شكل تقرير إعلامي أول تدحض فيه التقرير الإعلامي الأول لشرطة كراتشي، الذي اعتقدت أنه يتسم بضيق نطاقه الشديد. وفي تقريرها الإعلامي الأول، الذي لم يسجل إلا بعد وفاتها بفترة طويلة، وبعد إجراءات مطولة في المحكمة، أشارت إلى التهديد الذي وجهه لها أشخاص ذكرت أسماءهم في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بعثت بها إلى الجنرال مشرف. وفي حين أن طلب تقرير المعلومات الأول الذي قدمته السيدة بوتو لا يذكر أسماء هؤلاء الأشخاص، نقلت وسائط الإعلام الباكستانية والأجنبية خلال فترة وجيزة أن رسالة السيدة بوتو أشارت إلى الفريق (المتقاعد) حامد غول، المدير العام للاستخبارات العسكرية، الذي عمل في ظل النظام الديكتاتوري للجنرال ضياء الحق والمدير العام لدوائر الاستخبارات المشتركة أثناء فترة

ولايتها الأولى كرئيسة لمجلس الوزراء، والعميد (المتقاعد) إيجاز شاه، المدير العام لمكتب الاستخبارات والمسؤول السابق في دوائر الاستخبارات المشتركة؛ والسيد شودري بيرفيز إلاهي، الوزير الأول للبُنجاب وقائد حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية – جناح القائد الأعظم، وهو أحد أقرب حلفاء الجنرال مشرف السياسيين. واستبعدت وزارة الداخلية فيما بعد تورط أي من هؤلاء الرجال في الهجوم.

٣٩ – ولم تحرز تحقيقات شرطة السند في الهجوم أي تقدم. بيد أن مسؤولاً رفيع المستوى في دوائر الاستخبارات المشتركة أخبر اللجنة بأن الدوائر أجرت تحقيقاتها الخاصة وأنها، في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ألقت القبض على أربعة يشتبه في انتمائهم إلى خلية مسلحة وقام باحتجازهم؛ إلا أن اللجنة لم تستطع حتى آذار/مارس ٢٠١٠ التحقق من مكان هؤلاء الأشخاص الأربعة.

٤٠ – وازدادت العلاقة بين الجنرال مشرف والسيدة بوتو تدهوراً إثر قرار الجنرال مشرف في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إعلان أحكام الطوارئ وتعليق الدستور واتخاذ سلسلة من التدابير التي بلغت حد الأحكام العرفية، وعزل من جديد رئيس القضاة السيد شودري من منصبه إلى جانب عدد آخر من قضاة المحكمة العليا. ووضع رئيس القضاة وثلثا كبار قضاة البلد رهن الإقامة الجبرية في منازلهم. وبرر الجنرال مشرف هذا القرار بأنه ضروري لاحتواء ارتفاع معدل العنف الناجم عن التطرف. وبالفعل، تعتقد جميع المصادر التي تحدثت مع اللجنة عن هذا القرار، بمن فيهم بعض المقربين من الجنرال مشرف، أن العامل الحاسم كان بالأحرى اقتراب صدور حكم المحكمة العليا بشأن مشروعية إجراء إعادة انتخاب الجنرال مشرف الأخيرة رئيساً للبلاد وأهليته لتولي منصبي رئيس الدولة ورئيس أركان الجيش في آن واحد. فقد اعتقد الجنرال مشرف أن المحكمة كانت ستصدر حكماً ضده.

٤١ – واندلعت الاحتجاجات السياسية بقيادة حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية – جناح نواز شريف، في جميع أنحاء البلد منددةً بإجراءات الطوارئ والحكم العسكري. ووقعت صدامات عنيفة بين الشرطة والمحتجين في عدد من المدن، وأفادت وسائط الإعلام بإصابة المئات. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر لوحده، أقرت الحكومة باحتجاز نحو ٥ ٠٠٠ محتج بينهم عدد من مرشحي حزب الشعب الباكستاني والرابطة الإسلامية الباكستانية. وأخذ بعض أعضاء حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية – جناح القائد الأعظم يطالبون بإرجاء موعد الانتخابات، مما زاد من حالة عدم التيقن. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وضعت السيدة بوتو لفترة وجيزة رهن الإقامة الجبرية في منزلها. وفي اليوم التالي، وفي خطاب أدلت به في إسلام آباد، أعربت عن معارضتها للجنرال مشرف،

ونددت بالإجراءات التي اتخذها، ودعت إلى إنهاء الحكومة العسكرية وأعلنت أنها في حلٍ من أي اتفاق معه.

٤٢ - وأخبر عدد من المصادر القريبة من الوضع اللجنة بأن السيدة بوتو، ما إن عادت إلى باكستان، أخذت تدرك بسرعة أن أي خطط تعكس نيتها في التشارك مع الجنرال مشرف في الحكم تنطوي على التشارك أيضا في غضب الجمهور المتنامي إزاء حكومته كما خشيت من احتمال أن يؤدي ارتباطها القائم به إلى إضعافها سياسيا والحد من شرعيتها والتقليل من إمكانات تحقيق فوز واضح لحزب الشعب الباكستاني.

٤٣ - ورغم ما قيل لاحقاً من أن السيدة بوتو استأنفت الاتصالات مع الجنرال مشرف عن طريق وسطاء، فقد سخرت المزيد من طاقاتها نحو حملتها الانتخابية وعززت علاقتها مع السيد نواز شريف وحزب ''الرابطة الإسلامية/منظمة الشباب''. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سُمح للسيد شريف بالعودة إلى باكستان من المملكة العربية السعودية، إثر فشل محاولة سابقة في أيلول/سبتمبر عندما احتجز في المطار وتم ترحيله لانتهاكه شروط اتفاق أدى إلى نفيه لمدة ١٠ سنوات بعد أن خلعه الجنرال مشرف من منصبه كرئيس للوزراء في عام ١٩٩٩. وقد استمر حزب الشعب الباكستاني وحزب ''الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف'' في مناقشة الاستراتيجيات المتعلقة بالانتخابات، وقررا تقديم مرشح واحد في بعض المقاطعات. وأعاد كل من السيدة بوتو والسيد شريف تأكيد التزامهما بميثاق الديمقراطية واعتقدا أنه من الممكن إقامة تحالف قوي بين حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف بعد الانتخابات.

٤٤ - وألغى الجنرال مشرف إجراءات الطوارئ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. واغتيلت السيدة بوتو بعد ١١ يوماً من ذلك. وعندما اغتيلت، كان احتمال تصحيح العلاقة بين الطرفين قد تضاءل بشكل واضح. بيد أن اللجنة لم تتلق أية أدلة دامغة تفيد بأن أياً من السيدة بوتو والجنرال مشرف قد اعتقد أنه ما زال في حاجة إلى دعم الآخر لتحقيق غاياته السياسية النهائية.

باء - الترتيبات الأمنية للسيدة بوتو

الترتيبات الأمنية الحكومية للسيدة بوتو

٤٥ - عندما أصبح واضحا اعتزام السيدة بوتو العودة إلى باكستان في موعد تختاره بنفسها، بدأت حكومة مشرف في وضع ترتيبات أمنية لها. وشملت هذه الترتيبات نقل

تحذيرات الاستخبارات بشأن تهديدات موجهة ضدها، واتخاذ تدابير أمنية وتكليف ضابط شرطة للعمل كمسؤول اتصال بين السيدة بوتو والسلطات المحلية.

التحذيرات المتعلقة بالتهديد

٤٦ - استعرضت اللجنة العديد من الوثائق المقدمة من وزارة الداخلية ومن حكومات المقاطعات والتي أشارت إلى تحذيرات من الاستخبارات بوجود تهديدات ضد السيدة بوتو. وجرى التحقق من صحة هذه الوثائق من خلال وزارة الداخلية أو وكالات الاستخبارات مثل دوائر الاستخبارات المشتركة والاستخبارات العسكرية إلى السيدة بوتو بشكل مباشر، وعن طريق السيد رحمان مالك والرائد المتقاعد امتياز حسين، الموفد للعمل كمسؤول اتصال وموظف حماية شخصية لها.

٤٧ - وتكشف الوثائق عن تهديدات كبيرة للسيدة بوتو، وبصفة خاصة خلال ثلاث فترات - من قبل عودتها إلى باكستان في تشرين الأول/أكتوبر، ومن أوائل تشرين الثاني/نوفمبر إلى منتصفه، ومن منتصف كانون الأول/ديسمبر إلى أواخره. فعلى سبيل المثال، وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت مديرية العمليات العسكرية وزير الداخلية سيد كمال شاه أن أسامة بن لادن أمر باغتيال الجنرال برويز مشرف، والسيدة بوتو ومولانا فضل الرحمن، وهو زعيم ديني وسياسي. كما كان هناك تحذير آخر من احتمال شن هجوم على السيدة بوتو والسيد مالك في ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

٤٨ - وقد أبلغت اللجنة من قبل مسؤولين كبار في الاستخبارات (ISI) حاليين وسابقين بتلقيهم معلومات من ممثلين لحكومتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تتعلق بتهديدات موجهة للسيدة بوتو. ففي حالة الإمارات العربية المتحدة، أكد مسؤولوها للجنة أنه حدث تبادل للمعومات بين الحكومتين. وذكر مسؤولو دوائر الاستخبارات المشتركة، أن ممثلين عن الحكومتين زاروا باكستان، في مناسبتين على الأقل، لتقديم هذه المعلومات وغيرها، والتي تزامنت بصفة عامة مع المعلومات المتوفرة لهؤلاء المسؤولين. وقد نقلت حكومات أجنبية أيضا بعض التحذيرات المتعلقة بتهديدات مباشرة إلى السيدة بوتو أو إلى أشخاص قريبين منها. وعلمت اللجنة أن إحدى هذه الحالات حدثت في دبي حينما حثتها سلطات عليا على عدم العودة بسبب خطورة الحالة الأمنية في باكستان. وأشارت السيدة بوتو في كتابها الأخير أيضا إلى أنها قد تلقت معلومات بأن أربع جماعات مختلفة كانت تخطط لإرسال انتحاريين لشن هجوم عليها. وأبلغ السيد رحمان مالك اللجنة أنه تلقى معلومات من ”بلد صديق“ بشأن تهديد كبير آخر موجه للسيدة بوتو ولشخصه. ولم يحدد السيد مالك تفاصيل ذلك التهديد. وعلى الرغم من التحذيرات التي تلقتها السيدة

بوتو مباشرة أو من خلال معاونيها، فقد كانت القناة الرئيسية لتدفق هذه المعلومات بين جهاز الاستخبارات المشتركة ووكالات استخبارات أجنبية.

٤٩ - واجتمع مدير عام دوائر الاستخبارات المشتركة، اللواء نديم تاج، بالسيدة بوتو في الساعات الأولى من صباح يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في منزل زارداري في إسلام أباد. وأبلغت مصادر ذات إطلاع مباشر اللجنة بأنهما تحدثتا عن الانتخابات والتهديدات التي تتعرض لها حياة السيدة بوتو؛ وتختلف الروايات عن كم التفاصيل التي جرى نقلها بشأن هذه التهديدات. واللجنة مقتنعة، بأن اللواء تاج قد أبلغ السيدة بوتو، على الأقل، بأن جهاز الاستخبارات المشتركة العسكرية الباكستانية يساورها القلق إزاء إمكانية الهجوم عليها وحثها على الحد من ظهورها العلني والابتعاد عن الأضواء في المناسبة المقامة في سياق الحملة الانتخابية في متنزه لياقوات الوطني في وقت متأخر من ذلك اليوم.

٥٠ - وقدمت وزارة الداخلية، كمسألة روتينية، الكثير من هذه التحذيرات بشأن التهديدات، وكثيرا ما تكون خطية، إلى سلطات المقاطعة ونصحها باتخاذ تدابير أمنية محكمة. وقد توصلت اللجنة إلى أن أيا من هذه الوثائق لم تنطو على تعليمات محددة لحماية السيدة بوتو، كما أن الحكومة الاتحادية لم تتخذ أية تدابير لكفالة تنفيذ تعليماتها من قبل سلطات المقاطعة.

٥١ - وفي الاجتماعات التي عقدتها اللجنة مع وزير الداخلية آنذاك، السيد سيد كمال شاه قلل الأخير من دور الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بأمن السيدة بوتو، مشيرا إلى أن هذه الرسائل الموجهة من الحكومة الاتحادية كانت مجرد إسداء للمشورة حيث أنه وفقا للهيكل الاتحادي في باكستان، فإن المسؤولية عن أعمال الشرطة والقانون والنظام تقع على عاتق سلطات المقاطعة. غير أن العديد من كبار المسؤولين الاتحاديين وفي المقاطعات، أفادوا اللجنة بأن من النادر أن تتجاهل سلطات المقاطعة طلبا من الحكومة الاتحادية أو أن ترفضه. ''وهذه تؤخذ على أنها تعليمات'' هكذا وصفها أمام اللجنة السيد خورسو بيريز، وزير الداخلية في البنجاب آنذاك. وقد أُعرب عن وجهات نظر مماثلة من قبل المفتش العام في البنجاب آنذاك السيد أحمد نسيم. وعلاوة على ذلك، وحينما تكون الحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعة تحت رئاسة الحزب السياسي نفسه أو التحالف السياسي نفسه، كما كان الحال في عام ٢٠٠٧، فإن من النادر جدا أن تتجاهل سلطات المقاطعة طلبا من الحكومة الاتحادية.

٥٢ - واستعرضت اللجنة إحدى رسائل وزارة الداخلية، المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ومن الواضح أنها توجيه اتحادي. أرسل إلى جميع حكومات المقاطعات،

يأمرها بتوفير تدابير أمنية صارمة ومحددة للسيدين شوكت عزيز[1] وشودري شوجات حسين بصفتهما رئيسي وزراء سابقين. وينتميان إلى حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية الذي كان من الحلفاء المقربين من اللواء مشرف. وأوعز مرفق رسالة وزارة الداخلية إلى سلطات المقاطعة بتوفير خدمات أمنية على مستوى كبار الشخصيات لرئيسي الوزراء السابقين، وأورد قائمة بتدابير محددة للتنفيذ. وعلى الرغم من البحث في محفوظات سلطات مقاطعة البنجاب، بناء على طلب اللجنة، فإنها لم تجد توجيها مماثلا من السلطات الاتحادية في حالة السيدة بوتو، وهي أيضا رئيسة وزراء سابقة. وقد أُبلغت اللجنة من قبل وزير الداخلية آنذاك السيد كمال شاه، أن التوجيه المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر كان نتيجة لتعليمات من رئيس الوزراء شوكت عزيز. وعند سؤاله عن السبب في عدم صدور تعليمات لضمان سلامة السيدة بوتو، لم يقدم إجابة واضحة، مشيرا فقط إلى أن السلطات الاتحادية قد أصدرت توجيها في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى سلطات مقاطعة السند لحماية السيدة بوتو عند قدومها من المنفى. وترى اللجنة أنه لا يمكن تبرير عدم إصدار السلطات الاتحادية لتوجيه لحماية السيدة بوتو مماثل لذلك الذي صدر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن رئيسي الوزراء السابقَين عزيز وحسين. يشكل كل هذا مدعاة للمزيد من الانزعاج لأنها سبق أن تعرضت لهجوم قبل ثلاثة أيام فقط من تاريخ التوجيه الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقد كان لدى وكالات الاستخبارات معلومات بشأن تهديدات محددة ومستمرة وموثوقة لحياتها.

التدابير الأمنية

٥٣ - إدراكا لتعقد الحالة الأمنية في باكستان وللتهديدات الموجهة للسيدة بوتو، تقدمت هي ومعاونوها مرارا بطلبات محددة إلى الحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعة لتعزيز أمنها. وطالبوا بمركبات وسترات واقية من الرصاص، وأجهزة التشويش على الترددات، والإذن باستخدام نوافذ معتمة لمركباتها، وأفراد أمن إضافيين ومدربين فضلا عن القوات الخاصة الباكستانية لحماية الوفد المرافق لها ومسكنها. وقد وافقت الحكومة جزئيا على هذه الطلبات.

٥٤ - وكان من بين طلبات السيدة بوتو الأولى الإذن بأن يرافقها أفراد حماية شخصية من الأجانب عند عودتها إلى باكستان من المنفى. وقد رفض اللواء مشرف الطلب لأسباب تتعلق بالسيادة الوطنية.

(١) كان السيد عزيز رئيسا للوزراء عندما كُتبت الرسالة، ولكن كان من المتوقع أن يتنحى لصالح حكومة لتسيير الأعمال. وقد قام بذلك فعلا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٥ - واستجابت السلطات الاتحادية وسلطات المقاطعات لبعض طلبات السيدة بوتو. فعلى سبيل المثال، نشرتا أفرادا من الشرطة خارج منزل زارداري في إسلام أباد ومنزل بيلاوال في كراتشي كما وفرتا بعضا من حراسة الشرطة عندما تسافر، ولكن هذه الحراسة كانت عند الحد الأدنى بصفة عامة. وجرت تلبية الطلبات المتعلقة بأجهزة التشويش على الترددات في بعض الحالات، ولكن حزب الشعب الباكستاني اشتكى كثيرا من أنها لا تعمل كما ينبغي. وفي السند والمقاطعات الواقعة على الحدود الشمالية الغربية على وجه الخصوص، قدمت حكومات المقاطعات بعض الدعم الأمني للسيدة بوتو استجابة للعديد من الطلبات المحددة المقدمة من قادة حزب الشعب الباكستاني على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد الوطني، وكذلك من الرائد امتياز، الضابط المسؤول عن أمن السيدة بوتو.

٥٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت الحكومة تدبيرين محددين مثيرين للجدل استنادا إلى تهديدات أمنية. فقد منعت الحكومة الاتحادية، بناء على طلب من وزارة الداخلية في البنجاب، السيدة بوتو من مغادرة منزل زارداري في إسلام أباد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وأحبطت بذلك الاحتجاج المخطط لإقامته في متنزه لياقوات احتجاجا على إعلان اللواء مشرف حالة الطوارئ. كما أصدر وزير الداخلية في مقاطعة البنجاب أمرا باحتجازها في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مبررا ذلك بتهديدات أمنية ضدها فضلا عن أن موقع متنزه لياقوات عرضة لخطر الهجمات الإرهابية. وعلى الرغم من السماح لها بالخروج من منزل زارداري في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، فقد وضعت مرة أخرى رهن الإقامة الجبرية بناء على أوامر من وزير داخلية مقاطعة البنجاب في لاهور في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، مما حال بينها وبين قيادة المسيرة الطويلة من أجل الديمقراطية من لاهور إلى إسلام أباد للاحتجاج على حكم الطوارئ.

٥٧ - وتعتقد السيدة بوتو وحزب الشعب الباكستاني والكثير من المراقبين أن الدوافع وراء هذه التدابير الصارمة كانت سياسية. وبرر رئيس وزراء البنجاب آنذاك، السيد شودري بيرفايز الأهي من الرابطة الإسلامية الباكستانية، فرض الإقامة الجبرية كتدبير وقائي لحمايتها، نظرا للتهديدات الموجهة ضدها. وعلى الرغم من أن الأمن قد يكون حقا هو الشغل الشاغل، نظرا لظروف وتوقيت حالتي الإقامة الجبرية، فقد كان للدوافع السياسية دور رئيسي أيضا في ذلك. والواقع أن أحد كبار مسؤولي وزارة الداخلية أفاد بأنه لا يساوره أي شك بأن الدافع وراء حالتي الإقامة الجبرية كان ''سياسيا''. بل إن وزير داخلية البنجاب الذي أصدر أمري الإقامة الجبرية، أبلغ اللجنة بأنهما كانا من أجل حمايتها ولأسباب ''إدارية''.

٥٨ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أعدت شرطة بيشاور ترتيبات أمنية صارمة للاجتماعات العامة للسيدة بوتو في المدينة. ولاحظ رئيس شرطة بيشاور تانفير الحاج أن حزب الشعب الباكستاني تعاون معه في التخطيط للمناسبة، على الرغم من أن إقناعه لهم بتحويل الموقع الأصلي للاجتماعات العامة من موقع معرَّض للخطر إلى ملعب محلي أكثر أمانا قد استغرق منه ثلاثة أيام. ولم يتم التثبت من أن الشرطة قد ألقت القبض على انتحاري في الموقع فقد ألقت الشرطة القبض بالفعل على صبي كان يحمل كميات ضئيلة من المتفجرات بدون مفجر في جيب سرواله، واتضح أنها بقايا من حفل زفاف كان قد حضره في وقت مبكر من ذلك اليوم. وقال السيد الحاج أن الصبي قد أُطلق سراحه بعد أن اقتنعت الشرطة بشهادته.

الاتصال الأمني الرسمي

٥٩ - عرضت الحكومة على السيدة بوتو مباشرة قبل عودتها إلى باكستان مرشحَين ليعمل أحدهما موظفا لحمايتها الشخصية، والأهم من ذلك، للعمل كموظف اتصال مع السلطات الباكستانية. واختارت الرائد (المتقاعد) امتياز حسين، وهو أحد كبار قادة الشرطة الذين كانت تثق فيهم لكونه عمل معها أثناء توليها منصب رئيسة الوزراء في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦. وعرضت دوائر الاستخبارات المشتركة أيضا ثلاثة مرشحين آخرين، وفقا لنائب المدير العام للدوائر الاستخبارات المشتركة، اللواء نصرت نعيم، ولكن السيدة بوتو رفضتهم.

٦٠ - وكان الرائد امتياز هو ضابط الأمن الدائم الوحيد الذي وفرته الحكومة للسيدة بوتو. وكان دوره الرئيسي هو مرافقة السيدة بوتو في جميع الأوقات والاتصال بالإدارة المحلية والشرطة. وقد قدم كذلك طلبات إلى السلطات الاتحادية والمحلية للحصول على دعم أمني محدد من قبيل أجهزة تشويش، ومركبات وسترات واقية من الرصاص، وأفراد شرطة مدربين لمرافقة حاشية السيدة بوتو. ولم يتلق الرائد امتياز دعما كافيا من الحكومة للاضطلاع بواجباته على نحو فعال. ولم تخصص له الحكومة موظفي دعم، كما أنها لم توافق على العديد من الطلبات التي حددها. ورغم الجهود التي بذلتها اللجنة، فإنها لم تتمكن من تحديد الجهة التي كان الرائد امتياز يقدم تقاريره إليها بخلاف السيدة بوتو أثناء تأدية واجباته، لكنه كان يقوم بالتنسيق مع مسؤولي الأمن في حزب الشعب الباكستاني المحيطين بالسيدة بوتو.

٦١ - وكذلك أسدى الرائد امتياز النصح للسيدة بوتو فيما يتعلق بالمسؤوليات الأمنية الخاصة بها. وذكر أنه نصحها مرات عديدة بعدم تعريض نفسها للخطر من خلال الوقوف عبر فتحة النجاة في سيارتها المصفحة لتحية الحشود، ولكنها عادة ما كانت تتجاهل نصيحته

وقد عبرت عن الغضب في بعض الأحيان من أن يقال لها ما يجب أن تفعله. وفي يوم اغتيالها، لم يقم الرائد امتياز بإسداء النصح للسيدة بوتو بعدم الوقوف عبر فتحة النجاة.

٦٢ - وترى اللجنة أنه لم يكن لدى الحكومة الاتحادية خطة أمنية شاملة لحماية السيدة بوتو. وقد أخفقت كذلك في إسناد المسؤولية عن أمنها إلى كيان أو منظمة رسمية اتحادية محددة . وبدلا من ذلك، توقعت الحكومة الاتحادية أن تقوم السلطات المحلية بتوفير حماية أمنية منيعة للسيدة بوتو، لكنها لم تصدر التعليمات المحددة والمفصلة اللازمة التي تتناسب مع الأخطار و لم تقم قط بالمتابعة لضمان اتخاذ تدابير فعالة. وقد عوملت السيدة بوتو بطريقة تمييزية مقارنة بغيرها من رؤساء الوزراء السابقين. ورغم إحالة تحذيرات عديدة بوجود مخاطر إلى السلطات المحلية، ولا سيما في إقليم البنجاب، إلا أنها لم تقم بتعزيز أمن السيدة بوتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

الأمن الذي وفّره حزب الشعب الباكستاني للسيدة بوتو

٦٣ - حزب الشعب الباكستاني هو حزب سياسي، وليس وكالة أمنية. وتقع مسؤولية توفير الأمن للسيدة بوتو على عاتق الحكومة. غير أن السيدة بوتو كانت ترى أنه لا يمكن الوثوق بحكومة الجنرال مشرف لتوفير الأمن الكافي لها. ولذا قام حزب الشعب الباكستاني باتخاذ الترتيبات الأمنية الخاصة به فيما يتعلق بالسيدة بوتو لزيادة مستوى الحماية الذي توفرها لها الحكومة أيا كانت.

٦٤ - وشارك السيد آصف علي زرداري، زوج السيدة بوتو، مشاركة فاعلة في التخطيط لأمن السيدة بوتو خلال عودتها إلى باكستان. واعتمدت السيدة بوتو والسيد زرداري إلى حد كبير على الأشخاص القريبين منهم في تخطيط وتنظيم الأمن الذي وفره حزب الشعب الباكستاني لها. وأشركا المسؤول الكبير السابق في سلطة التحقيقات الاتحادية، السيد رحمن مالك، وقائدي حزب الشعب الباكستاني في إقليم السند، السيد ذو الفقار علي ميرزا والسيد آغا سراج دوراني.

٦٥ - ووصف السيد مالك دوره للجنة بأنه دور ''مستشار الأمن القومي'' للسيدة بوتو، وليس مستشارها الأمني فيما يتعلق بسلامتها المادية. وكذلك أجرى اتصالات مع السلطات الاتحادية نيابة عن السيدة بوتو، وشارك بوصفه ممثلا عنها في المفاوضات مع الجنرال مشرف ومساعديه. إلا أن معظم قادة حزب الشعب الباكستاني فهموا دور السيد مالك على أنه يشمل جميع جوانب أمن السيدة بوتو. وقال كثيرون أيضا إنه قام بالتنسيق مع أفراد مفرزة حماية بوتو، بمن فيهم الرائد امتياز والسيد توقير كايرا. وترى اللجنة أن السيد مالك كان يؤدي، بالإضافة إلى ما وصفه هو نفسه، دورا كبيرا في الإدارة العامة لأمن السيدة بوتو.

وتتضح هذه المشاركة من خلال الرسائل التي وجهها إلى السلطات بخصوص تحذيرات بوجود مخاطر وطلبا لدعم أمني محدد.

٦٦ - واتخذ حزب الشعب الباكستاني ترتيبات أمنية محددة فيما يتعلق بالسيدة بوتو في كل إقليم من الأقاليم، إلا أنه ركز اهتماما خاصا على إقليمي السند والبنجاب. وكان التركيز في البداية على السند. وقام السيد ميرزا، وهو طبيب سابق في الجيش كان يرأس لجنة الاستقبال في حزب الشعب الباكستاني في كراتشي المكلفة بالترحيب بعودة السيدة بوتو من المنفى، بتنظيم الترتيبات الأمنية لعودة السيدة بوتو إلى كراتشي. وكان يدعمه السيد دوراني. وانضم إليهما سريعا اللواء (المتقاعد) أحسن أحمد، الذي عين رئيسا للجنة الأمنية لحزب الشعب الباكستاني المعنية بوصول السيدة بوتو. غير أن السيدين ميرزا ودوراني واصلا العمل بوصفهما الجهة الرئيسية المسؤولة عن أمن السيدة بوتو في كراتشي. وأشرف السيد ميرزا على بناء شاحنة واقية من الرصاص لتستخدمها السيدة بوتو وحاشيتها في الموكب المقرر من مطار كراتشي إلى ضريح مؤسس باكستان محمد علي جناح.

٦٧ - واجتذب السيدان ميرزا ودوراني متطوعين من جناحي الطلاب والشباب في حزب الشعب الباكستاني وقاما بتنظيمهم في صفوف مجموعة ''الذين يفدون بينظير بأرواحهم''[٢]. وتمثلت المهمة الأساسية للمجموعة في تشكيل سلسلة بشرية حول السيدة بوتو لمنع المفجرين الانتحاريين من الوصول إليها، غير أنهم كانوا يؤدون أيضا واجبات أمنية إضافية. ووفقا للمنظمين، بلغ عدد المجموعة نحو ٠٠٠ ٥ شخص، وقام حوالي ٠٠٠ ٢ منهم يرتدون الزي العسكري بتشكيل سلسلة بشرية حول شاحنة السيدة بوتو في ١٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقال السيد ميرزا إنه كان مسلحا وكذلك كان بعض متطوعي المجموعة. وقد نشر الأشخاص المتبقون البالغ عددهم ٠٠٠ ٣ في نقاط رئيسية على طول الطريق الذي سلكه الموكب لردع الاضطرابات المحتملة. وقد شكلت الترتيبات الأمنية التي وفرها حزب الشعب الباكستاني بالاشتراك مع التغطية الأمنية التي وفرتها شرطة السند حاجزا هائلا. وعلى الرغم من هذا، أصيب الموكب بانفجارين. وكان معظم القتلى من متطوعي مجموعة ''الذين يفدون بينظير بأرواحهم''. وأسبغت السيدة بوتو في كتابها الذي نشر بعد وفاتها، بعنوان المصالحة، الفضل على المجموعة في إنقاذ حياتها في هجوم كراتشي.

٦٨ - ووصف السيدان ميرزا ودوراني التعاون الذي أبدته شرطة كراتشي بالفاتر في البداية لكنه شهد تحسنا مع اقتراب تاريخ وصول السيدة بوتو. ووصفا كذلك الانتشار الأمني لحكومة السند في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بأنه لم يكن كافيا، ولكنهما نسبا فضل

(٢) تعني عبارة ''Jaan Nisar Benazir'' بلغة الأردو ''الذين يفدون بينظير بأرواحهم''.

القيام بعمل جدير بالثناء إلى رجال الشرطة المنتشرين. وعملت اللجنة الأمنية لحزب الشعب الباكستاني في السند وشرطة كراتشي معا بشكل وثيق فيما يتعلق بجميع الجوانب الأمنية لعودة السيدة بوتو من المنفى، بما في ذلك وضع خطة إخلاء في حالة وقوع هجوم مماثل للهجوم الذي وقع. وقال السيدان ميرزا ودوراني إن الإخلاء جرى وفقا لما هو مخطط له.

٦٩ - وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في كراتشي، استعرض حزب الشعب الباكستاني الترتيبات الأمنية المتعلقة بالسيدة بوتو. وفي ضوء الأخطار المحدقة بها، قرر السيدان ميرزا ودوراني أن تقوم مجموعة أساسية من متطوعي مجموعة ''الذين يفدون بينظير بأرواحهم'' قوامها ٢٥٠-٣٠٠ متطوع بالسفر الدائم مع السيدة بوتو في جميع أنحاء السند. وأرسل أيضا عدد أقل منهم في مناسبتين إلى إقليم البنجاب على سبيل توفير حماية إضافية للسيدة بوتو، على الرغم من أنهم لم يرافقوها إلى لياقت باغ، وهي حديقة عامة في روالبندي حيث عقدت السيدة بوتو اجتماعها الشعبي الأخير في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

٧٠ - ولم يكن الأمن الذي وفره حزب الشعب الباكستاني للسيدة بوتو في البنجاب محكما كما كان في السند، ويعزى ذلك جزئيا إلى الافتقار إلى القيادة وعدم وجود وحدة مثيلة لمجموعة ''الذين يفدون بينظير بأرواحهم''. وبالرغم من ذلك، كانت السيدة بوتو محاطة بمجموعتين من أمن حزب الشعب الباكستاني طوال مدد أسفارها في البنجاب. وقد رافقتها هاتان المجموعتان إلى بيشاور، وجامو وكشمير.

٧١ - وكانت إحدى مجموعتي أمن حزب الشعب الباكستاني تضم ١٤ رجلا غير مسلح تحت قيادة السيد محمد أسلم تشودري، الذي كان يقوم بتنسيق نشاطاته مع الرائد امتياز والسيد توقير كايرا، قائد المجموعة الثانية. وكان هؤلاء الرجال يسافرون مع حاشية السيدة بوتو في إسلام أباد، والبنجاب، وبيشاور، وجامو وكشمير. وتمثلت مهمتهم الرئيسية في تشكيل طوق أمني حول السيدة بوتو. وقد كانوا جميعهم من العناصر النشطة في حزب الشعب الباكستاني، وأخبر العديد منهم اللجنة أنهم كانوا مع السيدة بوتو منذ عام ١٩٨٦.

٧٢ - وكان السيد كايرا على رأس المجموعة الأخرى من أمن حزب الشعب الباكستاني المحيطة بالسيدة بوتو، وقد كان رجاله مسلحين. وقدمت هذه المجموعة خط الدفاع الأول حول السيدة بوتو. وقام السيد كايرا أيضا بدور تنسيق قافلة السيدة بوتو، والتحقق من المركبات وضمان مكان كل منها في القافلة. وقام بتنسيق مهامه اليومية مع الرائد امتياز والسيد أسلم تشودري. ولم يكن بوسع اللجنة تحديد الجهة التي كان يقدم تقاريره إليها على أساس يومي، خاصة مع تزايد نشاط الحملات في كانون الأول/ديسمبر. وتوفي السيد كايرا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر بينما كان يحاول حماية السيدة بوتو.

٧٣ - وكان السيد خالد شاهنشاه، وهو أحد أنصار حزب الشعب الباكستاني منذ أيام دراسته، يرافق السيدة بوتو في أسفارها في باكستان ويعمل حارسا شخصيا لها. وكان مع السيدة بوتو على المنصة في لياقت باغ في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر وفي سيارتها عندما وقع الهجوم الفتاك. وقتل السيد شاهنشاه في كراتشي بعد أشهر قليلة من وفاة السيدة بوتو. وعزت تقارير وسائط الإعلام في ذلك الوقت مقتله إلى صلاته المزعومة في عالم الجريمة في كراتشي. وذكر البعض للجنة ما قام به السيد شاهنشاه من إيماءات غريبة بيديه عندما كان على المنصة في لياقت باغ، وزعموا أنه كان متورطا في مؤامرة لاغتيال السيدة بوتو. إلا أن آخرين، بمن فيهم العديد من قادة حزب الشعب الباكستاني، رفضوا هذه الأفكار. ولم تكتشف اللجنة أي وقائع جديدة تدعم نظرية المؤامرة التي تحيط بسلوك السيد شاهنشاه.

٧٤ - وضمت قافلة السيدة بوتو سيارتين رئيسيتين - سيارة مصفحة بيضاء من طراز تويوتا لاند كروزر وسيارة سوداء واقية من الرصاص من طراز مرسيدس بنز - وسيارات أخرى تقل موظفي الأمن وكبار قادة حزب الشعب الباكستاني. وجرت العادة أن تختار السيدة بوتو إحدى المركبتين الرئيسيتين إذا ما أرادت القيام برحلة ما، بينما كانت الأخرى تقوم بالمرافقة بقصد الخداع أو كمركبة احتياطية.

٧٥ - وكانت السيدة بوتو تدرك الأخطار المحدقة بها إدراكا مرهفا ومضت إلى حدود بعيدة من أجل حماية نفسها. ورغم أنه ليس لدى حزب الشعب الباكستاني إجراءات تشغيل موحدة فيما يتعلق بالأمن، قامت السيدة بوتو بابتكار تدريبات أمنية مخصصة، ووفقا لأقرب مساعديها، كثيرا ما كانت ترتدي سترة واقية من الرصاص. غير أنها كانت أيضا عازمة على القيام بحملتها بشكل نشط ومنفتح، من خلال التفاعل مع الحشود في أحيان كثيرة، وهو ما كان يجعلها عرضة للمهاجمين المحتملين.

٧٦ - ورغم الجهود الكبيرة والشجاعة التي كان يتحلى بها الأفراد من أعضاء حزب الشعب الباكستاني لحماية السيدة بوتو، لم يكن حزب الشعب الباكستاني بوصفه منظمة مؤهلا للتعامل مع التحديات. ولم يكن هناك أي شخص مسؤول بصورة كلية عن الأمن الذي وفره حزب الشعب الباكستاني. ونتيجة لذلك، اتسم الأمن الذي وفره حزب الشعب الباكستاني للسيدة بوتو بالافتقار إلى التوجيه والاحتراف المهني. غير أن اللجنة تكرر التأكيد على أن مسؤولية عدم حماية السيدة بوتو تقع على عاتق حكومة باكستان.

الترتيبات الأمنية في لياقت باغ في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر

٧٧ - في إطار الجدول الحافل لحملة السيدة بوتو الانتخابية، كان من المقرر تنظيم لقاء عام في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في لياقت باغ، وهي متنزه عام في روالبندي. وتقع مدينة

روالبندي، التي يبلغ عدد سكانها نحو ثلاثة ملايين شخص، في إقليم البنجاب على مسافة ٣٠ كيلومترا من إسلام أباد. ويوجد بها مقر الجيش الباكستاني. ويحد لياقت باغ من الشمال طريق لياقت، ومن الشرق طريق موري، ومن الجنوب شارع نادي الصحافة. ويجاور لياقت باغ لجهة طريق لياقت موقف عام للسيارات تفضي إليه بوابة خارجية؛ وتؤدي بوابة أخرى داخلية إلى موقف سيارات مخصص لكبار الشخصيات.

٧٨ - وعُقد اجتماع رسمي ضم ممثلين عن إدارة مدينة روالبندي وشرطتها واللجنة المحلية لحزب الشعب الباكستاني تحضيرا للقاء المذكور. وعُقد هذا الاجتماع، وفقا لمحضره الرسمي الذي اطلعت عليه لجنة التحقيق، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر برئاسة السيد محمد عرفان إلهي، مسؤول التنسيق في هذه المنطقة وصاحب أرفع منصب مدني فيها. وترأس وفد حزب الشعب الباكستاني السيد زمرد خان، رئيس اللجنة المحلية للحزب. وحضر الاجتماع أيضا عدد من كبار ضباط الشرطة وبحث المشاركون في الاجتماع في قواعد سلوك كل من الجهات المعنية أثناء اللقاء العام في لياقت باغ، وفي المسائل المتعلقة بكيفية إدارة هذا اللقاء.

٧٩ - وقال أعضاء اللجنة المحلية لحزب الشعب الباكستاني أنهم فهموا أنّ الإدارة المحلية ستتولى مسؤولية جميع التدابير الأمنية المتصلة باللقاء المذكور. ومع ذلك، أخذ الحزب على عاتقه توفير الحماية للمنصة التي ألقت من عليها السيدة بوتو كلمتها الأخيرة، وتوزع أعضاؤه على نقاط الدخول الرئيسية إلى المتنزه للتدقيق في هوية الداخلين ومساعدة الشرطة في حفظ الأمن.

٨٠ - وأعدت شرطة مدينة روالبندي خطة مكتوبة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تضمنت الترتيبات الأمنية لتغطية اجتماعين سياسيين يعقدان في اليوم التالي (''الخطة الأمنية'')، أولهما اللقاء الذي كان مزمعا عقده في لياقت باغ لحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف والذي كانت السيدة بوتو تعتزم حضوره، وثانيهما الاجتماع الذي نظمه في غوجار خان تحالف مسلمي باكستان وكان السيد نواز شريف ينوي المشاركة فيه. وكانت الخطة الأمنية المعدة لحماية السيدة بوتو أكثر تعقيدا، إذ توخت توفير الأمن لقافلة السيدة بوتو من قبل وحدة من قوات النخبة تحت إشراف مساعد قائد الشرطة أشفق أنور، وذلك عبر إقامة مربع أمني حول سيارة السيدة بوتو أثناء تحركها. وقالت الشرطة إن وحدة قوات النخبة أقامت مربعا أمنيا حول سيارة السيدة بوتو عند تقاطع فايز أباد، الذي يشكل حد الاختصاص القضائي بين إسلام أباد وروالبندي. بيد أنّ اللجنة تعتقد أن هذا لم يحصل.

٨١ - وأدرجت الخطة الأمنية أسماء عدد من ضباط الشرطة المسؤولين عن مختلف القطاعات في لياقت باغ والمناطق المحيطة بها. وكان مفوض الشرطة الأعلى ياسين فاروق مسؤولا عن الإشراف العام على العملية يساعده قائد الشرطة خورام شاه زاد. وكان من المعتزم إقامة مركز قيادة في مبنى ريسكيو ١٥ الواقع عند طرف لياقت باغ والذي تستخدمه أجهزة الطوارئ المحلية. وكان قائد شرطة روالبندي، سعود عزيز، ومسؤول التنسيق في المنطقة محمد عرفان إلهي، وأعضاء من وكالات الاستخبارات حاضرين في مركز القيادة خلال اللقاء.

٨٢ - ونصت الخطة الأمنية على ضرب طوقين أمنيين خلال لقاء حزب الشعب الباكستاني: طوق داخلي حول لياقت باغ، وطوق خارجي يغطي المنطقة المحيطة بها، بما في ذلك طريقا لياقت وموري. ووفقا للخطة، كان يُفترض نشر ١ ٣٧١ فردا من الشرطة في لياقت باغ. ونصبت عند المداخل العامة للمتنزه ثلاث بوابات مزودة بأجهزة للكشف عن المعادن. ونصت الخطة أيضا على نشر عناصر شرطة على أسطح المباني المحيطة بلياقت باغ. ووفقا للخطة، كان من المفترض أن يحمل هؤلاء العناصر بنادق آلية ومناظير. بيد أن أيا من عناصر الشرطة السبعة الذين قابلتهم اللجنة لم يكن يحمل منظارا يومها؛ ولا كانوا حتى يعلمون أنه كان يفترض بهم أن يحملوا أي مناظير. وكان من المتوقع أيضا أن تجري الشرطة عمليات تفتيش عشوائية للقادمين لحضور الاجتماع. وأفادت الشرطة أنّ القوات الخاصة أقفلت المتنزه أمام الجمهور وفتشته بدقة بحثا عن متفجرات ثم سلمته للشرطة في الساعة ٧/٠٠ من صباح ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.

٨٣ - وتعتبر اللجنة أن الخطة الأمنية كانت معيبة لأنها لم تول حماية السيدة بوتو التركيز الكافي بل صبت جل اهتمامها على نشر أفراد الشرطة للسيطرة على الجموع. أضف إلى ذلك أنّ الخطة لم تنفذ بالشكل الصحيح. فقد أثارت لقطات الفيديو والصور الفوتوغرافية التي فحصتها اللجنة التساؤلات حول عدد موظفي الشرطة المنتشرين في لياقت باغ. كما أنّ مسؤولي حزب الشعب الباكستاني الذين رافقوا السيدة بوتو لا يذكرون أي طوق أمني أقامته وحدة من قوات النخبة (Elite) حول سيارتها في طريقها إلى اللقاء العام، بل يذكرون مواكبة لأغراض المرور لا أكثر. وتبحَث أدناه هذه المسألة وغيرها من المسائل المتصلة بتنفيذ الخطة الأمنية.

جيم - الجدول الزمني للاغتيال

٨٤ - من أجل التأكد من الجدول الزمني للاغتيال، استعرضت اللجنة عددا كبيرا من لقطات الفيديو ومئات من الصور الفوتوغرافية التي تم الحصول عليها من حكومة باكستان

والمصادر المفتوحة والمصورين المحترفين. واجتمعت أيضا في لندن بأعضاء من فريق شرطة العاصمة (سكوتلانديارد) الذي تولى التحقيق في بعض جوانب الاغتيال. واستعرضت اللجنة عن كثب التحليل الذي أجري للتقرير الكامل لسكوتلانديارد[٣] وأجرت مقابلات مع ضباط سكوتلانديارد بشأن المنهجية التي اتبعوها وتحليلات الطب الشرعي التي أجروها.

٨٥ - في مساء ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وصلت السيدة بوتو إلى إسلام أباد برا قادمة من بيشاور في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي وتوجهت إلى مسكن أسرتها، دار آل زرداري. وكان من المقرر أن تعقد لقاء انتخابيا في روالبندي المجاورة في اليوم التالي. وفي صباح ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، غادرت السيدة بوتو دار آل زرداري للاجتماع بالسيد حامد كرزاي، رئيس أفغانستان، في فندق سيرينا في إسلام أباد. ثم عادت إلى دار آل زرداري في وقت مبكر من بعد الظهر وبقيت فيها حتى مغادرتها إلى اللقاء الانتخابي.

يوم الاغتيال: ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

مغادرة دار آل زرداري إلى لياقت باغ

٨٦ - في حوالي الساعة ١٤/٠٠، غادرت السيدة بوتو دار آل زرداري متوجهة إلى لياقت باغ في قافلة من السيارات. تألفت القافلة من سيارة تويوتا لاند كروزر سوداء استخدمها السيد توقير خيرا، تليها سيارة لاند كروزر بيضاء مصفحة استقلتها السيدة بوتو، واثنتان من سيارات السيد خيرا إلى جانبي سيارة السيدة بوتو. وكانت إحدى هاتين السيارتين سيارة فان مقفلة من طراز مرسيدس بتر إلى اليمين، والأخرى سيارة ذات مقصورتين وأربعة أبواب إلى اليسار. وسارت جنبا إلى جنب، مباشرة وراء هاتين المركبتين، شاحنتان تويوتا فيغو مفتوحتان تليهما سيارة مرسيدس بتر سوداء. وكانت سيارة المرسيدس بتر هذه، العائدة لآل زرداري، واقية من الرصاص ومعدة لتستخدمها السيدة بوتو كمركبة احتياطية. وكانت شاحنتا الفيغو أيضا عائدتين لآل زرداري.

٨٧ - استقل السيد خيرا السيارة الأمامية مع رجال الأمن التابعين له. واستقل سيارة السيدة بوتو كل من السيد جواد الرحمن (السائق، المقعد الأمامي الأيسر)، والرائد (المتقاعد) امتياز حسين مفوض الشرطة الأعلى (المقعد الأمامي الأيمن)، ومخدوم أمين فهيم (عضو بارز

(٣) في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، توجه إلى باكستان فريق من المحللين والمحققين تابع لسكوتلانديارد من أجل ''مساعدة السلطات المحلية على إيضاح السبب الدقيق لمقتل السيدة بوتو''. للحصول على مزيد من التفاصيل عن تقرير سكوتلانديارد، انظر الفقرات ١٨٨-١٩٦.

في حزب الشعب الباكستاني، الصف الثاني، المقعد الأيسر)، والسيدة بوتو (الصف الثاني، المقعد الأوسط)، والسيدة ناهد خان (عضوة بارزة في حزب الشعب الباكستاني والسكرتيرة السياسية للسيدة بوتو، الصف الثاني، المقعد الأيمن). وجلس في مؤخرة السيارة، على مقعدين متقابلين، السيناتور سافدار عباسي (عضو بارز في حزب الشعب الباكستاني، المقعد الخلفي الأيمن)، والسيد شاهنشاه (المقعد الخلفي الأيسر، قبالة السيناتور عباسي)، والسيد رزق ميراني (المرافق الشخصي للسيدة بوتو، المقعد الخلفي الأيمن قرب السيناتور عباسي وإلى يساره). واستقل رجال السيد خيرا المركبتين إلى جانبي سيارة اللاند كروزر التي كانت تقل السيدة بوتو. وكانت شاحنتا التويوتا فيغو المفتوحتان تقلان الفريق الأمني التابع للسيد شودري إسلام. أما سيارة المرسيدس بتر السوداء، فكانت تقل، إضافة إلى سائقها، السيد فرحة الله بابار، أحد مسؤولي حزب الشعب الباكستاني في المقعد الأمامي الأيمن، وفي مقعد الركاب الخلفي، من اليسار إلى اليمين، اثنين من مسؤولي حزب الشعب الباكستاني، السيد بابار أوان والسيد رحمن ملك، والجنرال (المتقاعد) توقير ضياء.

الوصول إلى لياقت باغ

٨٨ - وصل موكب السيدة بوتو إلى تقاطع فايز أباد في حوالي الساعة ١٤/١٥، وفقا لما ذكرته شرطة منطقة روالبندي، التي كان عليها أن تتولى مسؤولية توفير الأمن للموكب. واستنادا إلى الشرطة وإلى الخطة الأمنية، كان من المزمع توفير مرافقة مكونة من سيارة جيب تابعة لشرطة المرور تسير في المقدمة، وهي سيارة جيب شرطة نظامية تقود الموكب وثلاث سيارات بيك أب من طراز تويوتا للقوات الخاصة لحماية سيارة السيدة بوتو من طراز لاند كروزر من ثلاث جهات. إلا أن الأشخاص الذين كانوا في مركبة السيدة بوتو، زعموا أن هذه المرافقة لم تكن موجودة باستثناء سيارة واحدة لشرطة المرور.

٨٩ - وفي الساعة ١٤/٥٦ تقريبا، انعطف موكب السيدة بوتو إلى تقاطع شارع موري - شارع لياقت وسارت باتجاه لياقت باغ. وتظهر لقطات الفيديو موكب السيدة بوتو متجها من تقاطع شارع موري - لياقت باغ إلى البوابة الأمنية الداخلية المؤدية إلى منطقة وقوف السيارات المخصص لكبار الشخصيات في لياقة باغ. وتظهر لقطات الفيديو السيدة بوتو وهي واقفة من خلال فتحة سيارتها اللاند كروزر وتلّوح للحشد الضخم المتحلّق حول المركبة وهي تتحرك ببطء في شارع لياقت.

٩٠ - وأخبر مساعد مفوض الشرطة أشفق أنور، المشرف على وحدة القوات الخاصة، والمفتش عزمت علي دوغار، قائد الوحدة، اللجنة أنهما رافقا السيدة بوتو طوال الطريق حتى الجزء الخلفي من المنصة حسب الخطة الأمنية. إلا أن لقطات الفيديو والصور تظهر أنه بينما

كانت مركبة السيدة بوتو تتقدم في معظم شارع لياقت، لم تكن تحيط بها إلا المركبات الأمنية الخاصة بها. ولم تكن مركبات القوة الخاصة موجودة بالقرب من مركبتها. وفي الواقع، تمكنت اللجنة من تحديد وجود المفتش دوغار بين الحشد على مسافة من مركبة السيدة بوتو. وخلافا لتأكيدات الشرطة، لم يكن هناك تشكيل المربع الذي ستنفذه الشرطة حول السيدة بوتو عندما وصلت إلى الحشد، ولم تنفذ وحدة القوة الخاصة واجباتها كما هو محدد في عملية الانتشار الأمني. علاوة على ذلك، لا تعتقد اللجنة بأنه كانت توجد المرافقة التامة على النحو الذي أوضحته الشرطة.

٩١ - وفي حوالي الساعة ١٥/١٦، توقف موكب السيدة بوتو لبضع دقائق عند البوابة الداخلية لساحة وقوف السيارات بانتظار أن تُفتح البوابة، ظلت خلالها السيدة بوتو واقفة عبر فتحة المركبة العلوية. وتختلف الشرطة وبعض أعضاء حزب الشعب الباكستاني إزاء سبب تأخير فتح البوابة. ففي حين يؤكد حزب الشعب الباكستاني أنه لم يكن لدى الشرطة المفتاح لفتح البوابة، تقول الشرطة إنها لم تكن تريد أن يتدفق الحشد الضخم الذي يتبع السيدة بوتو ويدخل منطقة وقوف السيارات المخصصة لكبار الشخصيات. وبالإجمال، وقفت السيدة بوتو عبر فتحة المركبة العلوية خلال العشرين دقيقة تقريبا التي استغرقتها المركبة للوصول من تقاطع شارع موري - شارع لياقت إلى بوابة منطقة وقوف السيارات. وهذا يضع ادعاء شرطة منطقة روالبندي موضع تساؤل بأنهم فوجئوا عندما ظهرت السيدة بوتو من فتحة المركبة وهي في طريقها للخروج من لياقت باغ.

٩٢ - وعندما اجتاز الموكب البوابة الداخلية في الساعة ١٥/٣١ تقريبا، اجتاز منطقة وقوف السيارات المخصصة لكبار الشخصيات إلى الجزء الخلفي من المنصة. وكانت توجد في منطقة وقوف السيارات المخصصة لكبار الشخصيات السيارات الثلاث التالية على الأقل: سيارة السيدة بوتو اللاند كروزر، وسيارة السيد كيارا التي تقود الموكب وسيارة المرسيدس بنز السوداء الواقية من الرصاص. وأقيمت درجات خشبية مؤقتة لكي يتمكن الحشد من الوصول إلى الجزء الخلفي من المنصة من منطقة وقوف السيارات مباشرة. وصعدت السيدة بوتو الدرجات، وتوجهت إلى المنصة لتحية الجمهور، وجلست في مقعدها قبل أن تخاطب الحشد.

٩٣ - وبالقرب من الجزء الخلفي من المنصة، نشب شجار بين بعض العاملين من حزب الشعب الباكستاني ورجال الشرطة الذين حاولوا منعهم من الصعود إلى المنصة، مما أثار حالة من التوتر بين العاملين في حزب الشعب الباكستاني ورجال الشرطة المنتشرين في المنطقة. وتتباين الروايات التي قدمها ممثلو حزب الشعب الباكستاني والشرطة فيما يتعلق بدرجة

وطبيعة هذا الحادث تباينا كبيرا. تذكر الشرطة أن الخلاف كان ثانويا وأنه تمت تسويته على الفور، في حين أفاد بعض الأشخاص المحليين من جانب حزب الشعب الباكستاني بأن الشجار كان كبيرا وأحدث ردود فعل حادة من قبل رجال الشرطة خلال الفترة المتبقية من هذا التجمع الحاشد. وقالوا إن رجال الشرطة أحسوا بالإهانة وأصبحوا سلبيين أكثر في أداء دورهم الأمني. وترى اللجنة أن الشرطة كانت سلبية في الواقع من حيث توفير الأمن، وتعتقد أن ذلك غير لائق مهنيا إذا كانت شرطة منطقة روالبندي قد خفضت مستوى تأهبها إلى أي درجة بسبب جرح كبريائها.

الخروج من لياقت باغ

٩٤ - حضر هذه المناسبة آلاف عديدة من الناس. وانضم إلى السيدة بوتو على المنصة عدد من قادة حزب الشعب الباكستاني من أنحاء البلد وجميع المرشحين لعضوية البرلمان من منطقة روالبندي. وكانت الجماهير في غاية الحماسة، واعتبر قادة ونشطاء حزب الشعب الباكستاني أن هذا التجمع الحاشد قد حقق نجاحا كبيرا. وقالوا إن السيدة بوتو قد ألقت كلمة قوية ومثيرة للحماسة، وأن هذه الحملة واحدة من أفضل حملاتها الانتخابية، ووصفوها بأنها كانت متألقة في ذلك اليوم.

٩٥ - وانتهى التجمع الحاشد، وفي الساعة ١٧/١٠ تقريبا هبطت السيدة بوتو الدرجات الخشبية وصعدت إلى سيارتها اللاند كروزر. وكان ركاب اللاندكروزر هم نفسهم وجلسوا في ذات الأماكن كما كانت في الرحلة إلى لياقت باغ. وكان ركاب سيارة المرسيدس بنز السوداء هم نفسهم أيضا.

٩٦ - وكانت سيارة المرسيدس بنز السوداء الواقية من الرصاص أول سيارة تغادر منطقة وقوف السيارات. ولم يكن من الواضح مقدار المسافة التي تفصل بين هذه المركبة وباقي المركبات في موكب السيدة بوتو لحظة وقوع الانفجار. وتقول التقارير الموثوق بها إن المسافة تتراوح بين ١٠٠ متر و ٢٥٠ متراً. وقال بعض من كان في السيارة أنهم كانوا على مسافة قريبة من سيارة السيدة بوتو تكفي لأن تجعلهم يشعرون بأثر الانفجار. وقال آخرون في موقع الانفجار إن سيارة المرسيدس بنز غادرت لياقت باغ بسرعة كبيرة إلى درجة أنها لم تكن تُرى عندما وقع الانفجار. وبالفعل، لم تر اللجنة هذه السيارة في صور الفيديو العديدة في منطقة الخروج التي شاهدتها. وعلى الرغم من اعتراف بعض ركاب السيارة بأنهم شعروا بأثر الانفجار، فإن اللجنة لا تصدق أن تكون قد قطعت الطريق إلى دار زرداري، وهي مسافة تستغرق نحو ٢٠ دقيقة، قبل أن يدركوا أن السيدة بوتو كانت قد أصيبت في الانفجار. وكان ينبغي لهم أن يتوقفوا على مسافة آمنة عندما شعروا بالانفجار للاطمئنان

على حالة السيدة بوتو، وحالة سيارتها وعما إذا كانت هناك حاجة إلى السيارة الداعمة. وفي واقع الأمر، بما أن سيارة المرسيدس بتر، هي السيارة الداعمة، فقد كانت تشكل عنصرا أساسيا في موكب السيدة بوتو في رحلة العودة حتى لو أكد ركاب السيارة أن السيدة بوتو لم تصب بأذى في الهجوم.

٩٧ - وكانت سيارة السيد كيارا هي السيارة الثانية التي غادرت منطقة وقوف السيارات الداخلية بعد سيارة المرسيدس بتر، وكانت سيارة السيدة بوتو وراءها مباشرة، يليها عدد آخر من سيارات السيد كيارا. ثم تبعتها سيارتا البيك أب من طراز فيغو من منطقة وقوف السيارات الخارجية الواقعة بين البوابتين الداخلية والخارجية.

٩٨ - وفي الساعة ١٧/١٢، خرجت سيارة السيدة بوتو اللاند كروزر من البوابة الخارجية. واقتربت حشود الناس الذين كانوا في شارع لياقت من السيارة كثيراً عندما بدأت تنعطف يمينا إلى شارع لياقت. بالإضافة إلى ذلك، غادر الكثير من الناس الحديقة، وتجمهروا حول سيارة اللاند كروزر، على عكس تأكيدات الشرطة بأنها لم تسمح لأي شخص بمغادرة الحديقة قبل أن يغادر موكب السيدة بوتو. وظهرت السيدة بوتو من الفتحة العليا للسيارة وبدأت تلّوح لمؤيديها. وعندما اقتربت السيارة من الفاصل في وسط الشارع، جعلها الحشد تسير ببطء أشد.

٩٩ - وقال الرائد امتياز، الذي كان جالسا في المقعد الأمامي من سيارة اللاند كروزر، إنه شعر بالقلق بسبب تزايد تباطؤ الموكب الذي أحدثه الحشد. وقال إنه أراد أن يتصل برئيس شرطة المدينة سعود عزيز بالهاتف النقال، لكنه لم يكن لديه رقمه المباشر. لذلك اتصل بعامل الهاتف لدى سعود عزيز وعامل الهاتف في مخفر الشرطة في مولتان، وهي بلدة أخرى في مقاطعة البنجاب (حيث كان الرائد امتياز قد خدم مؤخرا). وترى اللجنة أن هذا النقص في التحضير يشكل خللا رئيسيا في الترتيبات الأمنية، وينعكس سلبا على الكفاءة المهنية للرائد امتياز الذي كان ينبغي أن تكون لديه القدرة الكاملة والسريعة للاتصال بقيادة شرطة روالبندي.

١٠٠ - وتبقى تساؤلات عن طبيعة الحشد الذي تجمع حول سيارة اللاند كروزر. ذكر ركاب سيارة اللاند كروزر وبعض أعضاء حزب الشعب الباكستاني المحليين أن معظمهم كانوا من عمال حزب الشعب الباكستاني، وأنهم لم يروا أي غرباء أو حركات غير عادية بينهم. إلا أن شرطة منطقة روالبندي وأعضاء آخرين من حزب الشعب الباكستاني، زعموا أن مجموعة من الناس كانوا قد تعمدوا الوقوف أمام سيارة اللاند كروزر لمنعها من التحرك. وبغض النظر عن دقة كلتا الروايتين، يبقى أن الشرطة لم تسيطر على الحشود خارج لياقت

باغ. ونتيجة لذلك، تمكن المهاجم من الاقتراب من سيارة السيدة بوتو إلى الحد الذي وصل إليه.

١٠١ - وتجادل سلطات شرطة روالبندي وبعض العاملين في حزب الشعب الباكستاني بشأن طريق الخروج الدقيق المتفق عليه لخروج موكب السيدة بوتو. وإذ تدعي شرطة مقاطعة روالبندي ومسؤول التنسيق في المنطقة إلاهي أن مسار الطريق المخطط للموكب هو أن ينعطف يمينا إلى شارع لياقت ثم يساراً إلى شارع موري، لكي يعود الموكب من حيث أتى. وفي حال وقوع طارئ فقط، كان على الموكب أن ينعطف يسارا بعد خروجه من البوابة الخارجية؛ وكان اتخاذ القرار بأن تسلك القافلة طريق الطوارئ يقع على عاتق ضابط كبير في الشرطة مسؤول عن الأمن في المنطقة. ولم يوافق عدد من العاملين المحليين في حزب الشعب الباكستاني الذين شاركوا في الاجتماع التحضيري مع الشرطة على هذه الرواية. وادعوا أن الخطة الأصلية كانت أن تنعطف القافلة يسارا إلى شارع لياقت، وأن التوقيت الذي منحه مسؤول التنسيق في المنطقة، الذي لم يُشر إلى الانعطاف يسارا، ليس دقيقاً. وفي جميع الأحوال، تظهر الصور سيارتي شرطة واقفتين في شارع لياقت تسدان الممر الأيسر حيث كان سيتم الانعطاف منه يسارا. ونتيجة لذلك، حتى في حالة طوارئ، كان من المستحيل على موكب بوتو الانعطاف يسارا واستخدام طريق النجاة ما لم تتحرك سيارتا الشرطة بسرعة. وقد علمت اللجنة أن هاتين السيارتين هما سيارتان رسميتان تخصان كبار ضباط شرطة روالبندي. وترى اللجنة أن توقف هاتين السيارتين بهذه الطريقة لسد طريق الخروج في حالة الطوارئ أمر لا ينم عن مسؤولية.

١٠٢ - وتدعي شرطة روالبندي المحلية أن مركبات الشرطة التابعة لوحدة القوات الخاصة التي يرأسها مساعد مفوض الشرطة أشفق أنور كانت تنتظر خارج البوابة الخارجية لمرافقة موكب السيدة بوتو، وأنها كانت على وشك أن تتحرك لتشكل مربعاً وقائياً عندما وقع الهجوم على السيدة بوتو. إلا أن تشكيل المربع في هذه المرحلة لم يكن عملياً بسبب ضيق عرض شارع لياقت وبسبب كثرة عدد الناس الذين كانوا قد بدؤوا يحيطون بسيارة السيدة بوتو. وفي جميع الأحوال، تظهر لقطات الفيديو عددا قليلا جدا من رجال الشرطة بلباسهم الرسمي في المكان لإبعاد الحشود وإتاحة مساحة لتشكيل المربع. علاوة على ذلك، تظهر لقطات الفيديو والصور الفوتوغرافية التي التقطت قبل فترة قليلة من وقوع الانفجار، فضلا عن المقابلات التي أجرتها اللجنة أن وحدة القوة الخاصة لم تكن في وضع يمكّنها من تشكيل مربع وقائي. ولم تكن الوحدة الخاصة موجودة في مكان دخول أو خروج الموكب، ولم توفر الحماية المكلفة بها، مما جعلها تفشل فشلا ذريعا في أداء واجبها.

١٠٣ - وبشكل عام، تؤكد لقطات الفيديو والصور الفوتوغرافية، فضلا عن المقابلات التي أجرتها اللجنة، وجود عدد قليل جدا من رجال الشرطة المنتشرين خارج البوابة الخارجية، وفي شارع لياقت عندما حاول موكب السيدة بوتو مغادرة المكان.

الهجوم

١٠٤ - بدأت السيارة اللاند كروزر التي تقل السيدة بوتو تنعطف يميناً باتجاه طريق لياقت بعد أن تجاوزت البوابة الخارجية. وفيما كانت تقترب ببطء من المنصِّف المركزي على طريق لياقت، راحت الجماهير المحتشدة تهتف بشعارات. وتتضارب الآراء حول ما إذا كانت السيدة بوتو قرَّرت بنفسها الوقوف أم أنه تم حثها على القيام بذلك. وقبل أن تقف السيد بوتو، طلبت إلى السيدة ناهد خان أن تجري اتصالاً هاتفياً بالسيد نواز شريف، زعيم الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف، لتعزيته في وفاة بعض أنصاره الذين قتلوا بالرصاص خلال تجمع لحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف في وقت سابق من ذلك اليوم. وأفيد أن حادث إطلاق الرصاص حصل بين أنصار حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح نواز شريف وأنصار حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية - جناح القائد الأعظم.

١٠٥ - وبينما كانت السيدة خان تحاول الاتصال بالسيد شريف، أوقفتها السيدة بوتو وطلبت إلى عضو مجلس الشيوخ عباسي الذي كان يجلس في المقعد الخلفي أن يهتف بشعارات إلى الجماهير المحتشدة بواسطة مكبِّر الصوت في المركبة. ثم وقفت السيدة بوتو على المقعد وظهرت من خلال فتحة سقف مركبتها، وقد برز رأسها وكتفاها.

١٠٦ - ولوحَّت السيدة بوتو بيديها إلى الجماهير المحتشدة. وواصلت المركبة سيرها ببطء منعطفة يميناً على طريق لياقت. وعندئذ، ظهر رجل يضع نظارات داكنة وسط الحشد إلى يسار السيارة اللاند كروز. وقرابة الساعة ١٧/١٤، وبينما كانت المركبة تواصل الانعطاف يميناً، أشهر الرجل مسدساً، وأطلق ثلاثة أعيرة نارية على السيدة بوتو من مسافة تبلغ مترين إلى ثلاثة أمتار تقريباً. ووفقاً للتحليل الذي أجرته مباحث سكوتلانديارد لتسجيلات الفيديو، أطلقت هذه العيارات النارية الثلاثة في أقل من ثانية.

١٠٧ - وفحصت اللجنة تسجيلات الفيديو الملتقطة من الخلف، التي تظهر دوباتا السيدة بوتو، وهو غطاء رأسها الأبيض، وشعرها يرتفعان في حركة خاطفة إلى أعلى بعد الطلقة الثانية. إلا أنه ليس هناك من دليل على وجود صلة بين الطلقة الثانية وتلك الحركة. وبعد الطلقة الثالثة، بدأت السيدة بوتو تتهاوى داخل المركبة.

١٠٨ - وإثر الطلقة الثالثة، خفض الرجل المسلح مسدسه، ونظر إلى الأسفل ثم فجَّر العبوة الناسفة. ولحظة وقوع الانفجار، كان الرجل المسلح يقف قرب الزاوية الخلفية اليسرى للمركبة. وتظهر تسجيلات الفيديو أن سيارة اللاند كروزر كانت لا تزال تنعطف يميناً لحظة دوَّى الانفجار. ويظهر التحليل الذي أجراه فريق مباحث سكوتلانديارد أن الوقت الذي انقضى منذ الطلقة الأولى حتى انفجار القنبلة يبلغ ١,٦ ثانية.

داخل السيارة اللاند كروزر

١٠٩ - ذكرت السيدة ناهد خان أنها سمعت الأعيرة النارية الثلاثة، وعلى الفور تهاوت السيدة بوتو في حضنها داخل المركبة. وقالت السيدة خان إنها شعرت بوقع الانفجار بعد ذلك مباشرة. وهوى الجانب الأيمن من رأس السيدة بوتو في حضن السيدة خان. ورأت السيدة خان أن الجانب الأيمن للسيدة بوتو كان يترف بغزارة. ولاحظت أن السيدة بوتو لا تتحرك، وشاهدت الدماء تسيل أيضاً من أذنها. وذكر مخدوم أمين فهيم أن السيدة بوتو هوت بقوة و لم تظهر أي إشارة إلى أنها لا تزال على قيد الحياة بعد أن هوت. ووفقاً لتحليل تسجيلات الفيديو الذي أجرته سكوتلانديارد، ظهر وميض الانفجار لمدة لا تتجاوز ثلثي الثانية عقب تواري السيدة بوتو عن الأنظار.

١١٠ - و لم يتعرض أي شخص آخر في مركبتها لإصابات بليغة.

النقل إلى المستشفى

١١١ - بعد حدوث الانفجار، طلب عضو مجلس الشيوخ عباسي إلى السائق أن يتوجه إلى المستشفى (وكان يفكر في بادئ الأمر بمستشفى في إسلام أباد). وتمكنت السيارة اللاند كروزر، على الرغم من أن إطاراتها الأربعة ثقبت بسبب الانفجار، من السير على طول طريق لياقت نحو ٣٠٠ متر باتجاه مفرق طريق موري حيث انعطفت يساراً. ولما سلكت السيارة اللاند كروزر طريق موري، بات يتعذر على سائقها على نحو متزايد التقدم على الحتار المعدني للإطارات. ودارت السيارة اللاند كروزر حول نفسها عند مفرق رحمن آباد، الذي يقع على بعد أربعة كيلومترات تقريباً من ملتقى طريق لياقت وطريق موري، لسلوك الجهة الأخرى من الطريق حيث يوجد مستشفى روالبندي العام. وذكر ركاب اللاند كروزر أنه كانت هناك سيارة شرطة سير واحدة فقط عندئذ تتقدم سيارة اللاند كروزر. و لم تكن هناك أي سيارات أخرى ظاهرة للعيان - لا سيارة المرسيدس - بنز السوداء المصفحة ولا أي سيارة تابعة لوحدة قوات النخبة. وبعد أن دارت عربة اللاند كروزر حول نفسها، تعطلت وتوقفت. واضطرت المفرزة إلى الانتظار بعض الوقت على

طريق موري ريثما تصل مركبة خاصة تخص السيدة شيري رحمن وتنقل السيدة بوتو إلى المستشفى.

في مستشفى روالبندي العام

١١٢ - أدخلت السيدة بوتو إلى قسم الحوادث والطوارئ في مستشفى روالبندي العام (الذي سُمِّي لاحقاً بمستشفى بينظير بوتو) قرابة الساعة ١٧/٣٥. وفي غرفة الإنعاش، تولت علاجها الدكتورة سعيدة ياسمين. وفي تلك اللحظة، كان الطاقم الطبي منهمكاً في غرفة الإنعاش في معالجة ضحايا إطلاق النار في تجمع نواز شريف في وقت سابق من ذلك اليوم.

١١٣ - وأفادت الدكتورة سعيدة اللجنة بأن السيدة بوتو كانت شاحبة، وفاقدة الوعي، وبأنها لم تكن تتنفس. وكان هناك جرح تسيل منه الدماء في الجانب الأيمن من رأسها وتتراءى من خلاله مادة مائلة للبياض. وكانت ثياب السيدة بوتو مضرَّجة بالدماء. وشرعت الدكتورة سعيدة على الفور في محاولة لإنعاشها. وفي وقت لاحق، انضم الدكتور أورانكزيب خان، وهو طبيب أقدم غير استشاري، إلى الدكتورة سعيدة لمساعدتها. وأفاد الطبيبان إنهما لم يلاحظا وجود أي إصابة أخرى. وبما أن حالة السيدة بوتو لم تشهد أي تحسن، فقد نقلت إلى غرفة العمليات في قسم الطوارئ التي تقع في الطابق الذي يعلو الطابق الأرضي لمواصلة محاولات إنعاشها.

١١٤ - وقرابة الساعة ١٧/٥٠، وصل البروفسور محمد مصدِّق خان، وهو كبير الأطباء في المستشفى وتسلَّم هذه المهمة. ولم يكن قد تبين للطبيبين بعد أن القلب ينبض. وفي الساعة ١٧/٥٧، شقَّ البروفسور مصدِّق صدر السيدة بوتو وقام بعملية تدليك للقلب. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل.

١١٥ - وفي الساعة ١٨/١٦، أوقف البروفسور مصدِّق محاولات الإنعاش وأعلن وفاة السيدة بوتو. وأمر جميع الرجال بمغادرة الغرفة بحيث تتمكن الطبيبات والممرضات من تنظيف الجثة. ولم يكن يوجد في غرفة العمليات طوال هذه العملية سوى أفراد الطاقم الطبي.

١١٦ - وقامت الدكتورة قدسية أنجم قريشي بتنظيف رأس السيدة بوتو، وعنقها، والجزء العلوي من جسدها، وتفحصت جسد السيدة بوتو للتحقق من عدم وجود إصابات أخرى. ولم تلمح أي جروح غير ذلك الجرح في الجانب الأيمن من رأسها والجرح الناجم عن شق صدرها. ثم أُلبستْ السيدة بوتو رداء المستشفى وسُلِّمت ثيابها إلى خادمتها. وأفاد الأطباء أنهم لم يلمحوا غطاء رأسها. ولا يزال هذا الغطاء مفقوداً.

١١٧ - وفي ثلاث مناسبات مختلفة، طلب البروفسور مصدِّق من سعود عزيز رئيس شرطة المدينة إذنا لتشريح جثة السيدة بوتو، ولكن رفض طلبه في كل مرة. وفي المرة الثانية التي طلب فيها هذا الإذن، قيل إن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز سأل البروفسور مصدق بتهكم ما إذا كان قد تم إيداع تقرير معلومات أولي[٤]، وهي مسألة ينبغي أن يعرفها رئيس شرطة المدينة لا البروفسور. وأيد مسؤول التنسيق في منطقة إلاهي، الذي كان موجوداً أيضاً خارج غرفة العمليات، موقف رئيس شرطة المدينة سعود عزيز. إلا أن السلطات تنكر أن يكون رئيس شرطة المدينة قد رفض عمداً السماح بتشريح للجثة. وتصر على أنها كانت تريد الحصول على إذن أسرة السيدة بوتو. وكما سيتبين أدناه، لا يستلزم الواجب القانوني للشرطة بطلب إجراء تشريح للجثة الحصول على إذن أحد من أفراد الأسرة.

١١٨ - ونظراً لعدم تمكن البروفسور مصدِّق من الحصول على موافقة الشرطة لتشريح الجثة، فقد استدعى أخصائي الأشعة السينية غفور جاد الذي التقط صورتين بالأشعة السينية لجمجمة السيدة بوتو بواسطة جهاز محمول للتصوير بالأشعة السينية. وقد فعل ذلك بدون إخطار رئيس شرطة المدينة سعود عزيز أو طلب الحصول على موافقته. وفحص طبيب أشعة، على الرغم من عدم وجوده في حينها، الصورتين بالأشعة السينية في اليوم التالي.

١١٩ - وأعد الطبيب الأقدم غير الاستشاري، الدكتور أورانكزيب، شهادة وفاة السيدة بوتو ووقعَّها، وقد ذكر فيها بأن سبب الوفاة ''يُحدَّد لدى تشريح الجثة''.

١٢٠ - وكان ضابط من جهاز الاستخبارات المشتركة، هو قائد مفرزة روالبندي العقيد جهانغير أخطر، موجوداً في المستشفى لفترة لا بأس بها من هذه الأمسية. وفي وقت من الأوقات، اتصل نائب مدير دوائر الاستخبارات المشتركة، اللواء نصرت نعيم، بالبروفسور مصدِّق بواسطة الهاتف الخلوي للعقيد جهانغير. وحين استفسرت منه اللجنة عن ذلك، أنكر اللواء نصرت نعيم في البداية أنه أجرى أي اتصال بالمستشفى، ولكنه اعترف لاحقاً، حين مورس عليه المزيد من الضغط، بأنه قد اتصل بالمستشفى بالفعل. وأكد أنه أجرى الاتصال الهاتفي، قبل إبلاغ رؤسائه، لكي يسمع مباشرة من البروفسور مصدِّق، بأن السيدة بوتو فارقت الحياة.

١٢١ - وظلت جثة السيدة بوتو في غرفة العمليات إلى أن وضعت في تابوت خشبي ونقلت من المستشفى قرابة الساعة ٢٢/٣٥ في تلك الأمسية إلى قاعدة شكلالا الجوية القريبة. ووقعت السيدة ناهد خان على استلام جثمان السيدة بوتو في المستشفى. وقرابة

(٤) في الإجراءات التي تقوم بها الشرطة الباكستانية، تقرير المعلومات الأولي هو سجل للشكوى الجنائية التي تسجل في مركز شرطة ويفتح على أساسها تحقيق.

الساعة ١/٠٠ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، سلم جثمانها في قاعدة شكلالا الجوية إلى زوجها، السيد آصف علي زرداري، الذي وصل جواً من دبي ووقَّع إشعاراً بهذا المعنى. ثم نقل جثمان السيدة بوتو جواً إلى لاركانا مسقط رأسها، في مقاطعة السند، ليُوارى الثرى.

اليوم التالي للاغتيال: ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

١٢٢ - في صباح يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، دعا مسؤول التنسيق في المنطقة، السيد إلاهي، الأطباء الذين عالجوا السيدة بوتو لاجتماع في المستشفى، وطلب إليهم تقديم تقرير عن العلاج الذي وفَّروه للسيدة بوتو. ونبه على الأطباء بأن يأتوا إليه مباشرة بالنسخة الأصلية من التقرير، وألا يحتفظوا بأي نسخ مطبوعة أو نسخ إلكترونية من التقرير. ولم يُطلب إطلاقاً قبل وقوع هذا الحادث أو بعده الحصول على مثل هذا التقرير. وأُعد التقرير وقُدم إلى مسؤول التنسيق في المنطقة، السيد إلاهي. وبعد ظهر يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد البروفسور مصدِّق خان مؤتمرا صحفيا وجيزاً بناءً على أوامر مسؤول التنسيق في المنطقة الذي تلقى تعليماته من وزير داخلية مقاطعة البنجاب. وأخبر مسؤولون بنجابيون كبار اللجنة بأن هذه المسألة قد نوقشت في اجتماع وزاري لحكومة البنجاب.

١٢٣ - وفي مساء يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، عقدت وزارة الداخلية مؤتمراً صحفياً منفصلاً، أعلنت الحكومة خلاله، عن طريق العميد (المتقاعد) جاويد إقبال شيما، الناطق باسم وزارة الداخلية، عن سبب الوفاة والمسؤول عن الهجوم. وترد أدناه النقاط الرئيسية لهذا المؤتمر الصحفي والجدل الذي أثارته.

١٢٤ - وبعد ظهر يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وُوريت السيدة بوتو الثرى في ضريح عائلتها في قهري خودا باخش بإقليم لاركانا. وأثارت وفاتها حزناً وغضباً عارمين في صفوف أنصارها. وانتشر العنف على نطاق واسع في جميع أنحاء باكستان على مدى أيام عدة عقب وفاتها.

دال - التحقيقات الجنائية

١٢٥ - يناقش هذا الفرع التحقيقات الجنائية في عملية اغتيال السيدة بوتو والأشخاص الذين قضوا معها. كما يتناول الإجراءات الحكومية التي أثرت على التحقيقات، بما في ذلك مؤتمران صحفيان، ودور وكالات الاستخبارات وتفاعل حزب الشعب الباكستاني مع الوكالات التي اضطلعت بالتحقيق.

غسل مسرح الجريمة بخراطيم المياه

١٢٦ - بعد وقت قصير من وقوع الانفجار خارج لياقت باغ مساء يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، غادر رئيس شرطة المدينة، سعود عزيز، مسرح الجريمة متوجهاً إلى مستشفى روالبندي العام؛ وتبعه بعد ذلك بفترة قصيرة مفوض الشرطة الأعلى، ياسين فاروق. وكان مسؤول شرطة روالبندي الأقدم الذي مكث في مسرح الجريمة هو مفوض الشرطة خورام شاهزاد، الذي ظل يتلقى التعليمات من رئيس شرطة المدينة سعود عزيز عبر الهاتف. وأثار قيام شرطة روالبندي بإدارة مسرح الجريمة وجمع الأدلة خلال هذا الوقت جدلاً كبيراً.

١٢٧ - وتظهر تسجيلات الفيديو التي التُقطت في أعقاب وقوع الانفجار مباشرةً حالة من الصدمة والخوف والارتباك بين الناس في مكان الحادث، في ظل سيطرة ضئيلة من الشرطة. إذ لم يطوَّق مسرح الجريمة على الفور. وجمعت الشرطة بعض الأدلة. وكان ضباط من وكالات الاستخبارات، بما في ذلك دوائر الاستخبارات المشتركة، ومكتب الاستخبارات والاستخبارات العسكرية، موجودين في المكان، وقاموا كذلك بجمع الأدلة، باستخدام نوعية أفضل من المعدات لجمعها بالمقارنة مع معدات الشرطة، حسبما ذكر أحد أفراد شرطة روالبندي. لكن خلال ساعة واحدة وأربعين دقيقة على وقوع الانفجار، أمر قائد الشرطة خورام مسؤولي الإطفاء والإنقاذ الموجودين في مكان الحادث بغسل مسرح الجريمة باستخدام خراطيم إطفاء الحرائق. وأخبر اللجنة بأن الشرطة كانت قد جمعت كل الأدلة التي كانت متوفرة عندئذ. وتظهر سجلات الشرطة أنه تم جمع ٢٣ دليلاً فقط، في قضية يُتوقع عادة أن تُجمع فيها آلاف الأدلة. وشملت الأدلة في معظمها أشلاء بشرية، ومسدسين، وطلقات فارغة، وسيارة السيدة بوتو وقد لحقت بها أضرار.

١٢٨ - ووفقاً لمفوض الشرطة خورام ومسؤولين كبار آخرين في شرطة روالبندي، بمن فيهم بعض الذين لم يكونوا موجودين في مسرح الحادث، أن غسل مسرح الجريمة بخراطيم الإطفاء من التدابير الضرورية للسيطرة على الحشود. وادَّعوا أن البعض في مكان الحادث، ولا سيما أنصار حزب الشعب الباكستاني، كان مستاءً للغاية عندما علم بوفاة السيدة بوتو، وأن بعض الأنصار بدأ يغمس يديه في الدم على الأرض، ظناً منه أنه دم السيدة بوتو، ويلطخ به نفسه. وأكَّد مفوض الشرطة خورام أن أنصار حزب الشعب الباكستاني كانوا قادرين على الإخلال بالأمن. ولذلك، اضطُرت الشرطة لغسل الدماء في مكان الحادث كتدبير لفرض النظام العام. كما ذكر مفوض الشرطة خورام ومسؤولون آخرون في الشرطة أنه وردت تقارير عن وقوع أعمال تخريب على مقربة من مسرح الجريمة، مما استدعى إعادة نشر أفراد الشرطة الذين كانوا موجودين في مكان الحادث. وبعد غسل مسرح الجريمة بخراطيم المياه،

تفرَّق الحشد حسب ادعاءاتهم، وتوجه الناس إلى مستشفى روالبندي العام، مما أتاح للشرطة في مكان الحادث إعادة الانتشار للسيطرة على الوضع في أمكنة الاحتشاد الأخرى.

١٢٩ - لكن أشخاصاً آخرين، بمن فيهم مسؤولون في الشرطة على اطلاع على القضية، يدحضون في صحة المزاعم بوجود مشكلة في النظام العام في روالبندي. ويختلفون كذلك مع الرأي القائل بإن وجود حشد جامح من شأنه أن يمنع قيام الشرطة من تطويق مسرح الجريمة ويبرر إطلاق خراطيم المياه. وباستثناء مفوض شرطة خورام لم يُبلغ أحد اللجنة بأنه شاهد أشخاصاً يلطخون أنفسهم بالدماء. بل إن مفوض الشرطة خورام نفسه، أخبر اللجنة بعد ذلك أنه رأى شخصاً واحداً فقط يفعل بذلك. كما أشارت مصادر إلى أن روالبندي ليست معقلاً قويا لحزب الشعب الباكستاني، من ثم، فإن مزاعم الشرطة، مبالغ فيها. ولاحظت المصادر أيضاً أنه حتى في مستشفى روالبندي العام، حيث تجمع الكثير من أنصار حزب الشعب الباكستاني، كانت الاضطرابات عند حدّها الأدنى.

١٣٠ - وقال أحد شهود العيان أنه كان هناك نحو ١٠٠ إلى ٢٠٠ شخص في مسرح الجريمة على أثر وقوع الانفجار، ونحو ٢٠ إلى ٣٠ ضابط شرطة. وذكر مسؤول في الشرطة أنه كان هناك نحو ٤٠ ضابط شرطة في مسرح الحادث. وترى اللجنة أنه كان يتوفر أمام مفوض الشرطة خورام عدد من الخيارات للسيطرة على الحشد في مسرح الجريمة دون اللجوء إلى التدبير الجذري بغسله بخراطيم المياه. إذ كان باستطاعته إصدار أمر إلى رجال الشرطة الموجودين بتشكيل طوق على مسافة قريبة من مسرح الجريمة مباشرة؛ كما كان بوسعه إعادة نشر رجال الشرطة الـ ١ ٣٧١ الذين كانوا مكلفين بالخدمة في ذلك اليوم؛ أو طلب تعزيزات. غير أنه لم يحاول القيام بأي من هذه الأمور. وأبلغ مسؤولون كبار في الشرطة اللجنة بأنه كان في مقدور مفوض الشرطة خورام، بالفعل، إعادة نشر رجال الشرطة أو طلب تعزيزات وهذا ما كان ينبغي أن يفعله.

١٣١ - وأوضح العديد من كبار المسؤولين في الشرطة الباكستانية للجنة أنه بمقتضى القانون والممارسة، يتخذ مسؤول الشرطة الذي يحمل أعلى رتبة قرارات في مسرح الجريمة فيما يتعلق بإدارة مسرح الجريمة. وقد أكَّد مفوض الشرطة خورام أنه اتخذ بمفرده قرار غسل المكان بخراطيم المياه. وقبل إصدار الأمر إلى دائرتي الإنقاذ والإطفاء، اتصل مفوض الشرطة خورام برئيسه، رئيس شرطة المدينة سعود عزيز، للحصول على الإذن بذلك، فمُنح الإذن. وشككت المصادر، بما يشمل مسؤولين في الشرطة على اطلاع على القضية، في صحة ادعاء مفوض الشرطة خورام بأن القرار اتُخذ بمبادرة منه.

١٣٢ - ويثير دور رئيس شرطة المدينة سعود عزيز في اتخاذ هذا القرار جدلاً. فقد شدَّد العديد من كبار المسؤولين في الشرطة الباكستانية على أن غسل مسرح للجريمة بخراطيم المياه يتعارض أساساً مع ممارسات الشرطة الباكستانية. وفي حين أن هؤلاء يُقرون بعدم وجود تماثل في الممارسات في إدارة مسرح الجريمة في باكستان، إلا أن غسل مسرح الجريمة بخراطيم المياه يُعتبر أمراً استثنائياً. وبالفعل، وفيما عدا بعض مسؤولي شرطة روالبندي، انتقد جميع كبار المسؤولين في الشرطة الباكستانية تقريباً الطريقة التي استخدمت لإدارة مسرح الجريمة. واعتبر مسؤول كبير في الشرطة أن غسل مسرح الجريمة بخراطيم المياه يُعد ''إهمالاً جنائياً''. واستغرب العديد من كبار المسؤولين في الشرطة من الذين يعرفون رئيس شرطة المدينة سعود عزيز بأن يسمح ضابط مثله له سنوات عديدة من الخبرة بغسل مسرح جريمة كبرى، مسيئاً بالتالي إلى سمعته.

١٣٣ - وأبلغت مصادر اللجنة بأن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز لم يتصرف على نحو مستقل عند اتخاذ قرار غسل مسرح الجريمة بخراطيم المياه. فقد أفاد مصدر، على أساس عدم الكشف عن هويته، بأن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز أفضى إليه بأنه تلقى اتصالاً من مقر قيادة الجيش يتضمن تعليمات له بإصدار أمر بغسل مسرح الجريمة بخراطيم المياه. وقال مصدر آخر، متحدثاً أيضاً على أساس عدم الكشف عن هويته، إن ضابط شرطة المدينة تلقى أمراً بغسل مكان الحادث بخراطيم المياه من اللواء نديم إجاز أحمد، الذي كان مديراً عاماً للاستخبارات العسكرية آنذاك. وأفاد آخرون إلى اللجنة، بمن فيهم ثلاثة مسؤولين في الشرطة، أن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز لم يتصرف على نحو مستقل وأن ''الجميع يعرفون'' من الذي أصدر الأمر بغسل المكان. لكنهم لم يكونوا مستعدين لأن يذكروا ما هو المقصود بعبارة ''الجميع يعرفون''. وهذه هي إحدى المناسبات الكثيرة التي صادفت تحقيق اللجنة، وأعرب فيها الأفراد، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، عن الخوف أو التردد في التكلم بصراحة.

١٣٤ - وحدد بعض كبار المسؤولين في الشرطة الباكستانية عوامل أخرى تشير إلى أن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز لم يتخذ قراره على نحو مستقل. فهم يقولون إنه لم يُسمع من قبل في ممارسات الشرطة، بالغسل المتعمد لمسرح الجريمة بخراطيم المياه، لقد حدث ذلك في مناسبات قليلة، وفي كل حالة منها كانت المؤسسة العسكرية هدفاً لمثل هذه الهجمات، وكان مسرح الجريمة يخضع لإدارة الجيش مباشرة. بل إن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز قد اعترف، عندما أكَّد للجنة أن ثمة سوابق لغسل مسرح للجريمة بخراطيم المياه، بأن جميع الحوادث التي أشار إليها بوصفها سوابق كانت في الواقع مرتبطة بهدف عسكري. ويرى

المسؤولون في الشرطة الذين أشاروا إلى هذا النمط بأنه يشكل إشارة أخرى إلى تورط الجيش في غسل مسرح الجريمة بخراطيم المياه.

١٣٥ - وربطت بعض تقارير وسائط الإعلام بين غسل مسرح جريمة روالبندي والغسل المزعوم لمسرح الجريمة في هجوم تشرين الأول/ أكتوبر في كاراتشي. لكن الحاجة إلى إخماد الحرائق في محيط الانفجار في كاراتشي أدَّت إلى رش مسرح الجريمة بالمياه. وجمعت الشرطة حطاماً من مسرح الجريمة آنذاك و لم تغسله في الواقع بخراطيم المياه. فأدَّت إجراءات الشرطة في كراتشي، وإن كانت تشوبها الأخطاء، إلى حفظ مسرح الجريمة بشكل أفضل وجمع الأدلة على نحو أفضل كذلك، مما أتاح للمحققين في سلطة التحقيق الاتحادي، في النهاية، استرداد كُم رداء منفِّذ الهجوم الانتحاري.

١٣٦ - وقد أثارت الطبيعة الاستثنائية لغسل مسرح الجريمة جدلاً إلى حد حمل المسؤولين على مستوى مقاطعة البنجاب على الاعتراف بأن الرد بات ضرورياً. وأنشأ رئيس وزراء مقاطعة البنجاب لجنة تحقيق للنظر في مسألة غسل مسرح الجريمة. وتتألف لجنة التحقيق من ثلاثة من كبار المسؤولين البنجابيين. وطلبت اللجنة عقد اجتماعات مع هؤلاء الأفراد، لكن لجنة التيسير لم تتمكن من ترتيبها. و لم يقدَّم أي سبب معقول لذلك.

١٣٧ - وتقتصر ولاية لجنة البنجاب على ما يلي:

(أ) التحقيق في الظروف التي أدت إلى غسل مسرح الحادث بالمياه؛

(ب) تحديد ما إذا كان ذلك قد تم بسوء نية؛

(ج) تحديد إذا ما شكّل ذلك أي صعوبة في التوصل إلى استنتاج بشأن سبب الوفاة.

١٣٨ - وبدأت اللجنة العمل في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ واختتمت عملها اليوم التالي في ١٥ شباط/فبراير. ومع الإقرار بأنه ينبغي مبدئيا الحفاظ على مسرح الجريمة ”إلى حين القيام على الأقل ببحث تفصيلي وإجراء فحص طبي شرعي دقيق“، قبلت اللجنة تعليل شرطة روالبندي بأن قرار غسل مسرح الجريمة قد اتخذه ضابط الشرطة الذي باشر التحقيق في مسرح الجريمة، مفوض الشرطة خورام، بإذن من رئيس شرطة المدينة سعود عزيز، بدعوى الحفاظ على النظام العام. ووجدت اللجنة كذلك أن ذلك القرار لم تشُبه أي شبهة سوء نية وأن غسل مسرح الجريمة لم يؤثر سلبا على الاستنتاج فيما يتعلق بسبب الوفاة.

١٣٩ - وأبلغ عدد من كبار مسؤولي الشرطة الباكستانية لجنة المجلس بأنهم لا يعترفون بمصداقية النتائج التي توصلت إليها لجنة البنجاب. وبالفعل، تجد لجنة المجلس صعوبة في التيقن

من مصداقية عمل لجنة البنجاب. فاختصاصات تلك اللجنة تلقي بظلال من الشك على استقلاليتها. فالهدف من إدارة مسرح الجريمة هو جمع الأدلة والحفاظ عليها سعيا إلى الغرض النهائي وهو الكشف عن أسرار الجريمة. وبقيام لجنة البنجاب بحصر تحرياتها في المسألة المحددة المتعلقة بمدى تسبب غسل مسرح الجريمة في إعاقة التوصل إلى استنتاج بشأن سبب الوفاة، فإنها تجاهلت بدون سبب واضح النظر في الآثار التي يخلفها غسل مسرح الجريمة على التحقيق الجنائي الأوسع نطاقا. ونتيجة فقط للجهود الدؤوبة التي بذلها محققو وكالة التحقيقات الاتحادية، تم العثور على أدلة حاسمة الأهمية في المجارير قرب موقع الانفجار.

١٤٠ - كذلك فإن الوقت القصير جدا الذي أنفقته لجنة البنجاب في إجراء تحرياتها يرغم لجنة التحقيق على التشكيك فيما توصلت إليه من نتائج. وباختصار، فإن لجنة البنجاب رمت إلى تبرئة ساحة شرطة روالبندي التي لم تقم بإدارة مسرح الجريمة ودمرت الأدلة. ولا عجب في أن عمل لجنة البنجاب حقق نتائج عكسية بتعميق شك العديدين في باكستان في سلوك الشرطة يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

حفظ الأدلة

١٤١ - حتى بعد غسل مسرح الجريمة، تواصل طرح الأسئلة عن حفظ شرطة روالبندي للأدلة، خاصة في الفترة السابقة لبدء عمل محققي فريق التحقيق المشترك.

١٤٢ - وفي البداية قام مفتش الشرطة كاشف رياض بأخذ سيارة السيدة بوتو اللاندكروزر إلى مركز شرطة المدنية مبكرا بعد وقت قصير من منتصف الليل يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ثم أُخذت السيارة إلى مركز شرطة ''بوليس لايتر''[٥]. وفي الساعات الأولى من يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، ذهب رئيس شرطة المدينة سعود عزيز إلى مركز ''بوليس لايتر''، مصحوبا بأشخاص آخرين، بمن فيهم ضباط من دائرة الاستخبارات المشتركة، حيث كانوا أول أشخاص يجرون فحوص الطب الشرعي على السيارة. وقام أحد محققي الشرطة، بناء على أوامر من رئيس شرطة المدينة، بإزالة حذاءي السيدة بوتو وأخذهما إلى مركز شرطة المدينة. وبعد ذلك، صدر الأمر بإعادة الحذاءين إلى داخل السيارة. وشكل ذلك بوضوح مساسا بسلامة الأدلة. علاوة على ذلك، لم يتم حفظ السيارة على النحو الصحيح عندما وضعت في مركز ''بوليس لايتر''. وأُبلغت اللجنة بأنه خلال زيارة قام بها أعضاء في دوائر الاستخبارات المشتركة، شوهد أشخاص يقومون بتنظيف داخل السيارة على الرغم من عدم انتهاء التحقيقات. وعندما أجرى أفراد فريق التحقيق المشترك فحصهم المادي للسيارة،

(٥) مركز ''بوليس لاينز'' هو مركز إداري لشرطة مقاطعة روالبندي يشتمل على ثكنات ومرافق أخرى.

لم يجدوا أي بقايا من الشعر أو الدماء أو أي مواد أخرى على حافة مخرج الطوارئ. كما أن إجراءات تحليل الطب الشرعي التي تمت لحافة مخرج الطوارئ بعد ذلك على أيدي أفراد من فريق التحقيق المشترك وهيئة سكوتلانديارد لم تعثر على شيء. ويستحيل البت فيما إذا كان المساس بالسيارة قد أسفر عن إزالة أي مواد ربما كانت موجودة على الحافة، أو أن تلك المواد لم تكن موجودة أساسا. إلا أن من الواضح أن ذلك المساس من شأنه أن يكون قد دمر أي أدلة طب شرعي موجودة.

بشأن القرار القاضي بعدم إجراء تشريح للجثة

١٤٣ - أُبلغت اللجنة بأن رئيس شرطة المدنية سعود عزيز رفض ثلاث مرات طلب الأطباء بالموافقة على إجراء تشريح لجثة السيدة بوتو. وينص القانون الباكستاني على أن الشرطة يجب أن تضّمن تحقيقاتها، في حالة الوفاة لأسباب غير طبيعية، تقريرا عن تشريح الجثة. ويضع هذا الشرط المسؤولية عن الشروع في ذلك الفحص على الشرطة وليس على سلطات المستشفى. وبالفعل، يتعين على سلطات المستشفيات الحصول على طلب من الشرطة بذلك قبل البدء في الفحص. وأفاد العديد من الأشخاص الذين جرى استجوابهم، بما في ذلك جميع الأطباء وجميع كبار ضباط الشرطة تقريبا، بوجود هذه القاعدة. وحتى رئيس شرطة المدنية سعود عزيز نفسه أقر بأن ذلك هو ما ينص عليه القانون في باكستان[٦]. ولا يحق لأحد سوى قاضي المقاطعة أن يتجاوز عن قاعدة إجراء التشريح. وإذا رغبت أسرة شخص متوفٍ في عدم إجراء تشريح للجثة، يتعين عليها تقديم طلب إلى قاضٍ لإصدار أمر بالتجاوز عن تلك القاعدة.

١٤٤ - وأبلغ بعض الناس اللجنة بأن ما يحدث على أرض الواقع يختلف عما يقتضيه القانون. وقد يتم طلب الإذن من الأسرة لدواعٍ دينية غالبا. فهناك حساسيات في الثقافة الباكستانية إزاء إجراء تشريح لجثة امرأة. ومع ذلك، نظرا لأهمية الفحص من منظور الطب الشرعي، قد تتخذ الشرطة خطوات للتغلب على أي اعتراضات دينية أو ثقافية. وأوضح أحد كبار رجال الشرطة أنه، حسب تجربته، عندما يمانع أعضاء الأسرة في إجراء التشريح، تنفق الشرطة وقتا لإقناعهم بتغيير موقفهم بسبب الأهمية المحورية التي يمثلها التشريح لإجراء أي تحقيقات.

---

(٦) أشار الأطباء إلى أن عمليات التشريح لا تُجرى عادة في مستشفى روالبندي العام، وإنما في مستشفى مقر المقاطعة الموجود أيضا في روالبندي. ولو كانت الشرطة طلبت إجراء تشريح أو وافقت على طلب الأطباء بإجرائه، لكان من الممكن نقل جثمان السيدة بوتو إلى مستشفى آخر لإجراء التشريح، أو كان من الممكن أن يأتي أحد أخصائيي علم الأمراض إلى مستشفى روالبندي العام.

١٤٥ - ورغم أن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز أنكر أن الأطباء طلبوا ثلاث مرات موافقته على إجراء التشريح، فقد أخبر اللجنة بأنه نظرا لأهمية شخصية السيدة بوتو، لم يكن بوسعه أن يأمر بإجراء التشريح بدون التماس موافقة أسرتها أولا. وقد سعى بادئ ذي بدء للحصول على موافقة رئيس حزب الشعب الباكستاني، مخدوم أمين فهيم، على تشريح الجثة. وأبلغه السيد فهيم بأنه لا يمكن أن يعطيه تلك الموافقة وطلب إليه انتظار حضور السيد زرداري الذي كان في سبيله إلى باكستان من دبي. وعند وصول السيد زرداري إلى قاعدة تشاكلالا الجوية، طُلب إليه الإذن بإجراء التشريح ورفض منحه.

١٤٦ - ولا تجد اللجنة أن هناك أسبابا وجيهة تحول دون عدم إجراء التشريح على جثة السيدة بوتو. فالجثة كانت قد تعرضت بالفعل لإجراءات طبية متعمقة عند إجراء عملية تدليك القلب المفتوح لها. علاوة على ذلك، كان من الممكن إجراء فحص للجثة يقتصر على فحص خارجي كامل ولا ينطوي على أي جراحة متعمقة. وحتى ذلك الفحص المحدود لم يتم إجراؤه في هذه الحالة. ومع أن أحد الأطباء قام بإلقاء نظرة عامة على الجثة بالفعل، يقر الأطباء بأن ذلك لم يشكل فحصا خارجيا صحيحا للجثة.

١٤٧ - ومن الغريب أن جثمان السيدة بوتو قد نُقل إلى قاعدة سلاح الطيران الباكستاني (قاعدة تشاكلالا) في روالبندي قبل وصول السيد زرداري من دبي. ووفقا لما أفادت به المصادر، نُقل الجثمان من المستشفى يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر حوالي الساعة ٢٣/٠٠. ويفيد توقيت المذكرة التي وقعها السيد زرداري باستلام جثمان زوجته بأن ذلك كان يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر الساعة ١/١٠. وكان ينبغي للشرطة أن تترك جثة السيدة بوتو في المستشفى، إذا كانت تنتظر حقا الحصول على إذن من السيد زرداري قبل طلب إجراء التشريح. عوضا عن ذلك، قام أفراد الشرطة بنقل الجثة إلى قاعدة تشاكلالا الجوية، مما يزيد من صعوبة إجراء عملية التشريح. وأعلن كبار مسؤولي مقاطعة البنجاب، عند سؤالهم عن ذلك، بأن المقرر كان هو إجراء التشريح في القاعدة التي توجد بها أيضا مرافق طبية. ومع ذلك، فإن عدم نقل تابوت السيدة بوتو إلى المرافق الطبية، ووضعه عوضا عن ذلك في القاعدة، يلقي بظلال من الشك على مصداقية ذلك التصريح.

١٤٨ - وكانت هناك سلسلة من المذكرات الواردة من رئيس شرطة المدينة سعود عزيز ورؤسائه بشأن عدم إجراء التشريح. وكتب رئيس شرطة المدينة إلى رئيسه المباشر، المفتش العام للشرطة في البنجاب، مذكرة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، إلا أنها كتبت فعليا صباح يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أفاد فيها بعدم إمكانية إجراء التشريح لأن زوج المتوفاة رفض منح الإذن لذلك. بعدئذ أرسل المفتش العام للشرطة مذكرة، أيضا بتاريخ ٢٧

كانون الأول/ديسمبر (ومكتوبة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر)، إلى وزير داخلية مقاطعة السند يفيد فيها برفض السيد زرداري ويقترح أن تتولى الأمر وزارة الداخلية في مقاطعة السند. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، كتب الوزير الإضافي للبنجاب لشؤون الأمن الداخلي رسالة إلى وزارة الداخلية في السند طلب فيها أن تلتمس الوزارة الإذن من السيد زرداري بإجراء تشريح لجثة السيدة بوتو قبل دفنها.

١٤٩ - وترى اللجنة أن الرسالة التي كتبها رئيس شرطة المدينة سعود عزيز تنطوي على تضليل أساسي. ولا يوجد في الرسالة ما يوضح سبب عدم إجراء التشريح في وقت سابق، أي خلال الساعات الخمس التي بقي فيها جثمان السيدة بوتو في مستشفى روالبندي العام. وينحصر تركيز الرسالة، عوضا عن ذلك، على رفض السيد زرداري الموافقة على إجراء التشريح - بل وتورد ذلك الرفض بعبارات مضللة. وترمي الرسالة بوضوح إلى إخفاء الفشل الأساسي لرئيس شرطة المدينة سعود عزيز في القيام بواجبه القانوني بشأن التشريح، وتسعى، عوضا عن ذلك، إلى إلقاء اللوم في ذلك الفشل على السيد زرداري. ومحاولة تحميل السيد زرداري المسؤولية عن هذا الفشل أمر غير مقبول. ولم يتم إجراء تشريح على الرغم من انقضاء خمس ساعات على إعلان وفاة السيدة بوتو. وكان الجثمان قد وضع في تابوت وأحضر إلى القاعدة التابعة لسلاح الطيران الباكستاني. ووضع رئيس شرطة المدينة سعود عزيز السيد زرداري في موقع عسير - وهو موقف أدى تقريبا إلى إرغام السيد زرداري على رفض طلب التشريح.

١٥٠ - وتبين الرسالة اللاحقة لمفتش الشرطة العام في البنجاب التي تكرر إيراد الموجز المضلل للأحداث كما جاء في رسالة رئيس شرطة المدينة سعود عزيز استعداد رئيسه الإداري لتأييد تحويل المسؤولية هذا وإخفاء السبب الحقيقي لعدم إجراء تشريح للجثة.

١٥١ - وباختصار، لم يقم رئيس شرطة المدينة سعود عزيز بواجبه القانوني المتمثل في الأمر بإجراء تشريح للجثة. ونسبة لفشل السيد عزيز في ذلك، فقد سعى إلى تغطية فشله بوضع السيد زرداري في حالة صُممت لدفعه إلى رفض إجراء التشريح. والجهد الذي قام به رئيس شرطة المدينة سعود عزيز بعد ذلك للتغطية على فشله بكتابة مذكرة تلقي اللوم على السيد زرداري يمثل سلوكا خاطئا للغاية. وعند النظر الأولي إلى هذه العوامل مجتمعة فإنها تشير بقوة إلى بذل جهد مدبر للحيلولة دون إجراء فحص دقيق لجثمان السيدة بوتو.

١٥٢ - ورفض رئيس شرطة المدينة سعود عزيز، وهو رجل شرطة رفيع المستوى من أهل الخبرة، أن يسمح بإجراء تشريح للجثة. وهو كان يعلم بالتأكيد مقتضيات القانون والممارسة التي تتبعها هيئات إنفاذ القانون في هذه الحالات. وهو لم يكن في حاجة إلى انتظار وصول

السيد زرداري. علاوة على ذلك، كان السيد عزيز يدرك أهمية ومركز الشخص موضع التحقيق. وتدعم كل هذه العوامل مجتمعة الرأي الذي أبداه العديد من الباكستانيين بأن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز لم يتصرف بمفرده في هذا الأمر. وإصرار رئيس شرطة المدينة سعود عزيز على تبرير أفعاله جعل من الصعب على اللجنة إجراء المزيد من التحريات ومحاولة الكشف عن الشخص الذي كان وراء اتخاذ القرار.

مسألة إطلاق النار على السيدة بوتو

١٥٣ - على الرغم من تأكيد عدد من أعضاء حزب الشعب الباكستاني، علناً وسرا، بُعيد اغتيال السيدة بوتو، أنها أُصيبت بأعيرة نارية، فإن أحدا من أعضاء الحزب الكثيرين الذين أجرت اللجنة معهم مقابلات، سواء أكانوا من ذوي المراتب العليا أو الدنيا، لم يتمكن من إثبات تلك المقولة. وقد أبلغ بعض أعضاء الحزب اللجنة أن واحدا على الأقل من الأطباء أعلن أول الأمر أن السيدة بوتو أُصيبت بجراح ناجمة عن أعيرة نارية، مما ينم عن اعتقاد جازم بأن أولئك الأطباء تعمدوا تغيير استنتاجاتهم في وقت لاحق. ولم تجد اللجنة أي دليل يدعم هذا الرأي، مهما يكن حسن نية من يتمسكون به. غير أن بعض الأطباء يعترفون بالفعل بأنهم ناقشوا علنا في مرحلة مبكرة من جهودهم لإنعاش السيدة بوتو احتمال وجود إصابات ناجمة عن أعيرة نارية، غير أنهم استبعدوا ذلك الاحتمال في تقييمهم النهائي. وهناك طبيب واحد وصل إلى مستشفى روالبندي العام خلال الأمسية، ولا يزال يؤكد وجود جرح ناجم عن عيار ناري. غير أنه لم يكن ضمن الأطباء المكلفين بالفحص ولا تستند آراؤه إلى معاينة مباشرة لإصابات ناجمة عن عيار ناري.

١٥٤ - وأجرت اللجنة أيضا مقابلة مع بعض مناصري حزب الشعب ممن جُرحوا في الانفجار. ولم يُصب أي منهم بأعيرة نارية كما ورد سابقا في التقارير الصحفية. وأفادت الشرطة بإجراء مقابلات مع أكثر من ٢٥ شخصا عقب الحادث مباشرة، لم يُصب أي منهم بأعيرة نارية. وقد جُرحوا من جراء إصابتهم بكريات معدنية، لكن ليس بطلقات.

١٥٥ - ولم تتلق اللجنة أية معلومات جديدة ذات مصداقية تفيد بإصابة السيدة بوتو بأية أعيرة نارية. وعندما قابلت اللجنة سيدة من كبار المسؤولين في حزب الشعب، كانت قد أكدت علنا في السابق أنها رأت جروح السيدة بوتو الناتجة عن أعيرة نارية، فإنها تراجعت عن إفادتها. والواقع أنها لم تر الجرح الذي أُصيبت به السيدة بوتو في رأسها، بل طُلب منها أن تبلغ الصحافة بأنها رأت جروحا ناجمة عن أعيرة نارية. ووجدت اللجنة أنه على الرغم من توافر مبررات، في حالة الفوضى المحيطة بعملية الاغتيال، لاعتقاد مؤيدي السيدة بوتو

بإطلاق النار عليها، فإن الاستمرار في الإصرار على ذلك دون دليل، وكذلك التأكيد على إفادات غير صحيحة من شهود عيان، كان ولا يزال تصرفا مضللا. وتعترف اللجنة بأن حالة الفوضى والطوارئ السائدة في مستشفى روالبندي العام عندما نُقلت إليه السيدة بوتو، من شأنها بطبيعة الحال أن تثير بعض المناقشات بين موظفي المستشفى عن احتمال وجود جرح ناتج عن عيار ناري. وقد يكون البعض أساء تفسير تلك المناقشات على أنها استنتاجات طبية.

المؤتمر الصحفي الذي عقدته الحكومة

١٥٦ - في حوالي الساعة ١٧/٠٠ من اليوم التالي لعملية الاغتيال، عقدت الحكومة مؤتمرا صحفيا تلفزيونيا أجراه العميد شيما، المتحدث باسم وزارة الداخلية، وأعلن فيه ما يلي:

(أ) توفيت السيدة بوتو نتيجة لجرح في رأسها أُصيبت به عندما ارتطم رأسها بمقبض مخرج النجاة بفعل قوة الانفجار؛

(ب) المسؤول عن التفجير هو السيد بيت الله محسود الذي له صلة بتنظيم القاعدة، وعرض المتحدث مكالمة هاتفية تم اعتراضها بين السيد محسود ورجل اسمه السيد مولوي صاحب، سُمع فيها السيد محسود وهو يهنئ السيد مولوي على حسن إنجاز المهمة.

١٥٧ - وقد اتخذ الجنرال مشرف قرار عقد المؤتمر الصحفي خلال اجتماع عقده صباح ٢٨ كانون الأول/ديسمبر في مرفق تابع للمقر العام يُعرف باسم كامب هاوس (Camp House). وعُقد ذلك الاجتماع، الذي تلقى فيه الجنرال مشرف إحاطة بشأن المكالمة المعترضة وبشأن الأدلة الطبية، بحضور المدراء العامين لدائرة الاستخبارات المشتركة، والاستخبارات العسكرية، ومكتب الاستخبارات. ودُعي العميد شيما إلى اجتماع لاحق في مقر دائرة الاستخبارات المشتركة، حيث أمره المدير العام للدائرة بعقد المؤتمر الصحفي. وحضر الاجتماع الثاني، بالإضافة إلى العميد شيما، كمال شاه وزير الداخلية، والمدير العام لدائرة الاستخبارات المشتركة، والمدير العام للاستخبارات العسكرية، ونائب المدير العام لدائرة الاستخبارات المشتركة، وضابط آخر في الدائرة برتبة عميد.

١٥٨ - وأكدت حكومة مشرف أن الأدلة على سبب وفاة السيدة بوتو واضحة. وأعلنت أن أشرطة الفيديو تُظهِر أن الرصاصات التي أطلقها المهاجم بسلاح ناري لم تُصِب السيدة بوتو. وأصدرت حكومة مشرف، على لسان العميد شيما، استنتاجاتها التي تفيد بأن من المؤكد أن رأس السيدة بوتو ارتطم بمقبض مخرج النجاة في المركبة، وذلك استنادا إلى

التقرير الطبي الذي يفيد بأن سبب الوفاة نزيف حاد من جرح أصابها في الجانب الأيمن من رأسها.

١٥٩ - وقوبل المؤتمر الصحفي بالتشكيك العام وأثار الغضب على نطاق واسع في الأوساط الصحفية في باكستان. واتهم حزب الشعب الباكستاني وغيره الحكومة بتهمة التستر. وأثارت جهات كثيرة الشكوك حول ظهور المكالمة الهاتفية المعترضة فجأة وفي اللحظة المناسبة، وحول السرعة التي تم بها تحليل محتويات المكالمة وتفسيرها. واعترضت جهات كثيرة أيضا على الرأي الذي مفاده أن السيدة بوتو لم تُصب بأعيرة نارية، وشككوا في السرعة التي تم بها ذلك التحليل المزعوم. وفضلا عن ذلك، أعرب الكثيرون من كبار مسؤولي حزب الشعب عن اعتقادهم بأن الحكومة أوحت، سعيا منها للحط من قدر السيدة بوتو، بأنها سببت موتها بنفسها بأن أطلت من مركبتها. ومجمل القول أن المؤتمر الصحفي لم يفشل فقط في تقديم أجوبة شافية للتساؤلات الكبرى النابعة عن عملية الاغتيال، بل وكذلك أثار الشكوك بأن السلطات الحكومية لن تنقب عن الحقيقة بنزاهة.

فريق التحقيق الأول (بقيادة سلطات البنجاب)

١٦٠ - أنشأت سلطات البنجاب في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر فريقا مشتركا للتحقيق في عملية الاغتيال. وأعلن الفريق انتهاء أعماله في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويتضمن هذا الفرع استعراضا عاما لتكوين فريق التحقيق المشترك الأول، الذي أُنشئ بعد اغتيال السيدة بوتو بفترة وجيزة، وديناميته الداخلية ومجال تركيزه. ولا يتناول تفاصيل استنتاجات الفريق.

١٦١ - وينص قانون مكافحة الإرهاب على وجوب تكوين فريق تحقيق مشترك كلما ارتُكبت جريمة إرهابية. والبند المتعلق بفريق التحقيق بند عام يعرّف فريق التحقيق المشترك بأنه فريق تحقيق يتضمن وكالة واحدة لإنفاذ القانون تعمل بالتعاون مع وكالات أخرى، سواء أكانت من وكالات إنفاذ القانون أو وكالات الاستخبارات. وعندما يتعلق الأمر بأشكال أخرى من الجريمة، فإن شرطة المحافظات تتولى عادة المسؤولية الرئيسية عن التحقيق، كما تترأس الحكومة الاتحادية التحقيقات في الجرائم الواقعة في إقليم العاصمة الاتحادية إسلام أباد. أما في حالة قضايا الإرهاب، يمكن لكل من شرطة المحافظات والحكومة المركزية المبادرة بتكوين فريق تحقيقات مشترك. وعندما تأتي المبادرة من إحدى المحافظات فإن حكومة المحافظة تتولى المسؤولية عن عملية اختيار أعضاء الفريق. ونظرا لما يتمتع به فريق التحقيقات الخاصة التابع لوكالة التحقيقات الاتحادية من خبرات، فإن الوكالة تكلف عادة بعض أفرادها

المنتمين إلى ذلك القسم بالمشاركة في أفرقة التحقيقات المشتركة[٧]. وعندما تقوم محافظة ما بتشكيل فريق تحقيقات مشترك، فإنها ترسل إشعارا إلى الوكالة تدعوها فيه إلى تعيين أحد أعضاء فريق التحقيقات الخاصة للمشاركة في الفريق المشترك.

١٦٢ - وترأس فريق التحقيق المشترك السيد عبد المجيد، المفتش العام المساعد في البنجاب. وشمل الفريق، بالإضافة إلى مسؤولي الشرطة في البنجاب، ثلاثة من الأعضاء الأقدمين في وكالة التحقيقات الاتحادية، منهم خبير في المتفجرات، وضابط شرطة أقدم من إدارة التحقيقات الجنائية برتبة نائب مفتش عام، وخبير في التصوير الشرعي، وتسعة من أفراد الشرطة ذوي الرتب المتوسطة. وفي حين إنشاء فريق التحقيق المشترك، كان المفتش العام المساعد عبد المجيد خارج البلد، فترأس الفريق، خلال اليومين الأولين، أقدم ضباط الشرطة فيه بعد عبد المجيد، وهو مشتاق أحمد سوخيرا، المفتش العام المساعد في إدارة التحقيقات الجنائية في لاهور. وبدأ المفتش العام المساعد سوخيرا وفريقه العمل يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١٦٣ - وفي مساء ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، توجه أعضاء الفريق إلى مركز ''بوليس لاينز''، حيث التقوا رئيس شرطة المدينة سعود عزيز. وعوضا عن التوجه مباشرة إلى مسرح الجريمة، دعا رئيس شرطة المدينة سعود عزيز محققي الفريق المشترك لتناول الشاي في قاعة اجتماعات. وأثناء وجود أعضاء الفريق في قاعة الاجتماعات، أذاع التلفزيون المؤتمر الصحفي للعميد شيما. وأفاد مصدر جدير بالثقة بأن رئيس شرطة المدينة سأل أعضاء الفريق المشترك في نهاية المؤتمر الصحفي، على سبيل الدعابة، عما يعتزمون التحقيق فيه بعد أن تم التعرف على الجاني. وعندما أصر أعضاء الفريق المشترك على زيارة مسرح الجريمة، أشار رئيس شرطة المدينة سعود عزيز إلى حلول الظلام، وأعلن أنه عوضا عن ذلك سيرتب لزيارة الموقع في الصباح. وفسر المصدر المشار إليه أعلاه هذه التصرفات على أنها وسيلة لإعاقة وصول محققي الفريق المشترك إلى مسرح الجريمة.

١٦٤ - وفي اليوم التالي، وهو ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، عاد المحقون إلى مركز ''بوليس لاينز''، حيث تمكنوا من فحص مركبة السيدة بوتو. واكتشفوا في بداية معاينتهم عدم

(٧) أنشئت وكالة التحقيقات الاتحادية بموجب قانون هيئة التحقيقات الاتحادية لعام ١٩٧٥. وتتمتع بسلطة التحقيق في جميع الجرائم المنصوص عليها في الجدول الملحق بالقانون، ومنها الإرهاب. ويملك فريق التحقيقات الخاصة، الذي هو جزء من الوكالة، الخبرة في مجال التحقيق في قضايا الإرهاب. وقد أُنشئ فريق التحقيقات الخاصة بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبدأ العمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وجود دم أو أنسجة على مقبض مخرج النجاة بما يفسر الجرح المفتوح على رأس السيدة بوتو، وهو ما أوحى بقوة للمحققين بأن السيدة بوتو لم تصدم رأسها بالمقبض.

١٦٥ - وعقب تلك المعاينة، استضاف رئيس شرطة المدينة سعود عزيز المحققين في مأدبة غداء استمرت حتى وقت متأخر بعد الظهر، عوضا عن اصطحابهم مباشرة إلى مسرح الجريمة، وفي نهاية المأدبة، وحسب إفادة نفس المصدر المذكور أعلاه، أشار مرة أخرى إلى أن الظلام سيحل قبل أن يصلوا إلى مسرح الجريمة. ولم يُصطحب محققو الفريق المشترك إلى مسرح الجريمة في متنزه لياقت باغ إلا حوالي الساعة ١٧/٠٠. ولا تجد اللجنة تفسيرا لعدم تمكّن المحققين من إجراء تحقيقات ميدانية إلا بعد مضي يومين كاملين على عملية الاغتيال. وكذلك أدى هذا السلوك إلى إعاقة جمع الأدلة، وهو في أحسن الحالات تصرف مخالف لأفضل الممارسات.

١٦٦ - وعندما وصل المحققون إلى مسرح الجريمة اتضح لهم أنه غُسل بالماء. وقضوا سبع ساعات في الموقع على الرغم من وصولهم في وقت متأخر. وتتبعوا مجرى الماء، بما في ذلك الخوض في مياه المجارير، حيث جمعوا أدلة من الحطام. وتمكنوا من التقاط مظروف رصاصة واحدة من المجارير، تبين فيما بعد نتيجة لفحوصات الطب الشرعي أنها أُطلقت من المسدس الذي وُجدت عليه آثار الحمض النووي لمرتكب عملية التفجير. وغادر أعضاء الفريق المشترك مسرح الجريمة قرابة منتصف الليل. ووفرت شرطة روالبندي حراسة أمنية لهم، وظل الطريق محاصرا بطوق أمني طوال تلك الفترة. وعاد الفريق في اليوم التالي لمواصلة الأبحاث. وبناء على طلب أعضاء الفريق، ظل مسرح الجريمة محاصرا بطوق أمني كما ظل الطريق مغلقا. وفي نهاية المطاف، التقطوا أدلة أخرى أثناء تفحصهم لمسرح الجريمة، منها جزء من جمجمة مرتكب عملية التفجير الانتحاري وُجد على سطح أحد المباني القريبة من الموقع.

١٦٧ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، عاد المفتش العام المساعد عبد المجيد من رحلته وتسلّم قيادة الفريق المشترك. وأدى هذا التغيير على رأس الفريق المشترك إلى تحول في الدينامية الداخلية للتحقيق. فقد تخطى السيد عبد المجيد بالفعل الضباط الأقدمين من أصحاب التجربة الذين بدأوا التحقيقات، وتعامل مباشرة مع أدنى المحققين رتبة في الفريق المشترك. وقرر اثنان من الضباط الأقدمين من شرطة مقاطعة السند دُعيا للالتحاق بالفريق المشترك العودة إلى السند بعد قضاء يومين فقط مع الفريق. واستند الجزء الأكبر من الأعمال التي قام بها الفريق المشترك بعد ذلك إلى معلومات تلقاها السيد عبد المجيد من وكالات الاستخبارات، التي أحكمت قبضتها على عملية تقاسم المعلومات مع الشرطة، وقدمت تلك المعلومات على أساس انتقائي.

١٦٨ - وأظهر التحليل العلمي الذي أجراه فريق تابع لسكوتلانديارد لجثمان مرتكب عملية التفجير أنه كان ذكرا في سن المراهقة، لم يزد عمره على ١٦ سنة. وتشير تحقيقات الفريق المشترك إلى أنه شاب من محافظة جنوب وزيرستان كان يسمى بلال، ويُعرف أيضا باسم سعيد. وقد تم إثبات ذلك استنادا إلى الصلات التي اعترف المتهمون بأنها كانت تربطهم بمرتكب العملية، وإلى المكالمة الهاتفية بين بيت الله محسود ومولوي صاحب، التي اعترضتها دائرة المخابرات المشتركة.

المتهمون

١٦٩ - ألقى فريق التحقيق المشترك القبض على خمسة أشخاص هم: اعتزاز شاه، وشير زهمان، وحسنين غول، ومحمد رفقت، ورشيد أحمد. إضافة إلى ذلك، اتهم الفريق نصر الله وعبد الله وبيت الله محسود ومولوي صاحب بأنهم ''المتهمون بارتكاب جريمة''. وقُتل بيت الله محسود في هجوم طائرة بدون طيار في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وأُفيد أن نصر الله لقي مصرعه في هجوم في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية.

١٧٠ - ولن تتناول اللجنة بأي قدر من التفصيل التهم الموجهة إلى هؤلاء الأفراد. وتلاحظ بوجه عام، مع ذلك، أنه يتردد أن المتهمين قد عملوا بمثابة معاونين ومقدمي خدمات لوجستية لمنفذ التفجير الانتحاري، أو كأشخاص كانوا على دراية بخطط اغتيال السيدة بوتو، لكنهم لم يقدموا هذه المعلومات إلى الشرطة. وتشمل التهم الموجهة إليهم مساعدة الإرهاب والقتل والتحريض عليهما، وإخفاء معلومات عن ارتكاب جريمة.

١٧١ - وركز الفريق جهوده على التحقيق في الدور المزعوم لهؤلاء الأفراد الأقل شأنا. وكان التركيز قليلا أو لم يتم التركيز إطلاقا على التحقيق مع مَن هم في درجة أعلى في التسلسل الهرمي للتخطيط لعملية الاغتيال وتنفيذها، أو لم يتم التحقيق معهم البتة. وعلى وجه الخصوص، لم يفعل الفريق شيئا ليجمع أدلة تكفي لتوجيه الاتهام إلى السيد محسود، إذ تعامل مع محتويات المكالمة التي تم اعتراضها، والتي كشف عنها العميد شيما على أنها دليل على جرمه. وقال مساعد المفتش العام للشرطة مجيد للجنة إنه لا يرى حاجة لإثبات صحة المكالمة أو الأساس لتحليلها، بما في ذلك التعرف على الصوت وتفسير المحادثة على أنها إشارة لاغتيال السيدة بوتو. وترى اللجنة أن هذا النهج في التحقيق يتنافى مع أفضل الممارسات، ويتعارض مع البحث الصادق عن الحقيقة.

١٧٢ - وتلاحظ اللجنة أيضا مع بعض القلق عدم الاتساق في سجل احتجاز بعض المتهمين، خاصة في ضوء الجدل المعروف جيدا بشأن اعتقالهم خارج نطاق القضاء من قبل وكالات الاستخبارات قبل إلقاء القبض عليهم من قبل وكالات إنفاذ القانون.

بيت الله محسود

١٧٣ - كان تأكيد الحكومة القائمة آنذاك على أن بيت الله محسود وراء اغتيال السيدة بوتو سابقا لأوانه في أحسن الأحوال. وقد أضر هذا الإعلان المتسرع عن مرتكب الجريمة بتحقيقات الشرطة التي لم تكن قد بدأت بعد. وتتعارض أيضا الأخطاء الأخرى في نهج فريق التحقيق المشترك إزاء التحقيق في دور بيت الله محسود المزعوم في عملية الاغتيال مع البحث الصادق عن الحقيقة.

١٧٤ - ومن المفترض أن يكون الاتصال الذي اعترضته دائرة الاستخبارات المشتركة بين الوكالات محادثة هاتفية بين أمير صاحب (يُقال أنه بيت الله محسود) ومولوي صاحب. وفيها يهنئ المتكلمان بعضهما على حدث أكد العميد شيما أنه عملية الاغتيال. وتؤكد دائرة الاستخبارات المشتركة على أنها لديها بالفعل بصمة صوت بيت الله محسود، وأنها في وضع يمكّنها من التعرف على صوته في المكالمة. وفي الترجمة الإنكليزية لنص المكالمة، سأل أمير صاحب في لحظة معينة مولوي صاحب: ''مَن كانوا؟'' أجاب مولوي صاحب: ''كان هناك سعيد، والثاني كان بدروالا بلال، وكان إكرام الله هناك أيضا''. وسأله محسود: ''هل فعلها ثلاثتهم؟'' وأجاب مولوي صاحب: ''فعلها إكرام الله وبلال''. ولم يُشر في المكالمة إلى السيدة بوتو بالاسم. وليس في وسع هيئة التحقيق تقييم مصداقية المكالمة المزعومة. ويجب أن يشمل أي تحقيق آخر في اغتيال السيدة بوتو خطوات للتأكد من تلك المصداقية.

١٧٥ - وليس من الواضح كيف أو متى تم تسجيل المكالمة الذي قامت به دائرة الاستخبارات المشتركة بين الوكالات. وقال مسؤول كبير سابق بهيئة الاستخبارات أنها كانت تتعقب اتصالات بيت الله محسود عن كثب، وكانت لذلك في وضع يمكّنها من التعرف على صوته. وعلاوة على ذلك، أكد أن دائرة الاستخبارات كانت تتعقب الخلايا الإرهابية المرتبطة بحركة طالبان التي كانت تتابع السيدة بوتو عن كثب، واستهدفتها في سلسلة من التجمعات العامة المتتالية. ووفقا لإفادة هذا المسؤول في دائرة الاستخبارات، فإن إحدى هذه الخلايا هي التي اغتالت السيدة بوتو في نهاية المطاف في روالبندي.

١٧٦ - وأبدت دائرة الاستخبارات المشتركة ثقة كبيرة في دقة تحقيقاتها، التي يستند الكثير منها إلى تحليل الاتصالات، والتي أمكن من خلالها تحديد كل خلية، وكذلك الصلة التي تربط كلا من هذه الخلايا ببيت الله محسود. واعتقلت دائرة الاستخبارات، استنادا إلى تحقيقاتها، أربعة أشخاص لتورطهم في تفجيرات كراتشي خلال أسبوعين من ذلك الهجوم. وطبقا لما أورده مسؤول الاستخبارات السابق أعلاه، أكدت الاستجوابات نتيجة تحليل اتصالاتهم. وليس في وسع لجنة التحقيق تقييم صحة هذه المعلومات الواردة من الاستخبارات. ومع ذلك، تثير هذه المعلومات أسئلة مهمة يتم تناولها بإسهاب أدناه.

١٧٧ - وهناك تقارير من وسائل الإعلام مفادها أن السيد محسود نفى مسؤوليته عن عملية الاغتيال. وأخبر السيد صالح شاه قريشي، عضو مجلس الشيوخ من جنوب وزيرستان، لجنة التحقيق بأن السيد محسود قد نفى نفيا قاطعا أي دور في محاولة الاغتيال التي جرت في يومي ١٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر، واغتيال السيدة بوتو لاحقا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ملقيا بظلال الشك كذلك على مصداقية المكالمة الهاتفية التي تُعزى للسيد محسود. و لم تتخذ دائرة الاستخبارات المشتركة بين الوكالات أي خطوات للتحقيق في صحة إنكار السيد محسود القيام بدور في أي من الحادثين. وبدلا من ذلك، أخبر بعض مسؤولي الحكومة في ذلك الوقت لجنة التحقيق بأن أي إنكار من هذا القبيل لن تكون له أي مصداقية، مما يعني أن خطوات التحقيق هذه لن تكون مجدية.

١٧٨ - وبعد إلقاء القبض على المتهمين الخمسة، توقفت دوائر الاستخبارات بصورة أساسية عن التحقيق في احتمال وجود متهمين آخرين، لا سيما أولئك الذين قد يكونون ضالعين في التخطيط لعملية الاغتيال أو توجيهها من خلال التمويل أو إنجاح عملية الاغتيال بطريقة أخرى. بل أنهت دائرة الاستخبارات جهودها لتحديد منفذ التفجير الانتحاري.

الأشخاص الذين اتهمتهم السيدة بوتو في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١٧٩ - حددت السيدة بوتو، في رسالة كتبتها في يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ من دبي إلى الجنرال مشرف، ثلاثة أشخاص اعتبرتهم تهديدا لأمنها، وهم: '١' العميد (متقاعد) إعجاز شاه، المدير العام لمكتب الاستخبارات في وقت الاغتيال، '٢' الجنرال (متقاعد) حميد غول، المدير العام السابق لدائرة الاستخبارات المشتركة بين الوكالات، '٣' السيد شودري برويز إلاهي، الوزير الأول لإقليم البنجاب حتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١٨٠ - وردت وزارة الداخلية على السيدة بوتو في رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مشيرة إلى أن التهديدات التي أوردتها ليس لديها ''أساس ملموس ولا أي دليل لدعم التصور'' الوارد فيها. وخاطبت اللجنة اثنين من الذين وردت أسماؤهم في الرسالة وآخرين مقربين لهم، ورأوا جميعهم أن الرسالة لا أساس لها وأنها ذات دوافع سياسية. وفيما يتعلق بمساعدي السيدة بوتو المقربين، لم يؤكد أي من الذين اجتمعوا باللجنة أنهم شاهدوا الرسالة قبل كتابتها، وكانت لديهم تفسيرات متباينة لمحتوياتها ونواياها. واعتقد أحدهم أن الرسالة استهدفت ممارسة ضغوط سياسية على الجنرال مشرف بتسميتها شخصين مقربين جدا منه، وإشعاره بشواغلها. ورأت مصادر أخرى، منها مسؤول أجنبي سابق رفيع المستوى، أن الرجلين يشكلان تهديدات حقيقية لأمنها، وربطهما بالمؤسسة الحاكمة،

وعداوتها التي طال أمدها تجاه حزب الشعب الباكستاني وعائلة بوتو. ولم تتلق لجنة التحقيق أي معلومات عن تهديدات محددة قد يكونا وجهاها إلى السيدة بوتو.

١٨١ - وفي سياق التحقيقات التي أجراها محققو كراتشي وفريق التحقيق المشترك، لم يُستجوب أي من هؤلاء الناس أو يحققوا معهم. وأوضح محققو كراتشي وفريق التحقيق أنهم لا يمكنهم استدعائهم والتحقيق معهم على أساس الاتهامات التي وجهتها السيدة بوتو، دون مزيد من المعلومات. وأشارت السيدة بوتو إشارة غير مباشرة لهؤلاء الأفراد في تقرير المعلومات الأولية الذي قدمته في كراتشي بعد الهجوم الذي وقع في ١٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، في حين أشار التقرير إلى الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، لم يقدم الأسماء كما لم ترفق به نسخة. كما لم يقدم أي عضو في حزب الشعب الباكستاني الأسماء للمحققين. وأثار هذه العناصر محققو كراتشي وفريق التحقيق المشترك في شرحهم سبب امتناعهم عن مخاطبة هؤلاء الرجال الثلاثة للجنة التحقيق.

١٨٢ - ومع اعتراف اللجنة بأن السيدة بوتو وغيرها من أعضاء حزب الشعب الباكستاني لم يتعاونوا مع الشرطة في هذه القضية، فإنها تعتقد أن محققي الشرطة كان عليهم مع ذلك دعوة الأفراد الثلاثة إلى الاجتماع بهم على أساس طوعي. وقد عممت أسماء الأشخاص الثلاثة على نطاق واسع في الصحافة، باعتراف محققي كراتشي وفريق التحقيق المشترك.

تفاعل حزب الشعب الباكستاني مع التحقيقات

١٨٣ - اتسمت العلاقة بين حزب الشعب الباكستاني والشرطة الباكستانية بانعدام الثقة من جانب الحزب. وكان ذلك واضحا من عدم تعاون الحزب مع شرطة كراتشي في أعقاب الهجوم الذي وقع في ١٨-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفتور موقفه من تحقيقات روالبندي.

١٨٤ - ولم يجر فريق التحقيق المشترك مقابلات مع الأشخاص الذين تواجدوا بالسيارة مع السيدة بوتو وقت وقوع الحادث باستثناء الرائد امتياز. وعندما سُئل مساعد قائد الشرطة مجيد عن ذلك، أوضح أنه تم استدعاء هؤلاء الأشخاص لإجراء مقابلات معهم، لكنهم رفضوا الحضور. ومع ذلك، أقر بعض أفراد فريق التحقيق بأنهم بينما يمكنهم تأكيد أن خطابات استدعاء أعضاء الحزب لإجراء مقابلات معهم قد أُرسلت، إذ لم يكن لديهم ما يثبت أن أعضاء الحزب قد تسلموها. وبشكل عام، تبرز الجهود المحدودة التي بذلها الفريق للوصول إلى الحزب من خلال مقارنة لجهود شرطة كراتشي بعد هجوم تشرين الأول/أكتوبر. فهناك، رغم أن العلاقات بين شرطة كراتشي والحزب كانت متوترة لدرجة

العداوة، بذلت شرطة كراتشي جهودا لطمأنة مخاوف الحزب بعدة طرق، منها استبدال المحقق الرئيسي الأولي بناء على طلب الحزب.

١٨٥ - وينكر أعضاء الحزب أن الشرطة اتصلت بهم، مؤكدين أنهم كانوا سيحضرون لو تم استدعاؤهم. وتأكيدا على هذا الاستعداد، أشاروا إلى أنهم استجابوا بالفعل لشرطة سكوتلانديارد عندما استدعتهم. إضافة إلى ذلك، فقد أشاروا إلى أنهم تحدثوا مع العديد من وسائل الإعلام عن الاغتيال والأحداث المتصلة بها. وأكدوا على أن وجودهم على مقربة شديدة من السيدة بوتو يجعل من البديهي رغبتهم في الكشف عن الحقيقة بشأن وفاتها.

١٨٦ - وفي الوقت نفسه، أوضح العديد من أعضاء الحزب للجنة أن الحزب لم تكن لديه ثقة في نزاهة التحقيقات، وأنهم نتيجة لذلك لم يتعاونوا مع الشرطة. واعترف بعض كبار أعضاء الحزب للجنة بأن الحزب قد اعتمد، تبعا لذلك، سياسة تقضي بعدم التعاون مع التحقيق الذي تجريه شرطة كراتشي لأن الشرطة رفضت تسجيل تقرير المعلومات الأولية الذي قدموه. وانعكست عدم ثقة الحزب في الشرطة أيضا في جهود السيدة بوتو لتقديم تقرير معلومات أولية ثان بعد هجوم كراتشي.

١٨٧ - وتدرك اللجنة أن عدم ثقة الحزب في تحقيقات الشرطة في كل من كراتشي وروالبندي ساهم في عدم رغبة الحزب في التعاون مع التحقيقات الجنائية. ومع ذلك، لم يكن رفض الحزب التعاون مع تحقيقات كراتشي وروالبندي بنّاءً. وتلاحظ اللجنة أن أعضاء الحزب لم يكونوا مضطرين بوضوح إلى الانتظار ليتم إخطارهم رسميا بالحديث مع الشرطة. وكما هو الحال في أي مسألة تتعلق بإنفاذ القانون، كان لأعضاء الحزب مطلق الحرية في المبادرة بالحديث مع المحققين.

مباحث سكوتلانديارد

١٨٨ - في أعقاب المشاورات التي دارت بين رئيس وزراء المملكة المتحدة غوردون براون والجنرال مشرف، تم الاتفاق على أن يضطلع فريق من خبراء الطب الشرعي والمحققين التابعين لقيادة شرطة العاصمة لمكافحة الإرهاب (SO15) بتحقيق محدود للمساعدة في التحقيقات التي تجريها الشرطة الباكستانية في اغتيال السيدة بوتو. ونتج عن العمل الذي اضطلع به الفريق إعداد تقرير سري.

١٨٩ - وعممت اختصاصات المساعدة التي تقدمها مباحث سكوتلانديارد، والمتفق عليها بين وزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة ووزارة الداخلية الباكستانية، وذلك في بيان أصدرته المفوضية السامية البريطانية في باكستان في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ويتمثل الهدف الرئيسي لفريق سكوتلانديارد في ''مساعدة السلطات المحلية في إضفاء الوضوح فيما يتعلق بالسبب المحدد لوفاة السيدة بوتو''. ووفقا لتقرير سكوتلانديارد، وصل فريق الخبراء والمحققين إلى باكستان في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وأمضى أفراده أسبوعين ونصف في الاضطلاع بتحقيقاتهم. وأصدرت المفوضية السامية البريطانية في باكستان موجزا تنفيذيا لتقرير سكوتلانديارد في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ولم يعمم بعد الجزء الرئيسي من التقرير.

١٩٠ - ووفقا للموجز، تضمنت استنتاجات الفريق الرئيسية ما يلي:

(أ) مع أنه لا يمكن أن ''تستبعد بشكل قاطع'' إمكانية الإصابة بجرح نتيجة لعيار ناري، تشير الأدلة المتاحة إلى عدم وجود جرح ناجم عن عيار ناري؛

(ب) توفيت السيدة بوتو من جراء إصابة بالغة في الرأس نجمت عن الاصطدام بمنطقة حافة مخرج النجاة نتيجة للانفجار؛

(ج) الشخص الذي أطلق الأعيرة النارية هو نفسه الذي قام بتفجير المفرقعات.

ويشير الموجز إلى أن ''عدم إجراء تفتيش موسع ومفصل لمسرح الجريمة، وعدم القيام بتشريح الجثة، أدى إلى زيادة تعقيد مهمة إثبات ماذا حدث بالضبط...'' إلا أنه مضى ليؤكد على أنه ''مع ذلك، فإن الأدلة المتاحة تكفي للخروج باستنتاجات موثوقة''. وتمسك بعض المسؤولين الباكستانيين بهذا التعليق الأخير بوصفه تأييدا لأداء شرطة مقاطعة روالبندي في إدارة مسرح الجريمة، لتقصيرها في السماح بتشريح الجثة. ومما يؤسف له أنه في الموجز التنفيذي التُمس العذر للأداء الضعيف لشرطة روالبندي.

١٩١ - ونظرا لأنه لم يعمم إلا الموجز التنفيذي، فهناك عناصر حاسمة من تقرير سكوتلانديارد غير معروفة على نطاق واسع. وحسبما ترى لجنة التحقيق، فمن المهم الإشارة إلى أنه، وفقا لما يراه فريق سكوتلانديارد، لم تجر الشرطة أي فحص قائم على الطب الشرعي لمسرح الجريمة في يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧[٨]. ووجد الفريق فوضى وارتباكا يمكن تفهمهما في ''أعقاب الانفجار مباشرة'' وأثناء نقل المصابين، إلا أنه أشار إلى أنه لم يجر على الإطلاق أي عمل منظم وهيكلي للرقابة على مسرح الجريمة أو أي فحص قائم على الطب الشرعي في تلك الليلة. وبالنسبة للأدلة التي تم جمعها، لم تشر شرطة روالبندي غالبا إلى مكانها الأصلي بدقة. وأخبر أحد أفراد الشرطة فريق سكوتلانديارد أن مسرح الجريمة جرى تفتيشه لمدة ٤٥ دقيقة. ووجدت سكوتلانديارد أن مسرح الجريمة قد تم غسله

(٨) لا يشير فريق سكوتلانديارد إلى جمع الأدلة عن طريق وكالات الاستخبارات.

''في غضون ساعة'' من الانفجار، ونتيجة لذلك ''ضاعت فرصة إجراء فحص شامل عن طريق الطب الشرعي''.

١٩٢ - وأكد الدكتور ناثانيل كاري، أخصائي علم الأمراض الذي عينته سكوتلانديارد، أن قوة الانفجار أدت إلى إصابة السيدة بوتو بإصابة قاتلة. إلا أن السيدة بوتو لم تتعرض لإصاباتها نتيجة اصطدامها بمقبض مخرج النجاة، كما أعلن في المؤتمر الصحفي لوزارة الداخلية الذي عقد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وإنما أكد الدكتور كاري أن رأسها اصطدم بمكان ما على حافة فتحة مخرج النجاة. وبينما كانت نتائج سكوتلانديارد قد جرى التوصل إليها بعد التحقيق، كانت نتائج وزارة الخارجية جازمة.

١٩٣ - وكما أشير إليه آنفا، سعى المسؤولون في هذا الوقت أيضا إلى الاستناد إلى تقرير سكوتلانديارد لالتماس العذر للتقصير في إجراء تشريح للجثة. ولا يقدم التقرير أي ما يؤيد هذا التقصير. بل إن التقرير يشير إلى القانون الجنائي الباكستاني لعام ١٨٩٨ (بصيغته المعدلة بالقانون الثاني لعام ١٩٩٧، المادة ١٧٤ (٣)) الذي يقضي بأن يسلم ضابط الشرطة الجثة لتشريحها، ويشير التقرير إلى أن الدكتور أورانغزيب قد كتب في سبب الوفاة أنه ''يتعين التحقق منه عن طريق التشريح''. ويشير الموجز التنفيذي أنه ''أدى غياب التشريح (ضمن أمور أخرى) إلى زيادة تعقيد مهمة إثبات ما حدث بالضبط''. علاوة على ذلك، يوضح الموجز صراحة أن الدكتور كاري لم يتمكن أن يستبعد بشكل قاطع إمكانية وجود جرح ناجم عن عيار ناري نظرا ''لمحدودية الصور المأخوذة بالأشعة السينية، وعدم إجراء تشريح كامل وعدم إجراء مسح بالأشعة المقطعية''.

١٩٤ - وسعى عدد من مسؤولي الحكومة الباكستانية وقت الاغتيال وكذلك عدد من مسؤولي الشرطة التابعين لشرطة البنجاب إلى الإشارة إلى تقرير سكوتلانديارد بوصفه يقدم تأييدا أو تصديقا للترتيبات الأمنية التي اتخذتها شرطة روالبندي من أجل السيدة بوتو أو لإدارة الشرطة لمسرح الجريمة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وغير ذلك من الإجراءات التي تم القيام بها أو لم يتم القيام بها من جانب شرطة روالبندي أو المسؤولين الحكوميين في ذلك الوقت. ولا يوجد أساس وقائعي أو منطقي لتلك التأكيدات. وقد أشار فريق سكوتلانديارد بوضوح إلى أنه لم يستعرض الترتيبات الأمنية الموضوعة من أجل السيدة بوتو، وإلى أن تحديد المسؤولين عن ذلك لا يدخل في نطاق اختصاصه.

١٩٥ - ونظرا للولاية الضيقة النطاق جدا لفريق سكوتلانديارد، كان هناك قدر كبير من سياق تقرير الفريق - كما أكدت مباحث سكوتلانديارد - مأخوذ بحسن نية من الشرطة الباكستانية. وفي الكثير من الجوانب، أسيء استخدام حسن النية هذا من جانب مسؤولي

شرطة مقاطعة روالبندي، خاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية. وتشير تحريات لجنة التحقيق إلى أن المعلومات التي روتها شرطة روالبندي إلى سكوتلانديارد على درجة كبيرة من عدم الصحة.

١٩٦ - وبناء على طلب لجنة التحقيق، أجرى المعهد الهولندي للطب الشرعي استعراضا للتحقيق الذي أجرته سكوتلانديارد في سبب وطريقة وفاة السيدة بوتو. واستنادا إلى تحليل المعهد لتقرير سكوتلانديارد، أعد المعهد تقريره الخاص من أجل لجنة التحقيق وخلص فيه إلى أنه لا توجد جوانب عدم اتساق ذات بال في التحقيق الذي أجرته سكوتلانديارد.

مواصلة التحقيق: فريق التحقيق المشترك الثاني (بقيادة وكالة التحقيقات الاتحادية)

١٩٧ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بعد ١٨ شهرا من تولي حكومة حزب الشعب الباكستاني مقاليد السلطة في باكستان، شرعت وزارة الداخلية في إجراء المزيد من التحقيقات، شكل من أجلها فريق مشترك للتحقيق، من أجل التحقيق في جوانب من القضية لم يتناولها فريق التحقيق المشترك الأول. ويعمل فريق التحقيق المشترك هذا بقيادة اتحادية، ويقود التحقيق فيه ضباط من الوكالة الاتحادية للتحقيقات، ولا يزال العمل في التحقيق جاريا. ولن تعلق لجنة التحقيق بأي درجة من التفصيل على عمل هذا الفريق المشترك الثاني.

١٩٨ - إلا أن اللجنة تشير عموما إلى أن هذا الفريق الثاني أكثر دقة في الاضطلاع بتحقيقاته. ويعمل المحققون بقوة على دفع مجالات معينة للتحقيق ويبدو أنهم حققوا المزيد من التقدم. إلا أنه من غير الواضح إلى أي مدى سيتمتع هذا التحقيق بالحرية التي تمكنه من البحث عن الحقيقة بشكل لا يعوقه عائق، بما في ذلك الحرية في التحقيق مع الأشخاص الذين قد يتحملون المسؤولية الأكبر عن التخطيط لعملية اغتيال السيدة بوتو وتنفيذها.

ثالثا - التهديدات والمسؤوليات والجهات الضالعة المحتملة

١٩٩ - لا يمكن إلا للسلطات المختصة في باكستان أن تحدد المسؤولية الجنائية لتخطيط عملية الاغتيال وتنظيمها وتمويلها ودعمها والاضطلاع بها. وليس لدى لجنة التحقيق السلطة ولا الوسائل التي تتيح لها التوصل إلى هذه الاستنتاجات. وفي الواقع، فإنه حتى وإن قامت بذلك، يمكن أن تؤدي إلى تهديد عمليات الملاحقة القضائية المقبلة وقد تصعب من إمكانية حصول المتهمين في المستقبل على محاكمات عادلة. وبدلا من ذلك، يقيم هذا الفرع الفرضيات المطروحة إزاء الجهات الضالعة المحتملة من الأفراد والكيانات التي بدا أنها شكلت تهديدا للسيدة بوتو. وبالإضافة إلى ذلك، يستعرض هذا الفرع أداء الأشخاص المسؤولين عن

أمن السيدة بوتو وعن التحقيق في اغتيالها. ويستعرض هذا الفرع أيضا دور الوكالات الاستخبارية الباكستانية في هذه القضية.

ألف – التهديدات والجهات الضالعة المحتملة فيما يتعلق بعملية الاغتيال

٢٠٠ – خلصت التحقيقات التي أجرتها لجنة التحقيق إلى تصور للتهديدات الهامة التي واجهتها السيدة بوتو لدى عودتها إلى باكستان. وتحدثت السيدة بوتو بوضوح في كتاباتها وخطبها ومناقشاتها مع زملائها، على النحو الذي ورد وصفه للجنة التحقيق، عن الأخطار التي تتهددها.

٢٠١ – ويجب فهم الظروف الموجودة في باكستان التي أدت إلى نشأة تهديدات للسيدة بوتو إزاء خلفية تاريخ باكستان في الفترة الأخيرة. ففي ظل النظام الديكتاتوري العسكري للجنرال ضياء الحق في الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٨، تحالف ذلك النظام الذي كان علمانيا عسكريا مع حركة الإسلام السياسي، واستخدم مفهوم الجهاد كأداة لتجنيد ودعم عناصر التمرد التي كانت تحارب ضد الحكومة التي يدعمها الاتحاد السوفياتي في أفغانسان. وقام الجيش الباكستاني بتنظيم ودعم جماعة الطالبان للسيطرة على أفغانستان في عام ١٩٩٦. واستخدمت أساليب مماثلة في كشمير ضد الهند بعد عام ١٩٨٩. وأدت هذه السياسات إلى نشأة روابط بين عناصر في الجيش والمؤسسة الحاكمة مع الإسلاميين الراديكاليين، وذلك على حساب القوى العلمانية الوطنية، وأدت إلى تمركز المتطرفين الدينيين وغيرهم من الجماعات المسلحة في المناطق القبلية وإقليم البنجاب. وكانت عودة السيدة بوتو من المنفى في عام ٢٠٠٧ في ظل هذه الخلفية. ولذا، يجب أن تتضمن مناقشة التهديدات التي واجهت السيدة بوتو والقوى التي شعرت بالتهديد من جراء احتمال عودتها إلى السلطة في باكستان ما يلي: تنظيم القاعدة، وحركة الطالبان، والجماعات الجهادية المحلية، وعناصر من المؤسسة الحاكمة.

تنظيم القاعدة

٢٠٢ – كانت حكومة مشرّف وبوتو على خلاف على الكثير من المسائل، لكنهما أجمعا على التهديدات التي تمثلها الجماعات الإسلامية المتطرفة. وقد ساورت السيدة بوتو مخاوف من أن يكون لتنظيم القاعدة مصلحة في إلحاق الأذى بها. فقد تكون مواقفها العلنية المناهضة للعنف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية المتأثرة بتنظيم القاعدة، وموقفها من ضرورة القضاء على التطرف في المناطق القبلية، والرأي الذي كان سائدا لدى الكثيرين، بأنها تعمل لحساب الولايات المتحدة، كلها عوامل جعلت منها هدفا لتنظيم القاعدة والجماعات المتحالفة معه.

وقد أكدت في كتابها الصادر عام ٢٠٠٧، بعنوان ''المصالحة''، أن أسامة بن لادن موَّل محاولة دائرة الاستخبارات المشتركة بين الوكالات للإطاحة بأول حكومة شكّلتها في عام ١٩٨٩، من خلال تصويت على سحب الثقة في البرلمان. وذكرت إحدى المقرّبات من السيدة بوتو أنها قالت لها خلال الحملة الانتخابية إن ''أسامة بن لادن مستعد لدفع مبالغ طائلة من المال مقابل قتلي''.

٢٠٣ - وقد شكل تنظيم القاعدة تهديدا عاما لجميع الساسة الباكستانيين، بمن فيهم السيدة بوتو، الذين لم يكن فكرهم يتوافق مع فكره. ولكن عندما دنت ساعة عودتها إلى باكستان، وبينما كانت تخوض غمار حملة انتخابية شرسة، ازداد الخطر على حياتها، وأخذ يتجسد. وقد نقلت حكومة باكستان والسلطات في الإمارات العربية المتحدة إلى السيدة بوتو تهديدات تنظيم القاعدة لها.

٢٠٤ - وبعد الهجوم الذي وقع في كراتشي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى السيد فاروق نايق، وهو أحد قادة حزب الشعب الباكستاني ومحامي السيدة بوتو، في مكتبه رسالة مكتوبة بخط اليد من شخص يدّعي بأنه ''زعيم المفجرين الانتحاريين، وصديق لتنظيم القاعدة''، يهدد فيها باغتيال السيدة بوتو بطريقة شنيعة. وأبلغ السيد نايق المحكمة العليا، فحثها على نقل هذا التهديد إلى الحكومة طالبا تعزيز الحراسة الأمنية للسيدة بوتو.

٢٠٥ - وظهرت مؤشرات إضافية على تهديد تنظيم القاعدة للسيدة بوتو بعد يومين من مقتلها عندما أعلن المتحدث باسم تنظيم القاعدة مصطفى أبو اليزيد مسؤولية تنظيم القاعدة عن اغتيالها في مقابلة عبر الهاتف مع آسيا تايمز أون لاين. حيث قال: ''لقد قضينا على أغلى رصيد أمريكي ... التي أعلنت عن عزمها على إلحاق الهزيمة بالمجاهدين''. وقال أبو اليزيد إن تنظيم القاعدة أصدر أمر الاغتيال الذي نفذه عناصر من جماعة جيش جنغوي، وهي مجموعة جهادية بنجابية مناهضة بشدّة للشيعة. وكان تنظيم القاعدة في وضع يؤهله لأن يستفيد من حالة تزعزع الاستقرار السياسي في باكستان التي تلت اغتيال السيدة بوتو. وترى الهيئة، بالنظر إلى ما سبق، أن على السلطات المختصة في باكستان أن تسعى بكل همة بحثا عن الدور المحتمل لتنظيم القاعدة في اغتيال السيدة بوتو.

حركة طالبان الباكستانية والجماعات الجهادية المحلية الأخرى[٩]

٢٠٦ - إن حركة طالبان الباكستانية هي تجمُّع لجماعات إسلامية بشتونية متشددة تمارس أنشطتها في المناطق القبلية. وترتبط تلك الجماعات ارتباطا وثيقا مع حركة طالبان الأفغانية، ومع تنظيم القاعدة. وقد اتحد عدد من هذه الجماعات في أواخر عام ٢٠٠٧ لتشكيل حركة طالبان الباكستانية بزعامة بيت الله محسود، وهو أحد قادة طالبان من جنوب وزيرستان. وأصبحت حركة طالبان الباكستانية، التي تشكلت في بادئ الأمر كشبكة دعم لحركة طالبان الأفغانية ولتنظيم القاعدة في المناطق القبلية في باكستان، تنظيما فاعلا بذاته بعد أن صار يُنظر إلى الجنرال مشرف على أنه يقف إلى جانب الولايات المتحدة فيما تبذله من جهود رامية إلى مكافحة الإرهاب. ونتيجة لذلك، تشكل حركة طالبان الباكستانية الآن خطرا كبيرا على الاستقرار الداخلي في باكستان.

٢٠٧ - والمنظمات الجهادية هي جماعات سُنية تتخذ، بصفة رئيسية، من إقليم البنجاب مركزا لها. وقد قدم أعضاء هذه المجموعات العون لطالبان فيما تقوم به من جهود في أفغانستان بناء على طلب دوائر الاستخبارات المشتركة بين الوكالات، ثم أقامت الجماعات فيما بعد علاقات مع تنظيم القاعدة وجماعات الطالبان الباكستانية. واستخدم الجيش الباكستاني ودوائر الاستخبارات المشتركة أيضا بعض هذه الجماعات في التمرد في كشمير بعد عام ١٩٨٩. وكان الجزء الأكبر من النشاط المعادي للهند، وما يزال، هو ما تقوم به جماعات مثل جماعة عسكر طيبة، التي تربطها علاقات وثيقة مع دوائر الاستخبارات المشتركة. وكان ما يجمع بين هذه الجماعات الجهادية هو اتّباعها الإسلام السُني على الطريقة الديوبندية، وعداؤها الشديد للشيعة، واستعمال الجيش الباكستاني ووكالات الاستخبارات الباكستانية لها في أفغانستان وكشمير.

٢٠٨ - وليس بمستغرب أن تشكل هذه الجماعات، نظرا إلى خلفيتها هذه، خطرا على السيدة بوتو وما تمثّله. فلم تكن السيدة بوتو قائدة سياسية حداثية وزعيمة لحزب علماني رئيسي فحسب، ولكنها جاهرت أيضا بهجومها الشديد على الإسلام المتطرف الذي تتبناه هذه الجماعات. وقد دعمت نهج الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وكان الجميع يعرف أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة تساعدان في عودتها إلى باكستان. وعلى الرغم مما كان بينها وبين الجنرال مشرف من خلافات، فقد أيدته في بطشه بالمتشددين، بما في ذلك

(٩) يُفهم من مصطلح الجهادية في باكستان الجماعات التي قاتلت الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، والتي قامت في وقت لاحق بتنفيذ عمليات في كشمير. وقد أقام العديد من هذه الجماعات، والجماعات التي انشقت عنها، صلات مع تنظيم القاعدة وحركة طالبان الأفغانية وحركة طالبان الباكستانية.

حادثة المسجد الأحمر في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي الواقع، انتقدت السيدة بوتو مرارا ما يقوم به الجنرال مشرف من أعمال على جبهة مكافحة الإرهاب واصفة إياها بأنها تفتقر إلى الحماسة. ويرى الكثيرون أن كون السيدة بوتو امرأة أيضا كان يمثل مشكلة عند المتديّنين المتطرفين الذين يعارضون قيادة المرأة لبلد مسلم. وكان بعض المسلحين، على الأقل، ينظر إليها على أنها شيعية، لأن والدتها وزوجها ينتميان إلى الطائفة الشيعية.

٢٠٩ - وقبيل عودة السيدة بوتو إلى باكستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أشار أحد التقارير الصحافية، في معرض نقله لما أدلى به عضو مجلس الشيوخ صالح شاه قريشي من جنوب وزيرستان، إلى أن بيت الله محسود هدد باستقبال السيدة بوتو بموجة من التفجيرات الانتحارية. وقد نفى عضو المجلس صالح شاه نفيا قاطعا ما ورد في هذا التقرير. إلاّ أن عدة مصادر في باكستان أخبرت اللجنة أن بيت الله محسود كان يمثل تهديدا حقيقيا للسيدة بوتو. وفي هذا السياق، أعرب اثنان من مساعدِي بيت الله محسود، أثناء مرافقتهما صحافيا من هيئة الإذاعة البريطانية في جنوب وزيرستان في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عن اقتناعهما بأن عودة بوتو المرتقبة إلى باكستان هي جزء من اتفاق لتقاسم السلطة مع الجنرال مشرَّف يهدف إلى تعزيز موالاة الحكومة الباكستانية للولايات المتحدة، وهي في الأصل حكومة شديدة الولاء للأمريكيين. وقال أحد المساعدَين للصحافي، وفقا لما ورد في تقرير هيئة الإذاعة البريطانية: ''إنها شيعية، فما الذي يمكن توقعه منها''.

٢١٠ - وأنحت حكومة الجنرال مشرّف أيضا باللائمة على زعيم حركة طالبان الباكستانية بيت الله محسود في الاغتيال في مؤتمرها الصحافي الذي عُقد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وذكر مسؤولون كبار سابقون في المخابرات للجنة أنهم كانوا يتعقبون، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، خلايا انتحارية متعددة تستهدف الاعتداء على حياة السيدة بوتو في لاركانا، ومردان، وبيشاور، وروالبندي. وعبّر مسؤولون كبار في الحكومة الباكستانية الحالية عن اعتقادهم بتورط السيد محسود في الاغتيال، على الرغم من أنهم ما زالوا يعتقدون أنه كان جزءا من مؤامرة أكبر.

٢١١ - وأيد أيضا السيد مايكل هايدن، مدير وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة، ارتكاب حركة طالبان وتنظيم القاعدة لجريمة الاغتيال. فزعم في مقابلة أجرتها معه صحيفة واشنطن بوست في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بأن من قتل السيدة بوتو هم مقاتلون متحالفون مع بيت الله محسود، بدعم من شبكة القاعدة الإرهابية. ولم تسمح حكومة الولايات المتحدة للجنة بالاجتماع مع مسؤولي المخابرات الأمريكية للتثبت من الأساس الذي يقوم عليه تأكيد السيد هايدن.

٢١٢ - ولا تكفي هذه العوامل وحدَها لتقييم احتمال ارتكاب حركة طالبان والجماعات الجهادية لجريمة اغتيال السيدة بوتو. بيد أنّ لا أحد تقريبا ممن قابلتهم لجنة التحقيق، بمن فيهم زملاء السيدة بوتو في حزب الشعب الباكستاني، ينكر أن المتشددين (حركة طالبان والجماعات الجهادية) كانوا يشكلون خطرا على حياة السيدة بوتو. ويعترف أحد الجنرالات المتقاعدين، ممن وجهوا انتقادات شديدة إلى نظام مشرّف، أن ''بيت الله محسود هو واحد من بين من كانوا يرغبون في أن تُقتل [السيدة بوتو]''. وترى اللجنة أنه ينبغي للسلطات المختصة في باكستان السعي بلا هوادة بحثا عن الدور المحتمل لحركة طالبان الباكستانية والجماعات الجهادية الباكستانية في اغتيال السيدة بوتو.

تهديدات المؤسسة الحاكمة

٢١٣ - تستخدم كلمة المؤسسة الحاكمة في باكستان عادة للإشارة إلى من يمارس سلطة فعلية، وهي تشمل القيادة العسكرية العليا ووكالات الاستخبارات، إلى جانب القيادة العليا لبعض الأحزاب السياسية، وأفرادا رفيعي المستوى في الجهاز الإداري ورجال أعمال متحالفين معهم. وتشكل القيادة العسكرية العليا ووكالات الاستخبارات ركيزة المؤسسة الحاكمة كما أنهما أكثر عناصرها ديمومة وتأثيرا.

٢١٤ - وكانت السيدة بوتو تتحدث على الملأ، من خلال كتاباتها وخطبها العامة، عن مصادر التهديدات التي تواجهها؛ وفي مقدمتها عناصر من داخل المؤسسة الحاكمة، والتي كانت على علم تام بنهجها والمدى الذي يمكن أن تصل إليه. وقد حملت هي وكثيرون غيرها الجيش ووكالات الاستخبارات المسؤولية عن عدد من الحملات ''غير الأخلاقية'' التي استهدفتها عندما رشحت نفسها للانتخابات في الثمانينات والتسعينات، وكذلك عن التخطيط لإخراج الحكومات التي شكلتها من السلطة. وكانت تعتقد أن السياسات التي تدافع عنها - عودة الحكم المدني والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمفاوضات والمصالحة مع العالم غير الإسلامي، والتصدي للإسلاميين المتطرفين - تهدد استمرار سيطرة المؤسسة الحاكمة على باكستان.

٢١٥ - وقد دعت المقترحات المتعلقة بالسياسات التي تقدمت بها السيدة بوتو، بما في ذلك ما ورد منها في بيان حزب الشعب الباكستاني لعام ٢٠٠٧، إلى فرض قيود على سلطات الجيش ووكالات الاستخبارات. واقترحت إخضاعهما لسلطات مدنية ديمقراطية، مع وضع ترتيبات تتعلق بالشفافية ومراقبة الميزانية العسكرية والإنفاق العسكري. وتعهدت فيها على الملأ بإجراء إصلاحات لتخليص وكالات الاستخبارات من العناصر التي تحركها دوافع

سياسية أو دينية. وتشمل بعض المواقف التي اتخذتها السيدة بوتو والتي أثارت مخاوف المؤسسة ما يلي:

(أ) موقفها المعلن بشأن الحاجة إلى التخلص من بقايا أي علاقات بين العسكريين والمتشددين. وكان اقتراحها هو التخلص من أي علاقات تربط الجيش ووكالات الاستخبارات بحركتي طالبان والجهاد؛ رغم أن العديد من المنتمين إلى العسكريين والمتشددين ما زالوا ينظرون على نحو معلن إلى هذه الجماعات باعتبارها أدوات هامة للسياسة الخارجية تخدم المصالح الوطنية في مواجهة الهند في تلك المنطقة دون الإقليمية. ومن هذا المنطلق، نددت السيدة بوتو بعمليات الهدنة المختلفة التي أعلنت بين الجيش الباكستاني والمتشددين المنتمين إلى حركة طالبان في سوات ومناطق القبائل، بحجة أنها تشكل نوعا من الاسترضاء؛

(ب) موقفها المستقل بشأن الحاجة الملحة إلى تحسين العلاقات مع الهند، بما لذلك من تداعيات على النزاع في كشمير، والذي يعتبره الجيش مجاله السياسي؛

(ج) تنديدها المتكرر بالدور الذي يلعبه الجيش ووكالات الاستخبارات في السياسات الداخلية؛

(د) النظرة السائدة إلى مدى استعدادها لتهدئة المخاوف الغربية. فبينما كان الجيش وغيره من الأطراف داخل المؤسسة مستعدين للتعاون مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من الدول الغربية، كان يتم تصوير السيدة بوتو على أنها شديدة التساهل؛

(هـ) ما زعم عن استعدادها لتقديم تنازلات بشأن البرنامج النووي الباكستاني والسماح بمزيد من التدخل الغربي فيه. فقد أحكم الجيش قبضته على الأسرار النووية ورفض بإصرار السماح بوصول أي أطراف دولية إلى الدكتور ع. ق. خان، العالم النووي الباكستاني الذي باع معلومات عن السلاح النووي إلى بلدان أخرى. وكانت السيدة بوتو قد ذكرت أنها ستسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى الدكتور خان، بيد أن تصريحاتها حرفت في بعض التقارير الإعلامية.

٢١٦ - وذكرت مصادر عديدة، أجرت لجنة التحقيق مقابلات معها، أنها تعتقد أن المؤسسة الحاكمة شعرت بالتهديد من إمكانية عودة السيدة بوتو لتولي منصب رفيع وأن المؤسسة ضالعة في اغتيالها أو تتحمل جزءا من المسؤولية عن ذلك. ويستند تحليل تلك المصادر إلى أعوام من المتابعة والمعرفة لكيفية عمل المؤسسة، وإن كانت لم تقدم أدلة بعينها فيما يتعلق باغتيال بوتو.

٢١٧ - وتحدث عدد من هذه المصادر عن وجود عناصر داخل المؤسسة الحاكمة كانت ترى في عودتها إلى ممارسة حياة سياسية نشطة تهديدا لسلطاتها. وتشمل هذه العناصر، على وجه الخصوص، أولئك الذين تربطهم صلات بالإسلاميين المتشددين، وخاصة جماعتي الجهاد وطالبان المتشددتين والذين يتعاطفون مع قضيتهما أو يرون فيهما رصيدا استراتيجيا يعزز دور باكستان في المنطقة. وقد ترعرعت هذه التنظيمات وانتشر التطرف الإسلامي، الذي همش القوى الديمقراطية العلمانية، إبان نظام حكم الجنرال ضياء الحق العسكري (الذي أطاح بالحكومة المدنية التي كان يتزعمها والد السيدة بوتو وأعدمه فيما بعد)؛ وكانت دوائر المخابرات المشتركة قد أقامت هذه العلاقات، أساسا إبان الحرب الباردة والحرب ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينيات، وفيما بعد لدعم المتمردين في كشمير. ورغم أن عددا من ضباط الاستخبارات الباكستانيين الحاليين والسابقين أبلغوا اللجنة بأن وكالاتهم لم تعد لديها صلات من هذا القبيل في عام ٢٠٠٧، فقد قدم جميع المحللين المستقلين تقريبا معلومات تفيد بعكس ذلك وأكدوا أن العديد من هذه الصلات ما زال قائما.

٢١٨ - ونشأت مخاوف السيدة بوتو من التهديدات التي يشكلها لها تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات المتشددة جزئيا بسبب علمها بالصلات التي تربط هذه الجماعات بأشخاص عملوا مع دوائر المخابرات المشتركة أو محسوبين عليها. وكانت تخشى أن تفعل السلطات مثل هذه الصلات، وأن تستخدم الإسلاميين المتطرفين لإيذائها، مع التغطية على دور السلطات في أي هجوم. وكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه ادعاءاتها ضد الجنرال (متقاعد) حميد غول والعميد (متقاعد) إيجاز شاه، في رسالتها المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى الجنرال مشرف. وكان غول مديرا عاما للاستخبارات العسكرية في فترة حكم ضياء الحق ثم مديرا عاما لدوائر المخابرات المشتركة عندما كانت السيدة بوتو رئيسة للوزراء في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. ورغم أنه تقاعد، فقد كانت السيدة بوتو تعتقد أنه ظل محافظا على علاقاته الوطيدة السابقة بأعضاء حركة الجهاد المتشددين. وكان العميد إيجاز شاه، مدير عام مكتب الاستخبارات في عام ٢٠٠٧ والضابط السابق في دوائر المخابرات المشتركة من الدائرة المقربة للجنرال مشرف. وعندما حوصر عمر سعيد شيخ، المتهم الرئيسي في قضية اغتيال دانييل بيرل، في عام ٢٠٠٢، طلب أن يسلم نفسه للعميد شاه. ويعتقد البعض أن ذلك يرجع إلى ما تواتر عن وجود صلات استخباراتية بين العميد شاه والسيد شيخ؛ بيد أن العميد شاه نفى ذلك نفيا قاطعا وأبلغ اللجنة أن عملية الاستسلام تم تسهيلها من خلال صلات عائلية في مسقط رأس كل منهما.

٢١٩ - ومن بين النشطاء الآخرين الذين أثاروا مخاوف خاصة لدى السيدة بوتو وغيرها، قاري سيف الله أختر، أحد مؤسسي حركة الجهاد الإسلامي المتطرفة الذي اتهمته بالضلوع

في محاولة انقلاب فاشلة ضدها في عام ١٩٩٥، إبان حكومتها الثانية. وتشير التقارير إلى أن السيد أخطر الذي كان يعيش في باكستان عندما عادت السيدة بوتو من المنفى كان حلقة من الحلقات الرئيسية التي تربط دوائر المخابرات المشتركة بنظام حكم طالبان في أفغانستان ويعتقد أنه أقام علاقات مع السيد بن لادن الذي كان يعيش في أفغانستان في تلك الفترة. وكانت السيدة بوتو تعتقد أن السيد أخطر له صلة بهجوم كراتشي الذي استهدفها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وكان نائب السيد أخطر في مرحلة من المراحل هو إلياس كشميري، الذي كانت له صلات بالجيش الباكستاني خلال حملتي أفغانستان وكشمير، وكان من المساعدين البارزين لأيمن الظواهري نائب السيد بن لادن.

٢٢٠ - ومثل هذه الصلات والعلاقات بين عناصر في وكالات الاستخبارات والمتشددين، هي أشد ما أثار مخاوف السيدة بوتو وكثيرين غيرها ممن يعتقدون أن السلطات يمكنها أن تنشط هذه العلاقات لإيذائها. ونظرا للطابع السري لهذه العلاقات، يصبح اكتشاف أو إثبات دورها في أي هجوم على السيدة بوتو أمراً شديد الصعوبة.

٢٢١ - وقد شكّلت السيدة بوتو أيضا تهديدا محتملا للجنرال مشرف، لتحديها المتزايد لخططه الرامية إلى مواصلة إحكام قبضته على السلطة، أولا من خلال عودتها إلى باكستان وبدء حملاتها، ثم التركيز على احتمالات حدوث تلاعب في الانتخابات، وأخيرا من خلال شن حملات مباشرة ضد الدكتاتورية العسكرية خلال الأسابيع التي فرضت فيها الأحكام العرفية. ويعتقد البعض أن الجنرال مشرف استشاط غضبا من السيدة بوتو عندما وجهت له ولنظام حكمه انتقادات شديدة، بعد دخولها في مفاوضات معه. وللأسباب نفسها، شعر حلفاء الجنرال مشرف، في الرابطة الإسلامية الباكستانية بتهديد السيدة بوتو لهم أيضا، لأنهم سيكونون أكبر الخاسرين في حالة فوز حزب الشعب الباكستاني في الانتخابات، وتنحيتهم عن موقع الأغلبية في البرلمان.

٢٢٢ - وعلى مدار حملة السيدة بوتو في باكستان قبل اغتيالها، بدأ يتكون لديها تصور بأن الجنرال مشرف يشكل أكبر تهديد لسلامتها. حيث كانت ترى أن حكومته لا توفر لها الأمن الذي تحتاجه وتستحقه نظرا للتهديدات التي تواجهها ووضعها كرئيسة وزراء سابقة. وقد أكدت مخاوفها الأمنية في رسالة بالبريد الإلكتروني وجهتها إلى مستشارها المقيم في الولايات المتحدة، السيد مارك سيغل، حيث قالت: ''لقد جعلني مشرف وأتباعه أشعر بعدم الأمان''.

٢٢٣ - وتعتقد اللجنة أن التحقيقات الجنائية في الهجومين اللذين استهدفا السيدة بوتو، أولاً في كراتشي وثانيا في روالبندي حيث قتلت، يجب أن تركز على الأشخاص الذين قد يكونوا ضالعين، ليس فقط على المستوى التنفيذي المباشر، وإنما أيضا على مستوى

التفكير والتخطيط والتمويل. وينبغي على السلطات المختصة، في هذا الصدد، تتبع جميع الخيوط والبحث في جميع المعطيات المنطقية في هذا الشأن، بما في ذلك إمكانية ضلوع أفراد من داخل المؤسسة الحاكمة.

افتراضات المسؤولية الأخرى

٢٢٤ - أدى اغتيال السيدة بوتو إلى انتشار افتراضات فيما يتعلق بالمذنبين المحتملين. ويشمل هؤلاء حكومات أخرى وأفراد أسرة بوتو والمقربين من معاونيها وحراس أمنها. وأغلبية هذه الافتراضات لا تعتمد على أي أساس كدليل، ويسعى بعضها إلى مجرد تسمية الأشخاص الذين يعتقد أنهم استفادوا بشكل أو بآخر من موت السيدة بوتو، بمن فيهم أقرب الناس إليها. ويكاد يعزى استمرار هذه الافتراضات بإصرار في مجمله إلى التقاعس المشين للسلطات الحكومية وقتئذ عن إجراء تحقيق بما يلزم من صرامة ونزاهة. وتحتاج لجنة التحقيق إلى تناول كل نظرية من هذه النظريات المتعددة على حدة. وتجدر الإشارة إلى أن الاستجابة الصحيحة هي إجراء تحقيق جنائي شامل - أي القيام ببحث مجد عن الحقيقة - وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

باء - المسؤوليات

الأمن الذي وفرته السلطات الباكستانية

٢٢٥ - لم تف الحكومة الباكستانية بمسؤوليتها عن حماية السيدة بوتو. فمركزها كرئيسة وزراء سابقة ومرشحة سياسية قيادية ووجود تهديدات مقنعة مُحدقة بحياتها مسألتان كان يتعين أن تحفزا على استجابة أمنية فعالة.

٢٢٦ - ولم تكن هناك أي خطة أمنية اتحادية عامة لحماية السيدة بوتو. وتسبب الطابع الاتحادي لتنظيم الشرطة الباكستانية في صعوبة وضع برنامج أمني موحد رفيع المستوى، لكن هذا لا يبرئ ذمة الحكومة الاتحادية من المسؤولية.

٢٢٧ - ولم تتلق الشرطة الإقليمية من وزارة الداخلية تعليمات أمنية خاصة بالسيدة بوتو مثل التعليمات التي أصدرت لحماية غيرها من رؤساء الوزراء السابقين. ونتيجة لذلك، تباينت التدابير الأمنية المخصصة لها من ندوة انتخابية لأخرى حسب قوام الشرطة الإقليمية والمحلية وحماسها. بالإضافة إلى ذلك، كانت فعالية الخطط الأمنية التي وضعتها الشرطة تتوقف إلى حد بعيد على الأمن التكميلي الذي يوفره حزب الشعب الباكستاني. ولم تكن هناك خطة أمنية عامة لتوفير الحماية للسيدة بوتو خلال الفترة بين مناسبات الحملة الانتخابية.

٢٢٨ - ولم يكن ما وفرته السلطات من معدات أمنية للسيدة بوتو كافياً، ولم تكن المعدات المقدمة تعمل في كثير من الأحيان.

٢٢٩ - وقد كشفت السلطات الباكستانية عن تهديدات مُحدقة بالسيدة بوتو وحثتها على عدم العودة إلى باكستان. وليست هناك أدلة على بذل السلطات جهودا للتصدي لتلك التهديدات. وبالنظر إلى جدية التهديدات التي حددتها الحكومة وخطورة الأفراد والمؤسسات الذين يشكلون تلك التهديدات، فقد كانت الاستجابة الاتحادية للخطر الذي يتهدد السيدة بوتو ناقصة إلى حد كبير. ولم تضطلع السلطات الاتحادية بأي مسؤولية فعلية عن أمنها، واقتصرت على إحالة التهديدات الأمنية إلى السيدة بوتو والسلطات الإقليمية، والموافقة على تكليف الرائد امتياز بالاتصال بين السلطات وحزب الشعب الباكستاني.

٢٣٠ - وثبت أن تكليف الرائد امتياز بالاتصال بين السلطات والسيدة بوتو لم يكن كافيا. فلم يتلق الرائد امتياز الدعم من السلطات الاتحادية أو المحلية. وبما أنه كان يسافر معها معظم الوقت، فإنه لم يتمكن من العمل بفعالية مع السلطات الاتحادية أو المحلية لتخطيط الترتيبات الأمنية مسبقا أو تلقي معلومات كافية منها. وتعيين الرائد امتياز يعطي الانطباع بالدعم الاتحادي، لكنه كان دون جدوى.

٢٣١ - وفي لياقت باغ، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان الأمن الذي وفرته شرطة البنجاب للسيدة بوتو غير فعال وغير كاف وسلبيا. وكان من الممكن منع اغتيالها بتوفير الأمن الكافي. وكانت الخطة الأمنية غير كافية، بل ليس هناك دليل على أنها نفذت. وقد دعت الخطة إلى نشر ١ ٣٧١ فردا من أفراد الشرطة، إلا أن اللجنة لا تعتقد أن عدد أفراد الشرطة المنشورين بالفعل اقترب من هذا الرقم. وأظهر أداء الشرطة افتقارا إلى جدية الهدف، ونقصا في القيادة على مستوى القمة، وعدم كفاية الالتزام بين الجنود.

٢٣٢ - ولدى مغادرة السيدة بوتو للندوة، لم تقم الشرطة بالسيطرة على الحشود المجتمعة خارج لياقت باغ والقادمة من داخل المتنزه. ونتيجة لذلك تمكن الحشد من الإحاطة بمركبتها وبالتالي إبطاء سرعة المركبة. وتبين تسجيلات الفيديو والصور وجود عدد قليل جدا من الشرطة في تلك الأثناء. ويعزى تأخر مغادرة السيدة بوتو مكان الحادث إلى الحشود التي اعترضت طريق مركبتها. ولم تكن وحدة شرطة إليت (Elite) التي كان من المفترض أن توفر حماية تُطوِّق مركبة السيدة بوتو حاضرة بشكل مباشر للقيام بذلك. وكانت على الشرطة مسؤولية كفالة أن تتم المغادرة بسرعة وبسلاسة، وأن يكون من الممكن استخدام طريق بديل في حالة سد الطريق الرئيسي. وكون الطريق البديل الوحيد مسدودا بسيارات الشرطة

الواقفة مسألة لا تغتفر. وشكل عدم قيامها بفتح طريق لياقت لإتاحة مغادرة التجمع بسرعة تقصيرا خطيرا.

٢٣٣ - ولم توضع خطة للطوارئ في حالة شن هجوم. وبمجرد وقوع الهجوم نتجت الفوضى. ولم تصطحب مركبتها بحراسة الشرطة لإيصالها بسرعة إلى أحد المستشفيات. ومن الغريب أن مركبتها ظلت محصورة لوحدها على طريق موري إلى حين وصول سيارة السيدة شيري رحمان التي نقلتها إلى المستشفى. وباستثناء الأشخاص الموجودين في مركبة السيدة بوتو، فقد كانت لوحدها دون حراسة من الشرطة أو دعم من مركبة الدعم المصفحة التي كان من المفترض أن تشكل جزءا من موكبها.

٢٣٤ - ويبرز بشكل أكبر عدم كفاية الترتيبات الأمنية التي اتخذتها شرطة مقاطعة روالبندي عندما تقارن بالترتيبات التي اتخذتها شرطة كراتشي لوصول السيدة بوتو إلى هناك في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ومن الواضح أن حدث عودة السيدة بوتو إلى باكستان كانت له أهمية أكبر مقارنة بالتجمع العام الذي تم في روالبندي. إلا أن هذا الاختلاف لا يمكن أن يفسر التباينات الجوهرية في الترتيبات الأمنية. وبخلاف شرطة مقاطعة روالبندي، أجرت شرطة كراتشي سلسلة من الاجتماعات مع حزب الشعب الباكستاني لوضع الترتيبات الأمنية بالتعاون. وكان لدى شرطة كراتشي أيضا خطة أمنية مكتوبة أكثر اتساقا، ركزت على التنسيق مع العناصر الأمنية التابعة لحزب الشعب الباكستاني وأدمجتهم في الخطة. وتمثلت أيضا جدية الهدف التي وضعت بها شرطة كراتشي ترتيباتها الأمنية في الجهود الملموسة التي اتخذتها لاختبار فعالية خطتها الأمنية. وشملت هذه الجهود إجراء تدريب عملي كامل على الخطة الأمنية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بمشاركة الآلاف من أفراد الشرطة.

الأمن الذي وفره حزب الشعب الباكستاني

٢٣٥ - أُجبر حزب الشعب الباكستاني، بحكم طبيعة التهديدات المحدقة بالسيدة بوتو وإدراك أن السلطات لن توفر لها ما يكفي من الحماية، على وضع ترتيبات أمنية تكميلية.

٢٣٦ - ومع أن حزب الشعب الباكستاني لم يكن يتحمل المسؤولية عن أمن السيدة بوتو، فإن ما وفره من أمن كان يتسم بانعدام التنظيم والافتقار إلى الحس المهني. وكل مسؤول من كبار مسؤولي حزب الشعب الباكستاني الذين تحدثت إليهم اللجنة بشأن هذه المسألة وصف الترتيبات الأمنية التي اتخذها حزب الشعب الباكستاني بشكل مغاير. ورغم أن السيد رحمان مالك زعم أنه لم يكن مستشارا معنيا بالأمن الجسدي، فإن الرسائل التي كتبها إلى السلطات، ودور الاتصال بوكالات الأمن والاستخبارات الذي كان يؤديه يبين أنه كان مشتركا إلى حد بعيد في الإدارة العامة لأمن السيدة بوتو. وقد أدت مغادرته مكان الحادث

في روالبندي بعد الهجوم إلى عزل مركبتها التي تعرضت لأضرار. وشكلت المغادرة السريعة لمركبة الدعم الوحيدة، التي كانت تُقل السيد مالك وغيره من كبار مسؤولي حزب الشعب الباكستاني، زلة أمنية خطيرة. وبعد التحرك بعيدا إلى مسافة آمنة من مكان الهجوم، كان يتعين على مستقلي المركبة أن ينتظروا للتأكد مما إذا كانت مركبة السيدة بوتو قادرة على المغادرة في أمان وما إذا كانت هناك حاجة إلى مركبة للدعم. وكانت مركبتهم ستشكل جزءا ضروريا من الموكب، بوصفها مركبة الدعم، سواء تضررت مركبة السيدة بوتو أو لم تتضرر.

٢٣٧ - ولم يتول الرائد امتياز القيادة بعد الهجوم، مع أنه عين في الفريق لهذا السبب تحديدا. ومن المفهوم أن تتغلب الصدمة الناتجة عن الهجوم على الأشخاص الآخرين الموجودين في المركبة، لكن كان من المتوقع منه، بصفته فني الشؤون الأمنية القيادي الموجود في المركبة، أن يضطلع بالقيادة في تلك اللحظة العصيبة.

التحقيقات الجنائية

٢٣٨ - لم يجر تحقيق جنائي فعال أو نشيط لا في هجوم كراتشي ولا في هجوم روالبندي. وهذا غير مبرر من حيث المبادئ الأساسية لأعمال الشرطة الفعالة ومخالف للمسؤوليات القانونية للسلطات المعنية.

٢٣٩ - وليس هناك دليل على أن شرطة روالبندي قامت بأي محاولة لعزل مكان الجريمة في أعقاب اغتيال السيدة بوتو رغم النشر المزعوم لشرطة قوامها ١ ٣٧١ فردا. وقرار استخدام خرطوم لإطفاء الحريق لغسل مكان الجريمة بعد ساعة وأربعين دقيقة من وقوع الهجوم - بدعوى القلاقل المدنية وبهدف منع التمرد - قرار غير مقبول وأدى بالفعل إلى تدمير الأدلة. وتسبب هذا التدمير إلى حد كبير في زيادة صعوبة جمع كمية من أدلة الحمض النووي الريبي المتزوع الأكسجين أكبر من الكمية الدنيا اللازمة التي جمعت بالفعل إن لم يجعل ذلك مستحيلا. وألحقت هذه الخسارة الجسمية للأدلة بمكان الجريمة ضررا لا يمكن تداركه. وبخلاف الأجزاء الثلاثة والعشرين من الأدلة التي جمعتها الشرطة، عادة ما تسفر هجمات من هذا القبيل عن جمع الآلاف من أجزاء الأدلة.

٢٤٠ - واللجنة ليست مقتنعة بأن قرار غسل مكان الحادث اتخذ من جانب رئيس شرطة المدينة سعود عزيز لوحده. فقد كان الهجوم كبيرا للغاية وهدف الهجوم مهما للغاية للمجتمع الباكستاني إلى حد لا يمكنه من اتخاذ هذا القرار بمفرده. وأُبلغت اللجنة من مصادر بأن رئيس شرطة المدينة سعود عزيز كان يتحدث باستمرار على هاتفه النقال عندما كان في المستشفى. وترى اللجنة أنه لم يبين بما يكفي هوية الشخص الذي كلمه في ذلك الوقت.

وقدمت مصادر أخرى معلومات موثوق بها عن تدخل وكالات الاستخبارات في القضية. وبصرف النظر عن الشخص الذي كان مسؤولا عن اتخاذ هذا القرار، وعن سبب ذلك، فقد تصرف هذا الشخص على نحو يخالف أبسط معايير الشرطة وأعاق إجراء تحقيق سليم في الاغتيال.

٢٤١ - وحالت طريقة التعامل مع أصناف الأدلة الهامة الأخرى دون جمع معلومات مهمة، وبالأخص عدم الحفاظ على المركبة التي كانت تُقل السيدة بوتو والمركبات الأخرى لأغراض إجراء فحص تقني لها.

٢٤٢ - وتسبب عدم إجراء أي تشريح للجثة في إلحاق ضرر جسيم بالتحقيق. فقد أثر بشكل خطير عدم تحديد سبب واضح للموت عن طريق تشريح الجثة على مصداقية الحكومة في أوساط الجمهور وأثار تكهنات واسعة النطاق بشأن سبب وفاه السيدة بوتو. ويظهر رئيس شرطة المدينة سعود عزيز مرة أخرى في حالة يبدو فيها أنه كان قادرا على عرقلة إجراء تحقيق فعال في الجريمة. ومرة أخرى، ليس من المرجح أن مسؤول شرطة من مستواه يمكن أن يتخذ لوحده هذه القرارات الخطيرة والمدمرة في آخر المطاف وأن يمتلك هذه السلطة. ويصر رئيس شرطة المدينة سعود عزيز على أنه لم يرفض أي طلبات لإجراء تشريح للجثة.

٢٤٣ - وقد أضر المؤتمر الصحفي الذي عقدته الحكومة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ - أي في اليوم التالي للاغتيال وفي اليوم الذي شُكل فيه فريق التحقيق المشترك - بالتحقيق وقوض ثقة الجمهور. وهذه المشكلة عويصة بشكل خاص لأن باكستان كانت خاضعة لقيادة حكومة عسكرية في مجتمع تملك فيه المؤسسة العسكرية سلطة كبيرة وواسعة النطاق. وتخلص اللجنة إلى أن قرار عقد المؤتمر الصحفي اتخذه الجنرال مشرف.

٢٤٤ - واتسم التحقيق الذي أجراه فريق التحقيق المشترك بالجمود، ما عدا في الأيام القليلة الأولى التي أعقبت الهجوم.

٢٤٥ - وبعد الإجراءات المبكرة التي اتخذها أعضاء فريق التحقيق المشترك، ولا سيما على يد أعضاء وكالة التحقيقات الاتحادية، اعتمد الفريق بشكل حصري تقريباً على المعلومات الواردة من وكالات الاستخبارات دون متابعة أعمال الشرطة. ولم يقم بأبسط إجراءات الشرطة، مثل إجراء مقابلات مع الأشخاص الذين كانوا داخل مركبة السيدة بوتو. وحتى لو لم يرغب هؤلاء الأشخاص وغيرهم داخل حزب الشعب الباكستاني في التعاون مع السلطات، فقد كان لدى الشرطة الباكستانية وسائل طلب المشاركة رسميا، وبالنظر إلى خطورة الجريمة، من المثير للاستغراب أنه لم يفعل ذلك.

٢٤٦ - ولم تكن هناك أساسا أي اتصالات بين مسؤولي شرطة كراتشي الذين يحققون في هجوم كراتشي ومسؤولي شرطة روالبندي العاملين في فريق التحقيق المشترك الذي يحقق في الاغتيال. ومازال تحقيقا الشرطة غير متصلين رغم ضرورة الاتصال والتعاون على نحو تام في هاتين القضيتين المعقدتين المترابطتين.

٢٤٧ - ويساور اللجنة القلق من أن وجودها مكن السلطات المسؤولة عن التحقيق من تخفيض وتيرة أنشطتها. فمثلا، شرعت الحكومة، التي تولت مهامها منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في مواصلة التحقيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ فقط. ولا تشكل الجهود التي تبذلها اللجنة لتحديد وقائع وظروف اغتيال السيدة بوتو بديلا لتحقيق جنائي رسمي فعال. بل كان يتعين القيام بهذه الأنشطة في نفس الوقت. وقد مضى على مقتل السيدة بوتو أكثر من عامين. وتولت زمام الأمور حكومة يترأسها حزبها، حزب الشعب الباكستاني، طوال معظم ذلك الوقت، وشرعت في مواصلة التحقيق فقط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أي في إحياء التحقيق الرسمي المتوقف. وهذا أمر يثير استغراب اللجنة.

دور وكالات الاستخبارات[١٠]

٢٤٨ - أشار عدد من الأشخاص، الذين يتسمون بالدراية والمصداقية، والذين تكلمت معهم لجنة التحقيق إلى طابع التغلغل المنتشر والسيطرة والسرية الذي يتسم به دور وكالات الاستخبارات في المجتمع الباكستاني. وفي سياق هذا التحقيق، تلقت اللجنة تأكيدات كثيرة على هذا الأمر، ليس في مسائل إنفاذ القانون فحسب، بل وفي مختلف جوانب الحياة السياسية في البلد خلال عام ٢٠٠٧ كذلك.

٢٤٩ - وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى المشاركة المكثفة من جانب وكالات الاستخبارات في التحقيقات الجنائية. ورغم أن من الضروري غالبا، خاصة في قضايا الإرهاب، أن تضطلع وكالات الاستخبارات بتقديم مساعدة كبيرة لسلطات التحقيق الشرطية، إلا أنه في التحقيق المتعلق باغتيال السيدة بوتو، تجاوز دور وكالات الاستخبارات دور تقديم المساعدة، مما أدى إلى أن تصبح مؤسسات إنفاذ القانون خاضعة لها.

(١٠) لدى باكستان ثلاث وكالات استخبارات رئيسية. مكتب الاستخبارات، هو وكالة الاستخبارات المدنية الرئيسية، ويركز على الاستخبارات الداخلية، إلا أنه يتبع لرئيس الوزراء بدلا من وزير الداخلية ويرأسه، بوجه عام، مسؤول عسكري رفيع المستوى. وجهاز الاستخبارات العسكرية - Military Intelligence، وهو فرع من الجيش متخصص في مجال الاستخبارات ويتبع لرئيس أركان الجيش. ودوائر المخابرات المشتركة بين الوكالات، التي تعتمد على القدرة الاستخباراتية للفروع العسكرية الثلاثة، إضافة إلى قدرتها الأكثر استقلالية، وهي تعد الوكالة الأبرز بين الوكالات الثلاث، وهي تابعة لرئيس الوزراء، إلا أنها، عموما، وبالممارسة الفعلية، تابعة لرئيس أركان الجيش.

٢٥٠ - وقامت الوكالات، خاصة دوائر المخابرات المشتركة، بإجراء تحقيقات موازية في كل من الهجوم الذي وقع في كراتشي والاغتيال الذي جرى في روالبندي. وقام مسؤول سابق في المخابرات، لديه إطلاع مباشر على هذه المسألة، بإبلاغ اللجنة أن دوائر المخابرات المشتركة أجرت تحقيقا خاصا بها في هجوم كراتشي ونجحت في اعتقال أربعة رجال قدموا دعماً لوجستياً للهجوم. ولم يسبق أن ذكر أي من مسؤولي الشرطة أو المسؤولين المدنيين الآخرين، الذين أجرت اللجنة مقابلات معهم فيما يتعلق بكراتشي، أي علم لهم بهذه الاعتقالات. وأبلغ المصدر نفسه اللجنة بأن عناصر دوائر المخابرات المشتركة الذين غطوا اجتماع بوتو في لياقت باغ في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر كانوا أول من أمّن سيارتها وأول من التقط صورا لها بعد الهجوم الذي وقع هناك، من بين إجراءات أخرى قاموا بها. وقام مسؤول حكومي سابق بارز للغاية وعلى دراية مباشرة بإبلاغ اللجنة أن دوائر المخابرات المشتركة كانت في الواقع مسؤولة عن التحقيق في اغتيال السيدة بوتو. وقد أكد آخرون أن مكتب المخابرات كان ولا يزال يضطلع بدور كبير في التحقيق.

٢٥١ - وقد اعترف أعضاء فريق التحقيق المشترك، الذي تولى التحقيق في اغتيال السيدة بوتو جميعهم تقريبا بأن جميع معلوماتهم الأكثر أهمية، بما في ذلك تلك التي أدت إلى تحديد هوية المشتبه بهم الموجودين حاليا بالسجن وإلقاء القبض عليهم، قد جاءت من وكالات الاستخبارات. واللجنة مقتنعة من صحة ذلك نظرا لقلة المؤشرات التي تدل على أن فريق التحقيق المشترك قد نظر في أية فرضيات أخرى، أو تتبع مسارات أو وضع أدلة خاصة به من خارج الإطار الذي حددته تلك الوكالات.

٢٥٢ - وأعرب عدد من كبار مسؤولي جهات إنفاذ القانون للجنة عن قلقهم من توجيه موارد بناء القدرة التحقيقية، خاصة في قضايا الإرهاب، إلى وكالات الاستخبارات، في حين تعاني موارد وقدرات الشرطة من النقص. فبالفعل، وفي أعقاب محاولات اغتيال الجنرال مشرف، جرى تعزيز قدرة دوائر المخابرات المشتركة لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في هذه التحقيقات. وقد أدى هذا التوجه إلى إحداث تشويه واختلال في وظائف هذه المؤسسات وبات يمثل تحديا مستقبليا لكفالة ديمقراطية سيادة القانون.

٢٥٣ - ونظرا للعلاقات التاريخية، والتي من المحتمل استمرارها، بين وكالات الاستخبارات وبعض الجماعات الإسلامية المتشددة التي تمارس العنف المتطرف، قد تُثار الشبهات حول الوكالات بشأن تحقيقاتها في جرائم ربما ارتكبتها هذه الجماعات.

٢٥٤ - وبطبيعة الحال، يمكن أن يكون التنصت على المكالمات الهاتفية أداة مشروعة في أيدي وكالات الاستخبارات وجهات إنفاذ القانون. ومع ذلك، فإن اللجنة، أثناء جهودها

الرامية إلى تحديد مصدر وموثوقية عمليات التنصت على المكالمات الهاتفية المستخدمة لإثبات تورط بيت الله محسود في اغتيال السيدة بوتو، قد تلقت معلومات ذات مصداقية فيما يتعلق بقيام دوائر المخابرات المشتركة ومكتب الاستخبارات بالتنصت بصورة منهجية ليس فقط على الإرهابيين المشتبه بهم والمجرمين الآخرين، بل على سياسيين ومسؤولين حكوميين وصحفيين وناشطين اجتماعيين كذلك. وهذه الأنشطة غير مخولة ولا تشرف عليها السلطات القضائية ولا تتفق مع عمليات الوكالات من هذا القبيل في المجتمعات الديمقراطية.

٢٥٥ - وقد اكتشفت اللجنة وجودا بعيد المدى لوكالات الاستخبارات، يتجاوز مشاركتها في التحقيقات الجنائية، وذلك في عدة جوانب رئيسية من أحداث عام ٢٠٠٧ الصاخبة التي ساهمت بجزء هام في تشكيل الظروف والسياق اللذين مهدا لعودة السيدة بوتو إلى باكستان. وفي بعض الأحيان، يدعو هذا الحضور الواسع الانتشار إلى التشكيك في قدرة المؤسسات الأخرى على ممارسة ولاياتها ووظائفها ممارسة تامة ومستقلة.

٢٥٦ - وشكلت العملية الانتخابية أحد هذه المجالات. فمشاركة وكالات الاستخبارات، وتحديدا دوائر المخابرات المشتركة، في التأثير على النتائج الانتخابية في انتخابات سابقة، موثقة توثيقا جيدا وأكدها للجنة مسؤول استخبارات كبير سابق. وكان للسيدة بوتو مخاوفها الخاصة، فقد طلبت، كما ورد، من الجنرال مشرف أن يحد من تدخل دوائر المخابرات المشتركة في الانتخابات كجزء من ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي اليوم التالي للقاء السيدة بوتو بالجنرال مشرف بأبو ظبي في تموز/يوليه، أُرسل أحد مساعديها سرا إلى إسلام أباد لينوب عنها في مراجعة أعمال الشركة التي استؤجرت لإنشاء قوائم انتخابية جديدة؛ وقام الجنرال كياني شخصيا وغيره من موظفي دوائر المخابرات المشتركة بتسهيل زياراته الميدانية من أجل هذا الغرض. كما أوضح مسؤول الاستخبارات الكبير السابق أنه في عام ٢٠٠٧ تعهدت دوائر المخابرات المشتركة بأنه لن يكون هناك تزوير. وبجميع المقاييس، كانت انتخابات عام ٢٠٠٨ ''الأكثر نزاهة'' في التاريخ الباكستاني الحديث، إلا أن مهمة حماية العملية الانتخابية تقع، دستوريا، على عاتق مفوضية الانتخابات الباكستانية.

٢٥٧ - وتُعد المشاركة العميقة والمباشرة لدوائر المخابرات المشتركة، عن طريق أكبر قياداتها العليا، في المفاوضات السياسية بين الجنرال مشرف والسيدة بوتو بجميع مراحلها، ودور جميع وكالات الاستخبارات في الجهود المبذولة لإقالة رئيس القضاء والتأثير في تشكيل المحاكم، أمثلة إضافية على الوظيفة المركزية لتلك الدوائر.

٢٥٨ - وقد أدت هذه المشاركة الواسعة الانتشار لوكالات الاستخبارات في شتى المجالات، التي لا تخفى على أحد، إلى تقويض سيادة القانون، وتشويه العلاقات بين المدنيين

والعسكريين، وإضعاف بعض المؤسسات السياسية ومؤسسات إنفاذ القانون. وفي الوقت نفسه، فقد أسهمت في اتساع دائرة انعدام ثقة الجمهور في تلك المؤسسات وتغذية ثقافة سياسية معممة وقودها نظريات المؤامرة المتنافسة.

رابعا – النتائج الرئيسية

٢٥٩ – خلصت لجنة التحقيق إلى النتائج التالية:

'١' بعد قضاء تسع سنوات في المنفى، عادت المحترمة بينظير بوتو، رئيسة الوزراء السابقة، إلى باكستان في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أثناء سنة سادها العنف بشكل استثنائي وشابها ارتفاع حاد في أعمال العنف التي ارتكبها المتطرفون الإسلاميون والدولة على حد السواء. فقد عادت في إطار اتفاق سياسي غير قاطع وهش مع الجنرال برويز مشرف، كجزء من عملية تمت بتشجيع وتيسير من حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومع أن المناقشات تضمنت مسألة الترتيبات المتعلقة بتقاسم السلطة لاحقا، فإنه لم يجرِ الاتفاق إطلاقا على الشروط النهائية. وفعلا، لم تحصل لجنة التحقيق على أي برهان قاطع على أن السيدة بوتو، إلى حين اغتيالها، أو الجنرال مشرف كانا يعتقدان أنهما لا يزالان بحاجة لأن يساعد أحدهما الآخر على تحقيق أهدافهما السياسية النهائية.

'٢' قُتلت السيدة بوتو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عندما نفذ انتحاري يبلغ عمره ١٥ سنة ونصف عملية تفجير قرب السيارة التي كانت بوتو على متنها أثناء مغادرة الحدث الذي نظمه حزب الشعب الباكستاني في لياقت باغ. ولا يصدّق أحد أن هذا الفتى قد تصرف بمفرده. وقد بدر عن مجموعة من المسؤولين الحكوميين تقصير كبير في الجهود التي بذلوها أولا لحماية السيدة بوتو، وثانيا للتحقيق الحثيث مع جميع المسؤولين عن مقتلها وذلك ليس فقط عن تنفيذ الهجمة، وإنما أيضا عن تصميمها والتخطيط لها وتمويلها.

'٣' كانت مسؤولية توفير الأمن للسيدة بوتو يوم اغتيالها تقع على الحكومة الاتحادية، وحكومة إقليم البنجاب وشرطة مقاطعة روالبندي. ولكن لم يتخذ أي من هذه الكيانات التدابير الضرورية للتصدي للتهديدات الأمنية الاستثنائية والحديثة والملحة التي كانوا يدركون أنها تحدق بالسيدة بوتو.

'٤' اكتفت الحكومة الاتحادية التي تقع تحت إشراف الجنرال مشرف، رغم وعيها التام للتهديدات الخطيرة المحدقة بسلامة السيدة بوتو، ورغم تعقبها لهذه التهديدات، بإبلاغ السيدة بوتو والسلطات الإقليمية بهذه التهديدات ولم تبادر إلى تحييدها أو كفالة توفير الأمن بقدر يتناسب مع حجم التهديدات. وعجزت الحكومة الاتحادية عن تحمل مسؤوليتها الأولية المتمثلة في توفير حماية فعالة للسيدة بوتو بعد عودتها إلى باكستان.

'٥' كانت الحكومة الاتحادية تفتقر إلى خطة أمنية شاملة خاصة بالسيدة بوتو، وبدلا عن ذلك عولت على السلطات الإقليمية، ولكنها لم تزودها بالتعليمات اللازمة. وبصفة خاصة ليس هناك أي عذر يمكن التماسه لعدم توجيه الحكومة السلطات الإقليمية لتوفر للسيدة بوتو القدر نفسه من التدابير الأمنية المشددة والخاصة التي أمرت بها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لصالح رئيسي وزراء سابقين ينتسبان إلى الحزب السياسي الرئيسي الذي يدعم الجنرال مشرف. وتثير هذه المعاملة التمييزية الاستغراب جدا نظرا للمحاولة الجدية للقضاء على حياتها قبل ثلاثة أيام فقط من اغتيالها وللتهديدات المحددة التي كانت محدقة بها والتي كانت دوائر الاستخبارات المشتركة تتعقبها.

'٦' كان من الممكن تفادي اغتيال السيدة بوتو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لو اتخذت شرطة مقاطعة روالبندي التدابير الأمنية الكافية. فقد كانت الترتيبات الأمنية التي اتخذتها شرطة روالبندي لصالح السيدة بوتو غير فعالة وغير كافية. وكانت الخطة الأمنية المكتوبة التي اتبعتها الشرطة منقوصة ولا تركز بالقدر الكافي على حماية السيدة بوتو وتركز بدلا عن ذلك على نشر أفراد الشرطة لغرض حفظ النظام. ولم يجر تنفيذ الخطة الأمنية من نواح عديدة. ومع أن الخطة دعت إلى نشر ٣٧١ ١ شرطيا، فإن العدد الفعلي لأفراد الشرطة الذين تم نشرهم كان بعيدا عن هذا الرقم. ومن بين أوجه النقص الأخرى ما يلي: لم تقم الشرطة بالتنسيق كما ينبغي مع أمن حزب الشعب الباكستاني؛ ولم تقم وحدات شرطة الحراسة بحماية سيارة السيدة بوتو حسب التعليمات؛ وقطعت سيارات الشرطة المتوقفة طريق الطوارئ البديل؛ واتخذت الشرطة إجراءات دون المطلوب بكثير لإبعاد الجماهير لكي تسلك سيارة السيدة بوتو ممرا آمنا عند مغادرة ليقات باغ. وكان أداء

الأفراد من الشرطة ومن قيادتهم سيئا في مجال التخطيط المسبق والمساءلة والتحكم والمراقبة.

'٧' كانت الترتيبات الأمنية الإضافية التي اتخذها حزب الشعب الباكستاني تفتقر للقيادة وغير كافية و لم تنفَّذ بإحكام. وتقر لجنة التحقيق بالأعمال البطولية التي بدرت عن بعض الأفراد من أنصار حزب الشعب الباكستاني حيث إن العديد منهم ضحوا بأنفسهم من أجل حماية السيدة بوتو. إلا أن السيدة بوتو تُركت في حالة من الوهن في سيارة لحقتها أضرار بالغة وكانت عاجزة عن نقلها إلى المستشفى بسبب المغادرة غير المسؤولة والمتسرعة لسيارة المرسيدس المصفحة التي كانت، باعتبارها سيارة مساندة، قطعة رئيسية من موكبها.

'٨' إن الإجراءات التي اتخذها شرطة مقاطعة روالبندي وتلك التي لم تتخذها مباشرة إثر اغتيال السيدة بوتو بما في ذلك غسل مسرح الجريمة وعدم جمع الأدلة والحفاظ عليها ألحقت بالتحقيق ضررا لا يمكن تداركه. ومن الجلي أن جمع ٢٣ دليلا غير كاف في قضية يفترض أن تؤدي إلى جمع الآلاف من الأدلة. وكانت المرة الوحيدة التي أعادت السلطات فيها النظر في هذه الأعمال، أي قيام لجنة تحقيق البنجاب بالتحقيق في غسل مسرح الجريمة، تهدف للتبرئة. إن غسل مسرح الجريمة بعد فترة قصيرة جدا من الانفجار يتجاوز كثيراً مجرد عدم الكفاءة؛ ويعود إلى السلطات المعنية تحديد ما إذا كان ذلك يصل إلى حد المسؤولية الجنائية. وفضلا عن ذلك، حال رئيس شرطة المدينة سعود عزيز دون إجراء بعض المحققين من فريق التحقيق المشترك تحقيقات موضعية إلا بعد انقضاء يومين كاملين على الاغتيال. وعدم قيام السلطات الإقليمية بإعادة النظر بفعالية في التقصير الفادح لكبار مسؤولي شرطة روالبندي والتعامل معهم كما ينبغي يشكل تبرئة على نطاق أوسع قام بها المسؤولون في البنجاب.

'٩' إن تعمّد رئيس شرطة المدينة سعود عزيز منع تشريح جثة السيدة بوتو حال دون تحديد سبب وفاتها بشكل قاطع. وليس من الواقعي إطلاقا أن يتوقع رئيس شرطة المدينة من السيد زرداري أن يسمح بتشريح الجثة عند وصوله إلى قاعدة تشاكلالا الجوية في باكستان بعد حوالي سبع ساعات على وفاة زوجته وبعد أن وُضع جثمانها في نعش وأحضر إلى المطار. وكان من

المفروض تشريح الجثة في المستشفى العام بروالبندي قبل وصول السيد زرداري بكثير.

'١٠' إن اللجنة مقتنعة بأن رئيس شرطة روالبندي، رئيس شرطة المدينة سعود عزيز، لم يتصرف بشكل مستقل عن السلطات العليا بالنسبة لقرار غسل مسرح الجريمة أو الحيلولة دون تشريح الجثة.

'١١' إن المؤتمر الصحفي الحكومي الذي عقده العميد شيما في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أي غداة الاغتيال، قد تم بأمر من الجنرال مشرف. وتأكيدات الحكومة بأن السيدة بوتو توفيت بسبب ارتطام رأسها بفتحة سقف سيارتها وأن بيت الله محسود وتنظيم القاعدة هم المسؤولون عن تنفيذ التفجير الانتحاري، قد سبقت إجراء أي تحقيق سليم بكثير. وقد استبق هذا الإجراء التحقيق الذي أجري لاحقا وأدى إلى التأثير عليه وعرقلته.

'١٢' إن تحديد سبب وكيفية وفاة السيدة بوتو بشكل قطعي كان يستوجب تشريح جثتها. ولم تكشف اللجنة عن أية أدلة جديدة تبعث على الاعتقاد بإصابة السيدة بوتو بطلق ناري. بل إن مسؤولة رفيعة المستوى من حزب الشعب الباكستاني، بعد أن ادعت علنيا بعد الاغتيال بقليل أنها رأت مؤشرات على إصابة برصاصة، اعترفت أمام اللجنة أنه لم يكن لديها علم مباشر بهذه الإصابة.

'١٣' لقد كانت السيدة بوتو تواجه تهديدات خطيرة في باكستان من عدة مصادر؛ من بينها تنظيم القاعدة وحركة الطالبان والمجموعات الجهادية المحلية، ويحتمل أيضا من عناصر في المؤسسة الحاكمة الباكستانية. ورغم هذه التهديدات، ركز التحقيق في عملية اغتيالها على ملاحقة أعوان على درجة أدنى من الأهمية يُزعم أنهم على صلة ببيت الله محسود. وتستغرب اللجنة لعدم بذل جهود تذكر للتحقيق مع بيت الله محسود شخصيا ومع تنظيم القاعدة ومع أي أفراد أو منظمات يُحتمل أنهم عملوا على التخطيط للاغتيال أو تنفيذه أو دعموا ذلك أو شاركوا فيه، على نحو آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر. كما لم ينظر المحققون في احتمال تورط عناصر من المؤسسة الحاكمة، بمن في ذلك الأشخاص الثلاثة الذين أشارت السيدة بوتو إلى أنهم يشكلون تهديدا على سلامتها في الرسالة التي وجهتها إلى الجنرال مشرف في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

'١٤' وكشفت اللجنة عن أوجه نقص هامة أخرى في التحقيق الذي أجراه فريق التحقيق المشترك تحت إشراف مساعد المفتش العام في البنجاب، السيد عبد المجيد. وكان هذا التحقيق يفتقر للتوجيه وغير فعال ويفتقد للالتزام بالكشف عن هوية جميع مرتكبي الجريمة وتقديمهم إلى المحاكمة. وزاد هذا التأخير من عرقلة عملية جمع الأدلة. وعلى الرغم من وجود مؤشرات على أن هناك صلة بين الهجومين المرتكبين في كراتشي وفي روالبندي، فلم تجر أي اتصالات تقريبا بين المحققين في هاتين القضيتين.

'١٥' تعرقل سير التحقيق بشدة من قبل وكالات الاستخبارات ومسؤولين حكوميين آخرين مما حال دون البحث عن الحقيقة بدون قيود. ورغم تأكيد وكالات الاستخبارات، بما في ذلك دوائر الاستخبارات المشتركة، بأنها ليست مؤهلة لإجراء تحقيقات جنائية، فقد كانت حاضرة أثناء أبرز مراحل التحقيق الذي أجرته الشرطة، بما في ذلك أثناء جمع الأدلة من مسرح الجريمة وفحص الطب الشرعي الذي خضعت له سيارة السيدة بوتو، وقد اضطلعت هذه الوكالات بدور لم ترغب الشرطة في إطلاع لجنة التحقيق عليه.

'١٦' الأهم من ذلك هو أن وكالة الاستخبارات المشتركة أجرت تحقيقات موازية وجمعت أدلة واعتقلت المشتبه فيهم. وتم إطلاع الشرطة على الأدلة التي جُمعت من هذه التحقيقات الموازية على نحو انتقائي. وكانت التوجيهات الضئيلة التي حصل عليها المحققون من الشرطة صادرة عن وكالات الاستخبارات. إلا أنه لم يجر إطلاع المحققين من الشرطة على القسم الأكبر من المعلومات. وفي الواقع، فإن المحققين في قضيتي الهجومين في كراتشي وروالبندي لم يكونوا يدركون أن لدى دوائر الاستخبارات المشتركة معلومات بشأن خلايا إرهابية تستهدف السيدة بوتو ولم يكونوا يدركون أن الوكالة اعتقلت أربعة أشخاص في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بسبب هجمة كراتشي.

'١٧' بشكل أعم، كشفت جميع جوانب التحقيق الذي أجرته اللجنة عن تصريحات مقنعة بشأن أعمال مسيَّسة وسرية قامت بها أجهزة الاستخبارات، أي دوائر الاستخبارات المشتركة والاستخبارات العسكرية ومكتب الاستخبارات. وفي جميع المسائل التي تطرقت لها اللجنة تقريبا،

اتضح أن وكالات الاستخبارات اضطلعت بدور واسع يشمل المشاركة في صميم المفاوضات السياسية المتعلقة بعودة السيدة بوتو إلى باكستان وبإجراء الانتخابات.

'١٨' تعتقد لجنة التحقيق أن عدم تصرف أفراد الشرطة والمسؤولين الآخرين بفعالية إزاء اغتيال السيدة بوتو كان متعمدا في معظم الحالات. وفي حالات أخرى، كان التقصير يعزى إلى الشكوك التي كانت تساور العديد من المسؤولين إزاء مدى تورط وكالات الاستخبارات. وهؤلاء المسؤولون، إلى حد ما بسبب تخوفهم من تورط وكالات الاستخبارات، لم يكونوا يعلمون مدى الجدية التي ينبغي لهم إبداؤها في اتخاذ الإجراءات التي كانوا يعلمون بوصفهم محترفين أنه يتعين عليهم اتخاذها.

خامسا — ملاحظات ختامية

٢٦٠ - من الضروري تقديم مرتكبي اغتيال بينظير بوتو إلى العدالة. ويجب على السلطات الباكستانية أن تكفل على نحو كامل تمكين مواصلة التحقيق في اغتيال السيدة بوتو وتوفير الموارد له، وإجراءه بصورة عاجلة وعلى نحو شامل، على جميع المستويات، وبدون عوائق.

٢٦١ - وقد تبين للجنة التحقيق أن أداء الشرطة الباكستانية كان غير ملائم بشدة لمهمة التحقيق في اغتيال السيدة بوتو، ويفتقر إلى الاستقلال والإرادة السياسية للتوصل إلى الحقيقة، أينما وجدت. وينبغي للسلطات الباكستانية أن تنظر في إجراء استعراض مستقل يؤدي إلى تحديد المسؤوليات ومساءلة الأفراد الذين يتبين إهمالهم الجسيم عن أفعالهم أو تقصيراتهم.

٢٦٢ - وتوصلت اللجنة إلى أن الترتيبات الأمنية للسيدة بوتو كانت غير كافية وغير فعالة على نحو قاتل. وفي هذا الصدد كذلك، ينبغي للسلطات الباكستانية أن تنظر في إجراء استعراض مستقل لتقرير المسؤوليات ومساءلة الأفراد الذين فشلوا فشلا ذريعا في أداء واجباتهم. إضافة إلى ذلك، قد ترغب حكومة باكستان في النظر في إجراء استعراض لترتيباتها الأمنية بالنسبة إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى أعلى مستوى ممكن من الأمن، وأن تنظر في اتخاذ تدابير لكي تعهد بالمسؤولية، مصحوبة بالمساءلة، إلى مكتب على المستوى الاتحادي يعمل مع الشرطة المحلية لتنفيذ الأوامر الدائمة وإجراءات العمل النمطية.

٢٦٣ - وفي ضوء الأداء والسلوك المعيبين بشدة من جانب كثير من مسؤولي الشرطة المشاركين في الأحداث التي تناولها هذا التقرير، تعتقد اللجنة أن من الملائم لحكومة باكستان أن تنظر في اتخاذ تدابير لإصلاح الشرطة تتفق مع مبادئ أعمال الشرطة الديمقراطية، والعمل

ضمن هيكل من المساءلة من أجل حماية حقوق الفرد، كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢٦٤ - وتحتاج باكستان، مثل أي دولة أخرى، إلى وكالات استخبارات قوية وفعالة. ولكن استقلالية وكالات الاستخبارات ويدها الطولى ودورها السري في الحياة الباكستانية يكمن وراء عديد من المشاكل والتقصيرات والأفعال التي وردت في هذا التقرير. إن أعمال وكالات الاستخبارات المسيسة تقوض الحكم الديمقراطي. وفيما يتجاوز نطاق الخطوات الأخيرة التي أُبلغ بأنها اتخذت لمنع انخراط وكالات الاستخبارات في الأمور السياسية، يمكن تدعيم سيادة القانون الديمقراطية في باكستان بقوة عن طريق استعراض دقيق لوكالات الاستخبارات بناء على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

٢٦٥ - لقد حدث اغتيال بينظير بوتو في ظل تاريخ من العنف السياسي الذي ارتكب مع الإفلات من العقاب. ولمعالجة هذه المسألة، ينبغي لباكستان أن تنظر في إنشاء لجنة مؤقتة وتامة الاستقلال لتقصي الحقائق والمصالحة، لتحقق في الاغتيالات السياسية وحالات الاختفاء والإرهاب التي حدثت في الأعوام القليلة الماضية، ولتقدم لضحايا الاغتيالات السياسية والإرهاب تعويضات مادية ومعنوية. وتوفر مبادئ الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها لمكافحة الإفلات من العقاب إرشادات لتلك اللجنة.

٢٦٦ - ومن الصعب المبالغة في بيان أثر صدمة اغتيال بينظير بوتو على الشعب الباكستاني والخسارة التي لحقت ببلدها. وقد وصف الباكستانيون تلك الأحداث للجنة التحقيق بأنها أحداث مزلزلة ومفجعة، وأن الخسارة تفوق الوصف. ومما يزيد الحال سوءا نمط الإفلات من العقاب على الجرائم السياسية في باكستان. وتأمل اللجنة أن يساعد هذا التقرير في إلقاء الضوء على الحقيقة الكامنة وراء تلك الجريمة الشنعاء وأن يدعم الخطوات الرامية إلى القضاء على الإفلات من العقاب. وتقع على عاتق السلطات المختصة وحدها مسؤولية القيام بذلك.

(توقيع) هيرالدو مونوز فالنزويلا

(توقيع) مرزوقي داروسمان

(توقيع) بيتر فيتزجيرالد

نيويورك، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠

ضميمة

رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن*

يشرفني أن أحيطكم علما بأنني تلقيت من حكومة باكستان طلبا بإنشاء لجنة دولية بشأن اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة بينظير بوتو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وإنني أدرك تصميم باكستان ومساعيها للبحث عن الحقيقة وتقديم جميع ممولي هذا العمل الإرهابي ومرتكبيه ومنظميه ورعاته والمتآمرين لارتكابه للعدالة، لكي يُحاسبوا على فعلهم.

وعقب تلقي الطلب من حكومة باكستان وبعد إجراء مناقشات مستفيضة مع السلطات الباكستانية، وكذلك مع أعضاء مجلس الأمن، اتُفق على أن اللجنة الدولية ينبغي أن تكون لجنة تقصي حقائق في طبيعتها وأن تكون ولايتها تحديد وقائع وظروف اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة بينظير بوتو.

وعلى هذا الأساس، أود الموافقة على طلب باكستان وأعتزم إنشاء لجنة تحقيق مكونة من ثلاثة أعضاء.

وأرفق طي هذه الرسالة مشروع اختصاصات اللجنة المقترح إنشاؤها (انظر المرفق). وتلاحظون أن ولاية اللجنة ستكون محدودة المدة (مدة أقصاها ستة أشهر)، ولن تمتد إلى إجراء تحقيق جنائي. وتظل مهمة تحديد المسؤولية الجنائية لمرتكبي عملية الاغتيال من اختصاص السلطات الباكستانية. وستحظى اللجنة الدولية بالتعاون التام من جانب السلطات الباكستانية وستتمتع بالامتيازات والحصانات والتسهيلات الضرورية لإجراء التحقيق بصورة مستقلة، بما في ذلك على وجه الخصوص الوصول دون عوائق إلى جميع مصادر المعلومات ذات الصلة. ويجوز أن تطلب اللجنة الدولية التعاون مع دولة أخرى على جمع الأدلة أو المعلومات ذات الصلة بالقضية. وإنني أعول على التعاون التام من جانب الدول الأعضاء بشأن هذا الطلب.

وستكون اللجنة الدولية عبارة عن فريق مؤلف من ثلاث شخصيات بارزة من أصحاب الخبرة المناسبة المعروفين بنزاهتهم وحيادهم. وستُزَود بما يلزمها من موظفين لأداء مهامها بفعالية. وستُقرر التفاصيل المحددة لما تتطلبه اللجنة من موارد لوجستية ومالية وأمنية وبشرية على أساس نتائج بعثة أمنية وتقنية صغيرة توفد إلى باكستان وأماكن أخرى حسب الاقتضاء، على ضوء تأييد مجلس الأمن لإنشاء اللجنة.

* عُممت سابقا تحت الرمز S/2009/67.

وتمول اللجنة الدولية من تبرعات تقدمها الدول الأعضاء. وقد عرضت باكستان توفير ”رأسمال ابتدائي“ لصندوق استئماني مناسب تابع للأمم المتحدة للمساعدة على إيفاد بعثات التقييم الأمني والتقني في وقت مبكر. وتُجري الأمانة العامة مناقشات مع السلطات الباكستانية بشأن حجم وطبيعة ما تقدمه باكستان من مساهمة، مع مراعاة أهمية الحفاظ على استقلالية اللجنة وحيادها.

وسأُحدد موعد بدء أعمال اللجنة الدولية بعد تلقي تبرعات كافية لتغطية أعمالها تغطية كاملة.

(توقيع) **بان** كي - مون

المرفق

اختصاصات لجنة التحقيق

١ - بناء على طلب حكومة باكستان إلى الأمين العام إنشاء لجنة دولية للتحقيق في اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة بينظير بوتو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبعد مشاورات مكثّفة مع المسؤولين الباكستانيين وكذلك مع أعضاء مجلس الأمن، قررتُ تعيين لجنة تحقيق مكوّنة من ثلاثة أعضاء لتحديد وقائع وظروف اغتيال رئيسة الوزراء السابقة.

٢ - وستحظى اللجنة، أثناء إجراء تحقيقها، بالتعاون التام من جانب حكومة باكستان. وستمتثل الحكومة لطلبات اللجنة في مجال الحصول على المساعدة في جمع المعلومات والشهادات المطلوبة، كما ستقدم لها التسهيلات اللازمة لتتمكن من الاضطلاع بولايتها. وعلى وجه الخصوص، ستكفل الحكومة للجنة ما يلي:

(أ) حرية التنقل في أنحاء أراضي باكستان، بما في ذلك تسهيلات النقل؛

(ب) حرية الوصول إلى جميع الأماكن والمنشآت ذات الصلة بعمل اللجنة؛

(ج) حرية الوصول إلى جميع مصادر المعلومات، بما في ذلك المستندات والأدلة المادية، وحرية إجراء المقابلات مع ممثلي الحكومة وكذلك المؤسسات الأخرى، ومن حيث المبدأ، مع أي فرد تعُتبر شهادته لازمة لاضطلاع اللجنة بولايتها؛

(د) وضع الترتيبات الأمنية المناسبة لأفراد اللجنة ووثائقها ومرافقها وممتلكاتها الأخرى؛

(هـ) توفير الحماية لجميع الأشخاص الذين يمثلون أمام اللجنة أو يزودونها بمعلومات في إطار التحقيق؛ بدون أن يتعرّض أي شخص منهم، نتيجة مثوله أمام اللجنة أو تزويدها بالمعلومات، لأي مضايقة أو تهديد بالتخويف أو معاملة سيئة أو أعمال انتقامية أو أي معاملة تنطوي على التحامل؛

(و) منح الامتيازات والحصانات والتسهيلات الضرورية لإجراء التحقيق بصورة مستقلة. وسيتمتع أعضاء اللجنة على وجه الخصوص بالامتيازات والحصانات الممنوحة للخبراء الموفدين في بعثات بموجب المادة السادسة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، وتلك الممنوحة للمسؤولين بموجب المادتين الخامسة والسابعة من الاتفاقية.

٣ - ويجوز أن تطلب اللجنة التعاون مع دول أخرى على جمع الأدلة أو المعلومات ذات الصلة بالقضية وتوفير الموظفين ذوي الخبرة. وبإمكانها، لدى قيامها بذلك، التماس المساعدة من حكومة باكستان.

٤ - وتتألف اللجنة من فريق مكون من ثلاث شخصيات بارزة من أصحاب الخبرة المناسبة المعروفين بتراهتهم وحيادهم. ويتلقى الفريق المساعدة من الموظفين اللازمين وكذلك من الموظفين الإداريين وموظفي الأمن والتقنيين.

٥ - ويحدد الأمين العام مقر لجنة التحقيق.

٦ - وتقدم اللجنة تقريرها إلى الأمين العام في غضون ستة أشهر من بدء أنشطتها. ويطلع الأمين العام حكومة باكستان على التقرير ويرفعه إلى مجلس الأمن للعلم.

٧ - وتموَّل اللجنة من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء. وسيُنشأ صندوق استئماني تابع للأمم المتحدة لتلقي هذه التبرعات.

٨ - وتباشر اللجنة أنشطتها في تاريخ يحدده الأمين العام، وستُبلغ به حكومة باكستان رسمياً.

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن**

أتشرف بإبلاغكم أنه تم إطلاع أعضاء مجلس الأمن على رسالتكم المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/67) بشأن اعتزامكم تلبية الطلب المقدم من حكومة باكستان وإنشاء لجنة دولية فيما يتعلق باغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة، السيدة المحترمة بينظير بوتو، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد أحاطوا علما مع التقدير بما ورد في رسالتكم. وباسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أستوثق من اعتزامكم تقديم تقرير اللجنة إلى مجلس الأمن ليحيط علما به، على النحو المنصوص عليه في مشروع اختصاصات اللجنة المقترحة.

(توقيع) يوكيو **تاكاسو**
رئيس مجلس الأمن

** عُممت سابقا تحت الرمز S/2009/68.